جامعة يحي فارس – المدية –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: مالية ومحاسبة

الموضوع:

واقع ومتطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر
دراسة حالة البنكين البركة والسلام خلال الفترة 2008-2021

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم مالية ومحاسبة تخصص: مالية وبنوك

من اعداد الطالبة:

بن جباس ياسمين

تحت إشراف الأستاذ :

أ.د/ بوعرار احمد شمس الدين

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د رميدي عبد الوهاب	استاذ بجامعة المدية	رئيسا
أ.د بوعرار أحمد شمس الدين	استاذ بجامعة المدية	مقررا
د. بوشريط أسامة	استاذ محاضر أ بجامعة المدية	مشرفا مساعدا (مدعوا)
أ.د سلام عبد الرزاق	استاذ بجامعة المدية	عضوا ممتحنا
أ.د محي الدين محمود عمر	استاذ بجامعة تيسمسيلت	عضوا ممتحنا
أ.د ضويفي حمزة	استاذ بجامعة تيسمسيلت	عضوا ممتحنا
د. زاهي محمد الأمين	استاذ محاضر أ بجامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجـــــامعية 2023-2024

جامعة يحي فارس – المدية –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: مالية ومحاسبة

الموضوع:

واقع ومتطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر
دراسة حالة البنكين البركة والسلام خلال الفترة 2008-2021

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم مالية ومحاسبة تخصص: مالية وبنوك

من اعداد الطالبة:

بن جباس ياسمين

تحت إشراف الأستاذ :

أ.د/ بوعرار احمد شمس الدين

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د رميدي عبد الوهاب	استاذ بجامعة المدية	رئيسا
أ.د بوعرار أحمد شمس الدين	استاذ بجامعة المدية	مقررا
د. بوشريط أسامة	استاذ محاضر أ بجامعة المدية	مشرفا مساعدا (مدعوا)
أ.د سلام عبد الرزاق	استاذ بجامعة المدية	عضوا ممتحنا
أ.د محي الدين محمود عمر	استاذ بجامعة تيسمسيلت	عضوا ممتحنا
أ.د ضويفي حمزة	استاذ بجامعة تيسمسيلت	عضوا ممتحنا
د. زاهي محمد الأمين	استاذ محاضر أ بجامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجـــــامعية 2023-2024

شكر وتقديـــر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين حبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه اجمعين، الحمد لله الذي علمني الخير ولم أكن من قبل أعلم شيئا، ثم الحمد لله الذي انار لي كل مسالك الخير فسرت فيها من دون وجل او تردد، أصيب في كل خطوة هدفا نبيلا واقطف عند كل مفترق جني طيبا.

صعبة هي كلمات الشكر عند انتقائها والأصعب اختزالها في سطور لأنها تشعرنا بمدى قصورها وعدم ايفائها حق صانعيها.

أفتتح عبارات الشكر والتقدير للأستاذ المشرف "احمد شمس الدين بوعمار " على هذه الاطروحة وكل ما أبداه من توجيهاته الحكيمة وإرشاداته القيمة، دمت وداما قدرك عاليا.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى استاذي الكريم " بوشريط أسامة " الذي تكرم مشكورا على الاشراف على هاته الاطروحة.

إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الأساتذة الأفاضل على ما بذلوه من جهد في مراجعة هذه الأطروحة ومناقشتها وإجازتها وعلى ملاحظاتهم القيمة فلهم مني فائق الاحترام والتقدير.

إهـــداء

الى روح والدي الطاهرة جعله الله من اهل الجنة ان شاء الله

الى والدتي الكريمة دمتي وداء عطاؤك الحنون

الى زوجي الفاضل سندي في الحياة

الى قرة عيناي " ميســـــو وأكرم "

حفظكما الرحمن من كل شر

الى كل العائلة الكريمة من قريب وبعيد

الى كل من دعمني حتى ولو بكلمة

اهدي لكم هذا العمل

بن جباس ياسمين

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الاشكال	
قائمة الجداول	
المستخلص	
مقدمة	**أ–ذ**
الفصل الأول: مدخل الى الصناعة المصرفية الاسلامية	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصناعة المصرفة الاسلامية	**14–3**
المطلب الأول: نشأة وتطور المصارف الاسلامية	**6–3**
المطلب الثاني: مفهوم المصارف الاسلامية وخصائصها	**11–6**
المطلب الثالث: اهداف المصارف الاسلامية	**14–11**
المبحث الثاني: مصادر واستخدامات المصارف الاسلامية	**30–15**
المطلب الأول: مصادر المصارف الإسلامية	**21–15**
المطلب الثاني: استخدامات المصارف الإسلامية	**30–21**
المبحث الثالث: واقع الصناعة المصرفية الاسلامية عالميا	**45–30**
المطلب الأول: تطور الصناعة المصرفية الإسلامية عالميا	**35–31**
المطلب الثاني: التجربة البريطانية في الصناعة المصرفية الإسلامية	**40–36**
المطلب الثالث: التجربة الماليزية في الصناعة المصرفية الاسلامية	**15–40**
خلاصة الفصل	**46**
الفصل الثاني: واقع الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر	
تمهيد	**48**
المبحث الأول: الإطار القانوني والتشريعي للصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر	**63–49**

المطلب الأول: النظام رقم 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية في الجزائر	**53-49**
المطلب الثاني: النظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر	**60-53**
المطلب الثالث: التعليمة رقم 03-20 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات هو الخصائص التقنية لتنفيذها من قبل المصارف والمؤسسات المالية	**36-60**
المبحث الثاني: التحول الى الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر	**75-63**
المطلب الأول: مفهوم التحول تحول ومبادئه	**67-63**
المطلب الثاني: انواع ومداخل التحول الى صيرفة اسلامية	**69-67**
المطلب الثالث: دراسة تجربة المصرف الوطني الجزائري BNA في التحول الى الصناعة المصرفية الإسلامية	**75-69**
المبحث الثالث: واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر	**85-75**
المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية	**77-75**
المطلب الثاني: دوافع متطلبات فتح وتطوير النوافذ الإسلامية في الجزائر	**81-77**
المطلب الثالث: تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر	**85-81**
خلاصة الفصل	**86**
الفصل الثالث: تجربة المصارف الاسلامية ومتطلبات تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر	
تمهيد	**88**
المبحث الأول: تجربة مصرف البركة الإسلامي الجزائري خلال فترة الدراسة 2008-2021	**101-89**
المطلب الأول: لمحة عامة عن مصرف البركة الجزائري	**91-89**
المطلب الثاني: الخدمات المقدمة من طرف مصرف البركة الاسلامي الجزائري	**96-92**
المطلب الثالث: دراسة الاستقرار المالي لمصرف البركة الجزائري خلال الفترة(2008-2021)	**101-97**
المبحث الثاني: تجربة مصرف السلام الجزائري خلال الفترة من 2008-2021	**119-101**
المطلب الأول: لمحة عن مصرف السلام الجزائري	**104-102**
المطلب الثاني: الخدمات التمويلية المقدمة من طرف مصرف السلام	**107-104**
المطلب الثالث: اداء مصرف السلام من خلال استخدام نموذج camels الامريكي خلال الفترة 2008-2021	**119-107**
المبحث الثالث: معيقات ومتطلبات وآفاق تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر	**129-119**
المطلب الأول: معيقات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر	**123-119**

المطلب الثاني: متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر	**127–123**
المطلب الثالث: آفاق تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر	**129–127**
خاتمة الفصل الثالث	**130**
خاتمة عامة	**138–132**
المراجع	**156–140**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01 -01	اهداف المصرف الإسلامي	**14**
02-01	مصادر التمويل الذاتي والخارجي للمصرف الإسلامي	**18**
03-01	الخدمات المصرفية الاسلامية المقدمة من طرف المصرف الاسلامي	**20**
04-01	عقد المشاركة	**24**
05-01	عقد المضاربة	**25**
06-01	عقد المرابحة	**27**
07-01	عقد السلم	**28**
08-01	عقد الاجارة	**29**
09-01	عدد المصارف الإسلامية الموزعة عبر العالم حسب نوعها خلال سنة 2018	**31**
10-01	أفضل عشرة دول تمتلك المصارف الاسلامية	**32**
11-01	التوزيع العالمي للأصول المصرفية الإسلامية عالميا خلال سنة 2021	**33**
12-01	تطور نمو الأصول المصرفية العالمية خلال الفترة 2015-2021	**34**
13-01	توزيع الأصول المالية حسب القطاعات خلال سنة 2021	**35**
14-01	تطور حجم الأصول المصرفية الإسلامية في بريطانيا خلال سنة 2018	**38**
15-01	تطور حجم التمويل المقدم في المصارف الإسلامية العاملة في بريطانيا خلال سنة 2018	**39**
16-01	صيغ التمويل المقدمة في المصارف الإسلامية العاملة في بريطانيا خلال سنة 2018	**39**
01-02	مبادئ التحول	**67**
02-02	مداخل التحول في المصارف التقليدية	**69**

03-02	حجم وأنواع الصيغ التقليدية والإسلامية الممنوحة من طرف وكالة حسين داي التابعة للمصرف الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة من اوت 2020 الى مارس 2021	**74**
04-02	صيغة البيع بالتقسيط لدى بنك TRUST	**82**
05-02	صيغة السلم لدى مصرف TRUST	**83**
01-03	تحديد منطقة الاستقرار المالي للمصرف الإسلامي	**99**
02-03	الاستقرار المالي لمصرف البركة الجزائري	**100**
03-03	الاقتصاد الجزائري ثلاثي القطاعات	**128**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01 -01	المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية ببريطانيا	**37**
02-01	حجم الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا للفترة من 2016-2019	**43**
03-01	حجم التمويل المقدم من طرف المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في ماليزيا للفترة من 2016-2019	**44**
04-01	نوعية وحجم الصيغ المقدمة من طرف المصارف السلامية في ماليزيا للفترة من 2016-2019	**45**
01-02	حجم وأنواع الصيغ التقليدية والإسلامية الممنوحة من طرف وكالة حسين داي التابعة للمصرف الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة من اوت 2020 الى مارس 2021	**73**
02-02	حجم وأنواع الصيغ الإسلامية الممنوحة من طرف مصرفTRUST خلال الفترة من 2016 الى 2021	**84**
01-03	الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة من طرف مصرف البركة	**95-94**
02-03	صيغ التمويل المعتمدة من طرف مصرف البركة حسب نوع التمويلات المقدمة من طرفه	**96**
03-03	حساب الاستقرار المالي لمصرف البركة الجزائري خلال الفترة 2008-2021	**100-99**
04-03	الخدمات المقدمة من طرف مصرف السلام	**107**
05-03	تصنيف المصارف وفق نموذج camels	**108**
06-03	تصنيف الكفاية الحدية لرأس المال	**109**

07-03	تصنيف جودة الأصول	**109**
08-03	جودة الإدارة	**110**
09-03	درجة الربحية	**111**
10-03	درجة السيولة	**111**
11-03	درجة حساسية لمخاطر السوق	**112**
12-03	معايير تقييم أداء الهيئات الرقابية الشرعية للمصارف الإسلامية	**113**
13-03	تحليل مؤشر الملاءة المصرفية لمصرف السلام خلال الفترة 2008-2021	**113**
14-03	تحليل جودة الأصول لمصرف السلام خلال الفترة 2008-2021	**114**
15-03	تحليل جودة ادارة لمصرف السلام خلال الفترة 2008-2021	**115**
16-03	تحليل مؤشر الربحية لمصرف السلام خلال الفترة 2008-2021	**116**
17-03	تحليل مؤشر السيولة لمصرف السلام خلال الفترة 2008-2021	**117-116**
18-03	تحليل مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق لمصرف السلام خلال الفترة 2008-2021	**118-117**
19-03	التقييم الكلي خلال مؤشر camels لمصرف السلام خلال الفترة 2008-2021	**118**

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى رؤية واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر، بعد ما شهدنا تطورها عالميا وما حققته من نجاح باهر، وذلك بتسليط الضوء على اللوائح والأنظمة التي جاءت بها الجزائر، وكذا واقع النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية وكيفية تحول بعض المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي، كما ركزنا على تجربة المصرفين البركة والسلام خلال الفترة من 2008-2021، ولقد كانت إشكالية البحث تدور حول **ما هو واقع ومتطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر خلال الفترة من 2008 – 2021** ؟ ووفقا لطبيعة الموضوع فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على إعطاء وتلخيص الحقائق عن تجربة المصارف الإسلامية في الجزائر من خلال دراسة أداء وواقع المصرفين البركة والسلام وكذا القوانين واللوائح المطبقة والنوافذ الإسلامية التي تبنتها المصارف التقليدية، وتم جمع المعلومات وتحليلها باستخدام أدوات ومناهج متعددة.

و للإحاطة بالموضوع قسمنا بحثنا الى ثلاثة فصول رئيسية : الفصل الأول تناولنا فيه واقع الصناعة المصرفية الإسلامية عالميا من خلال التطرق الى الاطار المفاهيمي للصناعة المصرفية الإسلامية و اهم مصادرها و استخداماتها ، و النظر الى تطورها إقليميا و جغرافيا حول العالم و حجم أصولها المصرفية ، و كذا دراسة التجربة البريطانية و ماليزيا في هذا المجال ،أ اما الفصل الثاني فقمنا بإسقاط الصناعة المصرفية الإسلامية على الجزائر من خلال دراسة واقعها من الناحية التشريعية و القانونية و كذا واقع تجربة النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية العاملة في الجزائر سواء عمومية او خاصة ، قمنا بدراسة تبني فكرة التحول الى العمل المصرفي الإسلامي تدريجيا من خلال دراسة حالة المصرف الوطني الجزائريBNA .

اما الفصل الثالث فكان لدراسة تجربة مصرفي البركة والسلام من خلال دراسة أدائها المالي فخصصنا نموذجين لذلك حيث استعملنا نموذج Z-SCORE لدراسة الاستقرار المالي لمصرف البركة ونموذج CAMELS لدراسة الأداء المالي لمصرف السلام وذلك خلال الفترة 2008-2021، وختمنا بحثنا بإعطاء العراقيل التي تعيق هذه الصناعة والنظر في افاق ومتطلبات التي تعمل على تطوريها.

وحاولنا الخروج بنتائج وتوصيات لتطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر حيث تبين انه مازال ضعيفا نوعا ما مقارنة ببعض البلدان التي خطت خطوات كبيرة في هذا المجال ومقارنة أيضا بالواقع المصرفي التقليدي في الجزائر فهو لم يتعدى نسبة 3% من حجم التمويل الإجمالي، رغم الجهود والمحاولات المبذولة من طرف بنك الجزائر لتدعيم، ولكي يتم النهوض بهذا النوع من التمويل لابد من الاخذ بمتطلبات التطوير ودراسة آفاق التي تجعلها صناعة مصرفية إسلامية تتماشى مع واقع النظام المصرفي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، الصناعة المصرفية الإسلامية، النوافذ الإسلامية، التحول المصرفي الإسلامي، نموذج camels، نموذج z-score.

Abstract:

By shedding light on the regulations Algeria introduced, the reality of Islamic windows in traditional banks, and the ways in which some traditional banks converted into Islamic banking, this study aims to understand the reality of the Islamic banking industry in Algeria after we have witnessed its development globally and the remarkable success it has achieved. Additionally, we concentrated on the experiences of Al-Baraka and Al-Salam banks from 2008 to 2021.

The research was driven by the following question: What prerequisites must be fulfilled for the expansion of Algeria's Islamic banking industry? In keeping with the nature of the topic, a descriptive and analytical approach was used to provide and summarize information about the experience of Islamic banks in Algeria through an analysis of the two banks' actual operations and practices, as well as the applicable laws and regulations and the Islamic windows that conventional banks have adopted. The data was collected and analyzed using a variety of tools and techniques.

We organized our research into three key chapters to tackle the topic: The first chapter examined the global reality of the Islamic banking sector, including its conceptual framework, key sources, and applications; it also examined the industry's growth on a regional and global scale, the amount of its banking assets, and the experiences of Malaysia and the United Kingdom in this area.

Regarding the second chapter, we examined the actuality of the Islamic banking sector from a legal and legislative standpoint, as well as the reality of Islamic windows in Algerian regular banks, both public and private. We looked at how the concept was embraced. By using the National Bank of Algeria (BNA) as a case study, the shift to Islamic banking happened gradually.

The third chapter examined the financial performance of Al Baraka and Al Salam Banks in order to better understand their experiences. For that, we set aside two models: the Z-SCORE model was used to examine Al Baraka Bank's financial stability, and the CAMELS model was used to examine Al Salam Bank's financial performance from 2008 to 2021. We identified the barriers that this industry faces as our research's conclusion. And think about the criteria and horizons you are trying to establish.

Keywords : Islamic banking, Islamic banking industry, Islamic windows, Islamic banking transformation, Camels model, z-score model.

مقدمة

تمهيد:

المتتبع لمجريات الاقتصاد العالمي وتطورات الازمة المالية التي عصفت به وجد ان قطاع المصارف الإسلامية يعد من القطاعات أقل تضررا من هذه الازمة هذا ما جعل العالم كأمريكا وأوروبا تتجه إلى هذا النوع من التمويل الذي يحمي اقتصادياتها المالية من الإفلاس،[1] حيث وصل حجم الأصول المصرفية الإسلامية سنة 2021 الى 2.765 بليون دولار أمريكي أي ما يعادل 17 % من حجم الأصول المصرفية عبر العالم ومن المتوقع وصولها الى 4.025 بليون دولار أمريكي خلال سنة 2026 وهو ما يعادل 24 % من حجم الأصول المصرفية عالميا.[2]

كما قدمت الصناعة المصرفية الإسلامية نوعا من التعامل المصرفي لم يكن موجود قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي حيث أوجدت العلاقة بين المصارف و المتعاملين من علاقة قائمة على المديونية و الربوية الى علاقة قائمة على مبدأ المشاركة الفعلية في التمويل و الجهد و الاستثمار هذا ما جعل المصارف التقليدية تلجأ الى تعديل علاقتها بزبائنها من خلال تبني سياسة التمويل الإسلامي و هذا بفتح فروع تعمل وفق المبادئ التي تعمل بها المصارف الإسلامية و هي مبادئ الشريعة الإسلامية .[3]

كما ان الأهمية المزدوجة للمصارف الإسلامية و التي تأتي من الاستقرار و النمو الملحوظين خلال الأزمات جعل النظام المصرفي الإسلامي اكثر أهمية في العقد الأخير حيث أصبحت منتجاته متاحة لجميع شرائح المجتمع بغض النظر عن ديانتهم و عرقهم و معتقداتهم ففي ماليزيا مثلا نجد 52 % من العملاء غير مسلمين ، مما يعني انه يمكن للناس الوصول الى المنتجات المصرفية الإسلامية في جميع أنحاء العالم .[4]

رغم ما حققته الصناعة المصرفية الإسلامية من نجاحات و تطورات عبر العالم الا أنها كأي نظام اقتصادي يعاني من بعض الصعوبات و التحديات و أهمها الإطار القانوني المناسب و السياسات الداعمة فمعظم البلدان الإسلامية صيغت القوانين التجارية و المصرفية على النمط الغربي و هذه القوانين تحتوي على

[1] - أنوار زين الدين أبو دلو، إبراهيم عبد الحليم عبادة، الصيرفة الإسلامية ودورها في الوقاية من تعثر الديون، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد 12، العدد 02، 2016، ص 355.

[2] - ICD – REFINITIV ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2022 EMBRACING CHANGE ,p 30 .

[3] - أنوار زين الدين أبو دلو، إبراهيم عبد الحليم عبادة، مرجع سابق، ص 365.

[4] - Mosab I. Tabash , Raj S. Dhankar, The Impact of Global Financial Crisis on the Stability of Islamic Banks: An Empirical Evidence ;p382

أحكام تضيق النطاق على الأنشطة المصرفية الإسلامية بالإضافة الحاجة الى الاشراف المصرفي كما هو موجود في الجانب التقليدي الا انه و بسبب الطبيعة الخاصة للمصارف الإسلامية فهي لديها متطلبات رقابية و إشرافية مختلفة تعرف بالإشراف الشرعي و هذا يكون بوجود هيئة الرقابة الشرعية و التي لابد ان تكون مستقلة تماما عن القرارات التي تتخذها المصارف و التي من شانها قد تثير الشكوك في اذهان العملاء خصوصا الفئة المسلمة منهم .[1]

الجزائر كغيرها من الدول الأخرى، شهد قطاعها المصرفي العديد من التطورات الا ان أهمها هي الإصلاحات التي جاءت سنة 1990 بصدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي يعتبر بمثابة البداية الحقيقية لتطبيق سياسة التحرير المالي والمصرفي في الجزائر، فاتحة بذلك المجال أمام العديد من المصارف الأجنبية لممارسة نشاطها فيها، أما فيما يخص العمل المصرفي الإسلامي فلم تكن نيتها العمل به في هذا القانون. الا ان ما يشهده النظام المصرفي التقليدي قصور واستبعاد من طرف العملاء للتعامل معه وتداول أموال كبيرة في السوق السوداء، هذا حرك الحكومة الجزائرية سنة 2018 وقامت بإطلاق حملة جديدة من خلال فتح المجال للمصارف العمومية للعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية وذلك مزاورة مع المواصلة العمل بالنظام المصرفي التقليدي لتشجيع أصحاب الأموال على التعامل مع المصارف وفتح الحسابات وامتصاص الكتلة النقدية الخارجة عن السوق الرسمي، دون الوقع في المحاضر الشرعية واختلاط أموالهم بالفوائد الربوية. كما قامت الحكومة الجزائرية بفتح المجال امام المصارف السلامية للعمل فيها من ذلك بإعطاء ترخيص لمصرفين وهما مصرف البركة والسلام وهما مصرفين محل الدراسة التي نقوم بها.

ما يمكن قوله أيضا رغم هيمنة القطاع المصرفي التقليدي على الساحة المصرفية من خلال 14 مصرفا الا انه لم تستطع هاته المصارف احتواء الكتلة النقدية من السوق الموازية ، لذلك كان للمصارف الأجنبية الأصل المساهمة في تخفيف من هذه المشكلة من خلال صيرفة جزء معتبر من الأنشطة و الموارد المالية و التمويلية الجديدة التي تقدمها المصارف الإسلامية ، كما استقطبت الكثير من الموارد و الادخار التي كانت

[1] - munawar iqbal and others ; challengs facing islamic banking ;islamic development bank islamic reserch and training institute ; 1edition ; 1998 ;p 61

تنمو خارج المنظمة المصرفية بسبب الاستبعاد المصرفي للعملاء نتيجة الربا و التعامل بالفائدة ، لذا قررت الحكومة الجزائرية تبني مشروع الصيرفة الإسلامية و إعطائه رسيمة اكثر بسن قوانين و تشريعات تخدمه و فتح المجال للاستثمار امام المصارف الإسلامية و المصارف العمومية التي تعمل على فتح فروع إسلامية فيها .[1]

وبهذا سنحاول الاحاطة بمختلف جوانب موضع بحثنا وتحليل ابعاده وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التي يطرحها البحث، والتي تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر خلال الفترة من 2008–2021؟

ان هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية التي يمكن صيغتها كما يلي:

1. ماذا قدمت الصناعة المصرفية الإسلامية عالميا حتى لجأت اليها معظم دول العالم؟
2. هل الإطار التنظيمي والقانوني الذي تقوم عليه الصناعة الاسلامية في الجزائر كافي لتحقيق الأهداف المرجوة؟
3. ما هي حقيقة التحول الى المصارف الاسلامية في الجزائر؟
4. ما هي العراقيل التي تتعرض لها الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر و التي تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على الاشكالية المطروحة سوف نحاول اختبار الفرضيات التالية:

1. الصناعة المصرفية الاسلامية كضرورة ملحة لأهميتها في الاقتصاد، فحاول العالم تبنيها وتطويرها.
2. الدور الذي يلعبه الإطار قانوني وتنظيمي لتعريف بالصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر مهم في اعطائها هويتها الا ان هاته القوانين والتشريعات تعاني من عراقيل تقف امام تطورها.
3. نجحت الساحة المصرفية التقليدية في تبني فكرة فتح النوافذ الاسلامية وقبول فكرة التحول الى الصناعة المصرفية الاسلامية الا انها تبقى ضعيفة في التطبيق والاداء.
4. اداء المصارف الاسلامية في الجزائر مقبول على العموم رغم انه يمكن ان تعطي أكثر من ذلك.

[1] - hannen drid ;taoues ghribe ; yasmina amamra ; evaluating the algerian experience in the transition towards islamic banking : reality and prospects ; journal of economic growth and enterpreneurship JEGE ;v 5 ;N4 ;2022 .

5. تعاني الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر مجموعة من التحديات والعراقيل التي تحيل عن تطورها الا انه يمكن للمصارف الاسلامية وحتى الانظمة القانونية المنظمة لها ان تتطور شريطة ان تأخذ بمجموعة من متطلبات لذلك.

دوافع اختيار الموضوع:

ويمكن عرض الدوافع التي ادت الى اختيار الموضوع الى ما يلي:

الدوافع الذاتية

1. الرغبة الشخصية في اختيار الموضوع واعطاء نظرة عن الصناعة المصرفية الاسلامية للمسلم الذي يرغب في استثمار امواله في الحلال وفق مبادئ الشريعة الاسلامية دون اللجوء الى الربا.
2. الالمام بالموضوع بطريقه ايجابية وحث الفرد المسلم عامة والفرد المسلم الجزائري خاصة بالنظر الى المصارف الاسلامية بصورة ايجابية.
3. محاولة التعرف إلى واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر واداء المصارف الاسلامية فيها واعطاء افكار تمكنها من التطور.

دوافع موضوعية

1. عوامل نجاح الصناعة المصرفية الاسلامية عالميا والنظر في امكانية تطورها في الجزائر
2. حداثة الموضوع وكثرة المقالات التي تبحث في تطور وانتشار المصارف الاسلامية
3. الاهتمام بالصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر رغم العراقيل القانونية والتنظيمية التي تعيق تطورها.

اهمية البحث

تبرز اهمية البحث من خلال النقاط التالية:

1. الأهمية والدور الذي تلعبه الصناعة المصرفية الإسلامية خاصة بالنسبة للاقتصاديات التي تمثل فيها النظام الصرفي المصدر الاساسي للتمويل.
2. يعرض البحث اهم التحديات التي تعرفها الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر سواء تحديات قانونية واخرى متعلقة بفتح النوافذ الاسلامية وكذا تحديات المصارف الاسلامية التي تسعى الى اثبات وجودها على الساحة المصرفية الجزائرية.
3. المكانة الهامة التي اكتسبتها المصارف الاسلامية عالميا وخاصة بعد الازمة العالمية سنة 2008 حيث عملت هذه المصارف على تحقيق الاستقرار المالي والحفاظ على السلامة المالية للأجهزة المصرفية.

اهداف البحث:

نحاول من خلال دراستنا الوصول الى مجموعة من الاهداف وهي:

1. محاولة ابراز اهم التطورات التي شاهدتها الصناعة المصرفية اسلامية عالميا، وما جاءت به من تحديات للعمل المصرفي خاصة بعد الازمة العالمية سنه 2008.
2. توضيح ان تطور واقع الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر أصبح حتمية فرضتها المتغيرات التي يشهدها العالم خاصة على مستوى النظام المصرفي.
3. التعرف على الواقع المصرفي الاسلامي في الجزائر وتأثيره على الساحة المصرفية الجزائرية.
4. ابراز اهمية فتح النوافذ الاسلامية والتحول المصرفي الاسلامي في الجزائر الذي تزامن مع التثقيف المالي للفرد.
5. ابراز اهمية المصارف الاسلامية العاملة في الجزائر من خلال تقديم عملها بمصداقية واعطاء الثقة للمتعاملين من اجل العمل معها.
6. النظر في متطلبات والاجراءات الواجبة اتخاذها من اجل تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر.

حدود وإطار البحث:

يتحدد هذا البحث ضمن الاطار المكاني والزماني كمايلي:

1- الإطار المكاني

سنقوم بالتركيز في دراستنا على الساحة المصرفية الجزائرية، وهذا من خلال دراسة الصناعة المصرفية الإسلامية بمختلف عناصرها من نوافذ اسلامية التي تم فتحها على مستوى المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية العاملة في الوطن.

2- الإطار الزماني:

لقد اعتمدنا في دراستنا على الفترة من 2008 الى 2021 كون ان سنه 2008 كان عام الذي جاءت فيه الازمة المالية العالمية، والذي ادت الى ابراز الدور الذي تلعبه المؤسسات المصرفية الاسلامية عالميا وتم عرض خلال هاته الفترة اهم المؤشرات واحصائيات التي عرفت فيها الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر تطورا.

المنهج المتبع والأدوات المستعملة

للإجابة على الاشكالية المطروحة وتحقيق اهداف الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لأننا بصدد توضيح مختلف ابعاد الموضوع وكل ما هو متعلق بالصناعة المصرفية الاسلامية.

وتتمثل الادوات المستعملة في البحث كما يلي:

1. جمع المادة العلمية من مختلف المراجع الكتب ومقالات ومراجع الكترونية بالإضافة الى الاطروحات، الرسائل والقوانين والاوامر التعليمات المتعلقة بالعمل المصرفي الاسلامي في الجزائر.
2. الاحصائيات والمؤشرات المالية التي تم الحصول عليها من تقارير المصارف التقليدية والاسلامية والزيارات الميدانية.
3. استخدام نماذج امريكية لدراسة التطبيقية للمصارف الاسلامية العاملة في الجزائر وهما مصرف البركة والسلام.

الدراسات السابقة

يقوم هذا الجزء من البحث الى التعرف على بعض الدراسات التي لها صلة ببحثنا والتي يمكن عرضها كمايلي:

1. دراسة سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة بعنوان **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مقال منشور في مجلة الباحث العدد 7، 2009 -2010 ، حيث هدف الباحثان من خلال المقال الى تطرق الى اهم المتطلبات الواجب توفرها كحد ادنى لتشجيع وتطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر،و لقد توصل الباحث من خلال بحثهما إلى أن الصيرفة الإسلامية ما زالت بعيدة عن ما هو مطلوب ، والنظام المصرفي الاسلامي لا يتطلب بالضرورة بنية اسلامية كاملة بحيث اظهرت النتائج انه يمكن نجاحها حتى في البلدان الغير اسلامية وتوصلوا الى انه غياب القوانين والتشريعات المنظمة للصيرفة الاسلامية لا تعيق من نجاح الصيرفة الاسلامية كون المجتمع القائمة فيه هو بلد اسلامي وديانته الاسلام .
2. دراسة افراح خضر راضي عبد الكاظم محسن كوين بعنوان **تقييم تطور الصيرفة الاسلامية في العراق دارسه تحليلية** ، مقال منشور في مجلة العلوم المالية والمحاسبة المجلد 1 العدد 01 سنة 2021 ، حيث تهدف هاته الدراسة الى استعراض تطور و تقييم الصناعة المصرفية الاسلامية في العراق من خلال دراسة و تحليل طبيعة انشطة المصارف العراقية للمدة 2016-2019 و مدى انتشارها وتطورها، لقد خلصت الدراسة الى وجود تطور في مؤشرات هاته المصارف الإسلامية الا ان هذا التطور كان محدودا في مجالات معينة خاصة في

مجال التمويل والذي لم يتوفق مع زيادة عددها في العراق وقد ظهر حجم التمويل معاقا بظروف عمل المصارف الاسلامية في العراق و سيطرة المصارف العمومية على معظم النشاط المصرفي في العراق .

3. دراسة فرج الله احلام وحمادي موراد **بعنوان دراسة واقع وافاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية 2018– 2020** ، مقال منشور في مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 07 العدد 01 سنة2021 ،حيث تهدف هذه الدراسة الى دراسة واقع وافاق تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر وفق الاصلاحات المصرفية 2018 – 2020 وامكانية فتح النوافذ الاسلامية في الجزائر وفق الاصلاحات المصرفية 2018 – 2020 الى تطوير الصيرفة الاسلامية في السوق الجزائري وقد تم التوصل في هذه الدراسة الى اللجوء في طرح منتجات الصيرفة الاسلامية هو الحل الامثل وانسجاما مع المنظومة المصرفية الجزائرية نظرا لقدرتها على حشد الموارد وتنويع الاقتصاد وادواته في ظل شرح المواد المالية ،كما تعتبر نقلة نوعية من اجل تطوير المالية الاسلامية في الجزائر ، و جمع المدخرات المتواجدة خارج القطاع المصرفي نتيجة عدم رغبة اصحاب المدخرات بالتعامل مع المصادر التقليدية .

4. دراسة نعيم حنك **بعنوان اثر الإطار التشريعي في تطور الصيرفة الإسلامية بماليزيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة مالايا ، قسم الشريعة و المناجمنت ، ماليزيا ،(عدم ذكر السنة)**. حيث جاءت هاته الدراسة لمناقشة مشكلة التشريع القانوني التي تواجهه المصارف الإسلامية بماليزيا كعقبة تقف أمام نموها و ازدهارها، حيث اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي و المنهج التحليلي الوصفي و ذلك بجمع البيانات حول واقع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا و حجم أرقامه، و كذا القوانين التي تحكمها، و تحليل المادة العلمية المجمعة و ابراز مميزاتها.

5. دراسة عبو هدى **بعنوان أهمية وواقع الصناعة المصرفية الاسلامية في ماليزيا** مقال منشور في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات مجلد 10 العدد 01 سنة 2021 حيث هدفت هذه الدراسة الى دراسة واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا واهمية هذا التطور على البلد الماليزي و قد خلصت هاته الدراسة ات التجربة الماليزية من انجح التجارب في المجال الصيرفة الاسلامية والدعم الحكومي كان له اكبر سند في النجاح حيث ساهم في تقديم التمويل لتطورها وكذلك تدعيم استقلالية القوانين الاسلامية عن التقليدية وقد سلطت هذه الدراسة الضوء على ابراز اهم الانشطة المخصص لها التمويل من طرف المصارف الاسلامية خلال الفترة 2017– 2019 .

6. Study Asma' Rashidah Idris and others،Determinant of Islamic Banking Institutions' Profitability in Malaysia ; Published article in World Applied Sciences Journal12 (Special Issue on Bolstering Economic Sustainability, 2011.

حيث اعدت هاته الدراسة من اجل دراسة محددات ربحية المؤسسات المصرفية الإسلامية في ماليزيا المدرجة في السوق المالي الماليزي. وتشمل هاته المحددات (كفاية رأس المال، ومخاطر الائتمان، والسيولة، وحجم المصرف، وإدارة المصروفات.) وهذا لقياس أداء المصارف وتم استخدام المنهجية التحليلية بأخذ البيانات من مختلف المصارف العاملة في ماليزيا وهي تتألف من مصارف إسلامية أجنبية ومحلية تأسست في ماليزيا للفترة 2007-2009. وكشفت النتيجة أن حجم المصرف وحده هو الذي له أهمية كبيرة في تحديد الربحية ذات العلاقة الإيجابية. ومن ثم يُستنتج أنه على الرغم من وجود الكثير من العوامل الحاسمة، فإن حجم المصرف وحده هو الذي يمكن أن يضع الثقة في أعين المستهلكين.

7. study yomna daoud ,aida kammoun, financial performance analysis of islamic banks in tunisia; Published article in asian economic and financial review,v7 ,n 8,2017.

حيث قامت هاته الدراسة بالبحث في الأداء المالي للقطاعات المصرفية بتونس من الفترة 2010-2014 حيث يعتبر المصرف الإسلامي في تونس جديد مقارنة بالمصارف التقليدية ، و على هذا الأساس قامت الباحثة بدراسة الأداء المالي لمصرفين إسلاميين هما البركة و الزيتونة باستخدام النموذج التحليلي من الاعتماد على التقارير المالية للمصرفية و إيجاد النسب المالية و استخدام نموذج الاستقرار المالي zscore و تبينت نتائج الدراسة أن كلا المصرفين الإسلاميين العاملان في تونس يتمتعان باستقرار مالي جيد و ميزت بان مصرف البركة أكثر استقرارا مقارنة بالمصرف الثاني الزيتونة .

8. دراسة أحمد خلف حسين الدخيل، **بعنوان النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 02، 2013**، حيث قام الباحث بدراسة تجربة العراق الحديثة من خلال تحديد مواطن القوة والضعف فيها و اقتراح بعض الاقتراحات للنهوض بهذه التجربة الفتية.

9. دراسة فوزي عبد القادر رحاب **بعنوان معوقات تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية " دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس"** ، مقال منشور في المجلة العلمية لكلية الاقتصاد و التجارة القره بوللي ، المجلد 01، العدد 02، 2020، حيث هدفت هاته الدراسة إلى معرفة المعوقات الإدارية و القانونية و الشرعية التي حالت دون التحول الكلي إلى مصارف إسلامية في ليبيا حيث استخدم المنهج الوصفي

التحليلي ، و تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام نموذج spss ، و توصلت الدراسة إلى وجود عدة معوقات قانونية و تشريعية و إدارية و شرعية التي لم تسمح للمصارف التقليدية أن تتحول كليتا الى مصارف اسلامية .

10. دراسة مخلوفي طارق **بعنوان متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية سنة 2008** اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث تخصص مالية وبنوك بجامعه الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير حيث تعرض الباحث من خلال هذه الدراسة الى واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر والى أهم التحديات التي تواجهها وكذا اهم متطلبات الواجب توفرها كحد ادنى من اجل تفعيلها وتطويرها والنهوض بها في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية لسنه 2008 وقد خلصت النتيجة الى ان تطور المصارف الاسلامية ما زالت بعيدة عن ما هو مطلوب وخلصت ان التطبيق الصيرفة الاسلامية لا تتطلب بيئة اسلامية قائمة كاملة فهناك دول غربية قامت بتطبيقها لكن سيطرة الديانة الإسلامية مع عدم وجود القوانين والتشريعات المنظمة لها يزيد من فرص نجاح هذه الصيرفة .

الفرق بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة:

لقد تطرقت الدراسات السابقة الى واقع الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر والدول الاخرى كماليزيا والعراق وربطها بمتغيرات التي تؤثر على هذا التطور كالهندسة المالية والتكنولوجيا المالية الحديثة، ومعظم هاته الدراسات استعملت المنهج التحليل والادوات التحليلية من اجل الخروج بنتائجها والوصول الى ما هو المطلوب.

اما الدراسة التي نحن بصدد اعدادها عالجنا موضوع واقع ومتطلبات تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر من خلال عرض واقع الانظمة التشريعية وكذا تأسيس النوافذ الاسلامية والتحول المصرفي الإسلامي بالإضافة إلى دراسة الأداء المالي للمصارف الاسلامية العاملة في الجزائر بنماذج حديثة كنموذج z-score ونموذج camels لمعرفة ما إذا كانت تساعد هاته العوامل على تطور الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر من عدمها وما هي المتطلبات الواجب اتباعها من اجل التطوير.

صعوبات البحث:

يمكن حصر اهم الصعوبات التي وجدناها في بحثنا كمايلي :

الدراسة الميدانية والمقابلات المبرمجة مع المصارف البركة والسلام وكذا مجموعة من المصارف التقليدية التي لها نوافذ اسلامية من اجل جمع المعلومات والاحصائيات حول الموضوع حيث كانت المعلومات تعطى بصورة بطيئة جدا وعدم فهم ما هو المطلوب منا أ بالإضافة الى التنقل الميداني حيث كان يلزمنا الوقت من اجل

التنقل والوصول باعتبار المصارف محل الدراسة غير متواجدة وكالات على مستوى ولايتنا، وأحيانا لم نجد الاستقبال حسب المواعيد المقررة.

هيكل الدراسة:

لتحقيق اهداف البحث والتوصل الى النتائج والتوصيات ارتأينا ان يكون البحث مقسم الى ثلاث فصول رئيسية وهي كالاتي

الفصل الاول: بعنوان مدخل الى الصناعة المصرفية الاسلامية وقسمناه بدوره الى ثلاث مباحث رئيسية حيث في المبحث الاول تطرقنا الى الإطار المفاهيمي للمصارف الاسلامية من تعريف وخصائص وكذا اهداف هاته المصارف اما المبحث الثاني فخصصناه لموارد واستخدامات المصارف والمبحث الاخير قمنا بدراسة تطور الصناعة المصرفية الاسلامية في العالم وادراج تجربة ماليزيا وبريطانيا في تبني المصارف الاسلامية.

الفصل الثاني: بعنوان واقع الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر وقسمناه بدورنا الى ثلاث مباحث رئيسية فالمبحث الاول خصص للإطار القانوني والتشريعي للصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر اما المبحث الثاني فتم توضيح واقع التحول الى المصارف الاسلامية، اما المبحث الثالث خصص لدراسة واقع فتح النوافذ الاسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية.

الفصل الثالث : بعنوان تجربة المصارف الاسلامية و متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر حيث خصص المبحث الاول من هذا الفصل في عرض تجربة مصرف البركة الجزائري خلال الفترة 2008-2021 من خلال اعطاء لمحة عنه و دراسة تطبيقية في مؤشراته لقياس مدى استقراره المالي و السلامة المصرفية له باستخدام نموذج لذلك و هو نموذج z-scorre ، اما المبحث الثاني فتم عرض فيه تجربة مصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2008-2021 حيث تقديم لمحة عن المصرف و تقييم ادائه المالي باستعمال نموذج حديث و هو نموذج camels ، اما المبحث الثالث فقد وضعنا فيه متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر بعد النظر في العراقيل و التحديات التي تواجهها هاته الصناعة و كذا النظر في الآفاق التي يمكن ان تصل اليها .

الفصل الاول

تمهيد:

بدأ النظام المصرفي الإسلامي منذ حوالي خمسين عاما وأصبح أداة اقتصادية في السبعينات عند تأسيس أول مصرف إسلامي في دبي سنة 1975، في حين أن أهمية هذا النظام لم تظهر إلا بعد حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أدت إلى صعوبات في العديد من المصارف التقليدية في جميع أنحاء العالم. وعلى النقيض من ذلك، كانت المصارف الإسلامية معزولة إلى حد كبير عن الأزمة، وكانت بيئتها التشغيلية شديدة التنظيم التي تسترشد بمبادئ الشريعة الإسلامية تحظر الاستثمار في نوع الأدوات التي أثرت سلبًا على المصارف التقليدية والتي دفعت إلى الأزمة. وقد قامت المصارف الإسلامية باستحداث أساليب تمويلية واستثمارية تراعي ضوابط المعاملات المالية وتمكنها المضي قدما في المجال المصرفي بما يضمن لها البقاء والاستمرار في بيئة تشتد فيها المنافسة وبوجود المصارف التقليدية التي تعتبر رائدة في هذا المجال بسبب تجربتها الطويلة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل الى التطرق الى ما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية

المبحث الثاني: موارد واستخدامات المصارف الإسلامية

المبحث الثالث: تطور الصناعة المصرفية الإسلامية عالميا

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للصناعة المصرفة الاسلامية

عرف العالم الإسلامي حركة تحررية وصحوة إسلامية أدت الى الخروج من المؤسسات التقليدية، التي تتعامل بالربا وايجاد بديل اسلامي لها هذا الشيء دفع كثير من اصحاب رؤوس الاموال الامتناع عن التعامل مع المؤسسات الربوية، وأصبحت المؤسسات المالية الاسلامية حقيقة ملموسة في الحياة الاقتصادية لا على المستوى الفكري فقط وانما تعدى الى المستوى الواقعي والملموس لكونها باتت جزء من النظام الاقتصادي ومساهما فعالا في دفع الحركة الاقتصادية الى الامام.

وعلى هذا الاساس سنفصل في هذا المبحث الذي هذه عموميات حول الصناعة المصرفية الاسلامية من خلال النشأة، المفهوم، الخصائص والاهداف.

المطلب الاول: نشأة وتطور المصارف الاسلامية

ان ظهور المصارف الاسلامية وانتشارها جاء من اجل الحاجة الماسة الى اعمالها او خدماتها التي تقوم على مبادئ الشريعة الاسلامية وتحقق فيه مصلحة المتعاملين معها، وقد تأكدت هذه الحاجة الى هذه المصارف من خلال زيادة عددها وعدد الدول التي قامت فيها هذه المصارف، وعلى هذا الاساس سوف نتطرق في هذا المطلب إلى نشأة المصارف الإسلامية وتطورها.

الفرع الاول: المرحلة الاولى لإنشاء المصارف الاسلامية من 1963 الى 1975

تعتبر هاته المرحلة ابطء مرحلة في انشاء وانتشار المصارف الإسلامية حيث ظهرت من خلالها أربع مصارف فقط وهذا راجع لكون ان فكر انشاء المصارف الاسلامية مازالت حديثة ويلزمها الوقت من اجل تقبلها واستيعابها.[1]

وتعتبر سنة 1963 هي السنة التي بدأت فيها تجسيد فكرة انشاء المصارف الاسلامية وتحويلها الى واقع عملي، حيث كانت مصر هي الواجهة الاولى لذلك[2] وهذا بإنشاء مصارف ادخار محلية التي تعمل وفق اسس الشريعة الاسلامية واقيمت في **ميت غمر** في الارياف المصرية والتي حظيت بقبول كبير من طرف مواطني

[1] - بن حدو فؤاد، البنوك الإسلامية والازمة المالية العالمية، دار الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة الجزائر، الطبعة الأولى،2018، ص101.

[2]- شقيري نوري موسى، المصارف الإسلامية الاستثمار والتمويل في الإسلام، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ،2019، ص 90

الريف المصري، ولم تكن تدفع اي فوائد على ودائع مصارف الادخار وكذا بالنسبة للقروض التي كانت تعطى للمودعين فقط ويتم استغلالها في مجال السكن وزراعة وشراء الآلات الخاصة بالزراعة.[1]

الا ان هذه التجربة لم تحظى بالوقت الكافي لتنتشر بما فيه الكفاية فهي لم تتجاوز خمس سنوات من تطبيقها وهذا بسبب الظروف التي احيطت بها، الا انه وبعد مرور 10 سنوات افادت في انطلاق النظام المالي الاسلامي الذي بدأ بالمصارف الإسلامية ثم شركات الاستثمار والتأمين.[2]

وفي عام 1970 قام خبراء من 18 دولة من بينها مصر وباكستان الى عقد المؤتمر الثاني للوزراء الخارجية الاسلامي المنعقد **بكراتشي** بباكستان باقتراح انشاء مصرف اسلامي دولي او اتحاد دول للمصارف الاسلامية حيث تم دراسة المشروع وتم الخروج بتقرير ينص على ضرورة تطوير النظام المصرفي الاسلامي بدل النظام الربوي.[3]

وفي عام 1971 تم انشاء مصرف يقوم على استبعاد الربا فإنشاء مصرف ناصر الاجتماعي الذي كانت اقامته ايضا في مصر [4]وفق قانون رقم 66 ، و الذي يعمل على قبول الودائع واستثمارها وهذا من أجل تحقيق مبدأ الكفاية والعدل الذي يكون عن طريق توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي[5] ، حيث أصبحت الخدمات المصرفية الاسلامية على جدول الاعمال بالفعل بعد المؤتمر الاسلامي الثالث للوزارة الخارجية الذي عقد في جدة سنة 1972 حيث قام وزراء 18 دولة بتقديم خطة لإدخال مبادئ الشريعة الاسلامية في النظام المالي و المصرفي و في اعقاب هذا المؤتمر هناك عدة دول اتخذت خطوات حاسمة في هذا المجال .[6]

وفي سنه 1973 تم عقد اجتماع وزراء الدول الاسلامية الذي تم طرح فكرة اقامة المصارف الاسلامية التي تقوم بإعطاء او تقديم خدمات مصرفية متكاملة قد تم وضعها حيز التنفيذ.[7]

وشهدت سنة 1975 قيام دول الخليج العربي تأسيس مرفأ للمصارف الاسلامية على رأسها دول الامارات العربية التي طرأت في حياتها الاقتصادية منذ السبعينات التحول الجذري حيث اصبحت مركزا مصرفيا

---

[1] - ميلود بن حوحو، العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية في ظل معايير رقابية موحدة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر، 2019، ص 54-55.

[2] - خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة 04، 2016، ص 24

[3] - بن حدو فؤاد، مرجع سابق، ص 102.

[4] - محمد سعد عامر، الأصول الشرعية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2018، ص 292.

[5] - خالدي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[6] - hans visser,islamic finance priciples and pratice,edward elgar,usa ,2009,p 94.

[7] -بن حدو فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص 103.

ضخما يضم المصارف المحلية والاجنبية،[1] وتجسد ذلك من خلال تأسيس مصرف دبي الاسلامي بموجب المرسوم الصادر في 12 مارس 1975 الذي يعتبر البداية الحقيقية للعمل المصرفي الاسلامي والذي حمل في طياته مجموعه من الشروط.[2]

وثاني مصرف اسلامي تم انشاؤه هو مصرف جدة للتنمية والذي تم اتخاذ قرار فتحه رسميا في اكتوبر 1975 وهو مؤسسة دولية للتمويل والتجارة الخارجية ويقوم بالأبحاث اللازمة التي تحقق التنمية الاقتصادية ودعمها.[3]

الفرع الثاني: المرحلة الثانية لإنشاء المصارف الاسلامية من سنة 1977 الى يومنا هذا

ما يميز هذه المرحلة هو النمو المتزايد والسريع للمصارف الاسلامية حيث لا ينتهي عام الا ويتم انشاء مصرف اسلامي اخر على الساحة المصرفية على الاقل،[4] وكانت بداية عام 1977حافلة وهذا بتأسيس مصرف فيصل الاسلامي المصري بموجب القانون رقم 48/ 1977 واخذ شكل شركة مساهمة مصرية وتم اصدار قانونه الاساسي في اكتوبر 1977 بقرار من وزير الاوقاف واستشارة وزير الاقتصاد، طبقا للقانون التأسيس، وبدا أعماله رسميا في جويلية 1979.[5]

كما تأسس مصرف فيصل الاسلامي السوداني بموجب قانون خاص أجازه مجلس الشعب والذي يحمل اسم قانون مصرف فيصل الاسلامي لسنة 1977 ويحتوي القانون الخاص على مجموعة من الاعفاءات والاستثناءات التي قدمتها الحكومة السودانية للمصرف.[6]

كما تم تأسيس بيت التمويل الكويتي في عام1977، وبموجب القانون رقم 13 /1978 تم انشاء مصرف اسلامي أردني متخصص في تقديم خدمات التمويل والاستثمار دون فائدة أو ربا.[7]

وما يلاحظ إلى الآن أن الصناعة المصرفية الإسلامية في تزايد مستمر وامتدت حتى الدول غير الإسلامية كالدول الأوروبية وأسيا وحتى أمريكا، حيث في عام 1978 تم تأسيس أول مصرف إسلامي في

---

[1] - فؤاد الفسفوس، البنوك الإسلامية، دار كنوز المعرفة، الأردن، الطبعة الأولى ،2010، ص 56.

[2] - جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة 02، 1993، ص22

[3] - خالدي خديجة، مرجع سابق، ص 25.

[4] - بن حدو فؤاد، مرجع سابق، ص 103.

[5] - ميلود بن حوحو، مرجع سابق، ص 56

[6] - جمال الدين عطية، مرجع سبق ذكره، ص 23

[7] - ميلود بن حوحو، مرجع سبق ذكره، ص 56

لوكسمبورغ وهو الشركة القابضة الدولية لأعمال الصيرفة الإسلامية[1]، كما تم فتح فروع تقدم خدمات مصرفية تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية مثل citibank سيتي بنك في أمريكا، barclays bank مصرف باركيز والمصرف المتحد السويسري usb وgolden saichss في اوروبا.[2]

هذا وقد أخذ التطور اتجاها آخر حيث قامت بعض الدول الإسلامية مثل إيران، الباكستان والسودان الى تحويل كيانها المصرفي الذي يضم وحدات مصرفية تتعامل بالفائدة الى فروع تتعامل وفق الشريعة الإسلامية كما توجد بعض الدول كمصر، الأردن والامارات العربية المتحدة زاولت عملها المصرفي التقليدي مع النظام المصرفي الإسلامي الذي لا يتعاطى الربا.[3]

ومن سنة 1980الى غاية سنة 1990 تم تأسيس مجموعة من المصارف في مختلف الدول سواء الإسلامية أو غير اسلامية، حيث خلال سنة 1990 تم تأسيس أول مصرف اسلامي في الجزائر هو مصرف البركة. [4]

وهكذا توالت المصارف الاسلامية في الظهور الى يومنا هذا، فوفقا للمؤشرات الحديثة للمجلس العام للمصارف الاسلامية فلقد وصلت الى أكثر من 500 مؤسسة مصرفية عبر العالم في أكثر من 60 دولة في القارات الخمس ويرتكز حوالي 40% منها في الدول العربية وتحديدا في دول الخليج.

ولقد شهدت مؤشرات الصناعة المصرفية الاسلامية من فترة الظهور الى يومنا هذا تطورا كميا كبيرا وبوتيرة متسارعة مقارنة بمؤشرات نمو القطاع المصرف التقليدي، وهذا ما تعبر عنه تقارير المؤسسات المالية الاقليمية والدولية المختلفة.[5]

المطلب الثاني: مفهوم المصارف الاسلامية وخصائصها

سنتناول من خلال هذا المطلب مختلف التعريفات والمفاهيم التي جاءت بها المصارف الاسلامية واستنباط منها أهم الخصائص التي تميزها عن باقي المصارف وهي المصارف التقليدية.

[1] - خالدي خديجة، مرجع سابق، ص 26.

[2] - بن حدو فؤاد، مرجع سابق، ص 104.

[3] - خالدي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[4] - مرجع سبق ذكره، ص 25

[5] - محمد عبد الحميد فرحان، مقدمة في المصارف الإسلامية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى ،2020، ص 31.

الفرع الاول: مفهوم المصارف الاسلامية

تعتبر المصارف الاسلامية هيئات مالية تزاول نشاطها المصرفي والاستثماري ، وتعتبر احدى مكونات النظام المالي الاقتصادي وتقوم بأعمالها المتنوعة في مختلف الميادين الصناعية و الزراعية وحتى التجارية فهي كوسيط مالي بين المستثمرين و المدخرين و هي مصارف لا تتعامل بربا اخذا وعطاءا وانما تتلقى من زبائنها وعملائها الاموال على أساس المشاركة في الربح والخسارة عند الاستثمار فيه[1] ، من هنا يمكن اعطاء بعض المفاهيم للمصارف الاسلامية التي تعتبر الانضباط الايديولوجي الذي يعتمد في عمله على تطبيق ما جاءت به الشريعة الاسلامية للابتعاد عن الفوائد و عناصر الاستغلال الاخرى[2].

ان التعريف المعروف والشائع عن المصارف الاسلامية هو انها مؤسسة مالية لا تتعامل بالفائدة اخذا وعطاءا،[3] وهذا التعريف يبقى ناقص غير جامع ولا مانع فالعمل المصرفي الاسلامي لا يقتصر فقط في عدم العمل بفائدة، بل له أهداف وغايات اخرى [4]حيث هي ايضا مؤسسات مالية تحمل في طياتها رسالة هدفها اقتصادي واجتماعي وديني.

وعرفت اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للمصارف الاسلامية الفقرة الاولى من المادة الخامسة المصارف الاسلامية كما يلي "**المصارف الاسلامية حسب هذا النظام هي تلك المصارف او مؤسسات المالية التي ينص قانونها الاساسي بالالتزام بقواعد وتعاليم ومبادئ الشريعة الاسلامية وعلى عدم التعامل بالربا أخذا وعطاءا** " [5]وهذا التعريف يبقى ناقصا وهذا راجع لوجود مصارف تقليدية لا تتعامل بفائدة مثل المصارف الزراعية في الهند حاليا والمصارف التعاونية في المانيا في ثلاثينات من القرن الماضي.[6]

وبهذا سوف نقدم تعريف شامل للمصرف الاسلامي كمايلي: "حيث عرفت على أنه مؤسسة مالية تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب المحرر من سعر الفائدة عن طريق

[1] - محمد محمود المكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2013، ص 27-28

[2] - محمود عبد الكريم ارشيد، المدخل الشامل الى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 11.

[3] - محمود عبد الكريم أحمد ارشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، الاردن، الطبعة 02، 2007، ص 14.

[4] - محمود عبد الكريم ارشيد، المدخل الشامل الى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 15

[5] - عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدية، اساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 07 ،2015، ص 234.

[6] - عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات اعمال البنوك، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2017، ص 373.

أساليب المضاربة والمشاركة والمتاجرة والاستثمار المباشر، وتقديم كافة الخدمات المصرفية في اطار الصيغ الشرعية تضمن التنمية والاستقرار.[1]

كما تم تعريفها على انها مؤسسة مصرفيه تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وادارتها لجميع اعمالها بالشريعة الاسلامية ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الاسلامي داخليا وخارجيا.[2]

مما سبق نجد معظم التعاريف التي قدمها الباحثون ركزت على الفكرة الاساسية للمصارف الإسلامية وتعامل في حيز الشريعة الاسلامية، وهذا مبدأ اساسي بالإضافة الى تركيزها على عملية الوساطة المالية وتجميع الاموال ونشر تعاليم ومبادئ الشريعة الاسلامية من خلال نشر الرسائل الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والدينية.[3]

وبذلك يمكن اعطاء تعريف مبسط جامع لمختلف ما سبق حيث عرفت على انها مؤسسة مالية لا تتعامل بالربا وهذا ما تنص عليه مؤسستها الرقابية ويتم تقييده من خلال القانون الاساسي لهذا المصارف والغرض من انشاء المصارف الاسلامية هو تجميع الاموال وانفاقها من اجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك وفقا لتعاليم الشريعة الاسلامية.[4]

الفرع الثاني: خصائص المصارف الاسلامية

هناك مجموعة من الخصائص التي تتميز المصارف الاسلامية عن المصارف التقليدية، وهي كما يلي

اولا: عدم التعامل بالفائدة

تسعى المصارف الاسلامية الى اقامه نظاما جديدا فنيا واداريا في السوق النقدي من خلال تحويل المؤسسة المالية التي تتعامل بالربا الى مؤسسة المشاركة، وهذا بتحويل الاهتمام المصرفي من ادارة الاقراض الى ادارة الاستثمار والتركيز على الضمانات الممنوعة الى جوده المشاريع اقتصاديه والنتائج الخارجة منها.[5]

فالكيان المالي الاسلامي يفترض ان النظام المصرفي التقليدي القائم على الربا يجب ان يحل محله نظام اخر لا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاءا، بل يقوم على اساس المشاركة في الربح والخسارة. ويكون العائد من

[1] - مسدور فارس، التمويل الإسلامي من الفقه الى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة للنشر، الجزائر2007، ص 82.

[2] - محمود عبد الكريم أحمد ارشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[3]- طلال محمد علي الجحاوي، مصطفى سلام الدفاعي، التقييم المحاسبي للمصارف الإسلامية، دار الأيام، الأردن، الطبعة الأولى، 2017 ص12.

[4] - يعرب محمود ابراهيم الجبوري، دور المصارف الاسلامية في التمويل والاستثمار، دار الحامد، الاردن، الطبعة الاولى، 2023، ص 31-32

[5]- يونس إبراهيم التميمي، الإدارة الاستراتيجية في المصرف الإسلامي، دار الأكاديميون، الأردن، الطبعة الأولى، 2019، ص 35.

الموارد المالية غير معلوم مسبقا وهذا يتحقق وفق عمليات تكون لها الشرعية الاسلامية التي تراعي اولويات الافراد والمجتمع لنهوض بتنمية اقتصاديات المجتمع[1].

وتجدر الاشارة ان تخلي المصارف الاسلامية عن التعامل بالفائدة في تعاملاتها المالية لا يعني الغاء هدفها في تحقيق الربح وانما ادخال صيغ التمويل التي تتماشى مع مبادئ الشريعة الاسلامية في استثمار اموال الغير.[2]

ثانيا: التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وهذا من خلال جميع جانبي الفرد المادي والروحي حيث لا يتم الفصل في المجتمع الاسلامي بين الناحية الاجتماعية والاقتصادية فالمصرف الاسلامي يرى ان نواتج وتطور التنمية الاقتصادية لا تأتي الا برعاية الجانب الاجتماعي للفرد [3]من خلال تلبية الحاجات الفعلية له، وبذلك يكون المصرف الاسلامي قد حقق العائد المادي والاجتماعي على حد سواء.[4]

ثالثا: ميزة التكافل الاجتماعي

تقوم المصارف الاسلامية بتوفير الموارد الخيرية للأفراد، وهذا من خلال آلية القرض الحسن الذي يكون مصدره من صندوق القرض الحسن على مستوى المصرف او صندوق الزكاة والصدقات.

وبذلك تكون المصارف قد ساهمت في المشروعات الاجتماعية ودعمها باعتبارها انها تحقق التكافل بين ابناء المجتمع الواحد.[5]

رابعا: العمل على تحقيق الاستثمار الحلال

من المعروف في العالم الاسلامي ان معظم اموال الافراد تعتبر اموال معطلة ولا يمكن الاستفادة منها والسبب يرجع الى عدم رغبة الافراد في استثمار اموالهم او وضعها كوديعة لدى المصارف التقليدية كونها انها تتعامل بالربا[6]، فهنا اثبتت المصارف الاسلامية جدارتها من خلال جعل الاموال تخرج من الدائرة الغير النشطة

---

[1] - أحمد شعبان محمد علي، دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر، 2019، ص 05.

[2] - محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الاولى ،2001 ص، 92

[3] - يعرب محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، دار الحامد، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 31-32.

[4]- امال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012، ص 8.

[5]- أحمد عزوز، عثمان علام، الصيرفة الإسلامية في الجزائر، دار الفا للوثائق، قسنطينة الجزائر، الطبعة الأولى، 2023، ص28-29

[6]- يعرب محمود إبراهيم الجبوري، مرجع سابق، ص 33.

الى دائرة النشاط التمويلي واستثمارها في مختلف المجالات التنموية.[1]

خامسا: تسيير العلاقة مع المودعين

بما ان المصارف الاسلامية عملها الاساسي انها لا تتعامل بالفائدة فلابد من تحديد علاقتها بالمودعين على خلاف العلاقة التي كانت قائمة في المصرف التقليدي، الدائنة والمدينة. ولقد اخذت هاته العلاقة شكلين، شكل الوكالة وشكل المضاربة.[2]

- **شكل الوكالة:** يأخذ المصرف الاسلامي هنا صفة الوكيل على المودع في ادارة امواله مقابل ان يحصل هذا الاخير على يتم الاتفاق عليه بينهما بموجب عقد مبرم وتستحق من طرف المودع سواء تم تحقيق الربح او الخسارة.
- **شكل المضارب:** هنا يأخذ مصرف الاسلامي موقع رب العمل حيث يأخذ الاموال من رب المال ويقوم باستثمار هذه الاموال وفق مبادئ الشريعة الاسلامية في مختلف العمليات المالية ويكون هناك جزء متفق عليه من ارباح من خلال عقد مبرم بينهما.[3]

سادسا: ميزة الرقابة الشرعية

تمتاز المصارف الاسلامية على المصارف التقليدية بوجود نوع ثالث من الرقابة تطبقه على مستوى ادارتها، وهي الرقابة الشرعية التي لها مميزات في آلية عملها وشموليتها مهما كان نوع الرقابة المطبق، رقابة قبلية او بعدية، حيث لا يمكن تسيير العمل المصرفي الاسلامي من دونها، فهي تراقب اعمال مصرف ومطابقتها لمبدأ الشريعة الاسلامية.

كما لابد ان يكون المراقب الشرعي شخصية مؤهلة تأهيلا شرعيا وعمليا للقيام بهذه المهمة ولكي يكون له القدرة ابداء رايه الى العلم والدراية.[4]

---

[1]- مسدور فارس، مرجع سابق، ص 100.

[2] - عبد الستار ابو غدة، المصرفية الاسلامية خصائصها وألياتها، وتطويرها، المؤتمر الاول للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، دمشق،13-14 مارس2006، ص 6،8

[3] - امال لعمش، مرجع سابق، ص 07.

[4] - عبد الكريم قندوز، صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، رسالة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006-2007، ص 72-73

سابعا: ميزة الشمولية

المصارف الاسلامية غير متخصصة، فهي تقوم باستثمار في جميع المجالات الاقتصادية، الصناعية، الزراعية التجارية وسائر النشاطات فهي تفتح المجال امام المواطنين في تنمية الموارد الوطنية وللفرد في زيادة دخولهم. [1]

المطلب الثالث: اهداف المصارف الاسلامية

ان النظام المصرفي باعتباره كيان من كيانات الاقتصاد الاسلامي، فهو يسهم في تحقيق جملة من الاهداف التي تضمن له الاستمرارية في اداء وظائفه المرتبطة بمنهجه وقانونه الأساسي فيما يلي نذكر اهم الاهداف للمصرف الاسلامي.

الفرع الاول: الاهداف المالية

كون ان المصرف الاسلامي مؤسسة مالية يقوم بعملية الوساطة المالية فلذلك له مجموعة من الاهداف المالية التي تعكس نجاحه.

اولا: جذب الوداع وتنميتها

يعتبر اهم هدف للمصرف الاسلامي فهو يمثل الشق الاول في عملية الوساطة المالية،[2] وتعود اهمية هذا الهدف هو عدم تعطيل اموال الافراد واستثمارها بما يفيد الفرد والمجتمع وفقا لما تقوم عليه الشريعة الاسلامية، [3]وهذا من خلال تطبيق اساليب التمويل الاسلامي المختلفة المعتمدة كالمضاربة، المشاركة، المرابحة وغيرها من الاساليب الاخرى، وقد اشترط المصرف الاسلامي على مالك المال الذي لديه رغبة في استثمار الاموال الاخذ بعين الاعتبار مجموعة من النقاط التالية:

- اتباع أفضل السبل في استثمار هاته الاموال

[1] - زينب نهاد مهنا، تطور الصيرفة الإسلامية في سورية، رسالة معدة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد بالجامعة السورية،2010-2011، ص 27.

[2] - عبد القادر حيرش، متطلبات الحوكمة كأداة لتطوير الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عمار ثليجي الاغواط، 2017-2018، ص 05.

[3] – مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران ،2011-2012، ص 26.

- توجيه الاستثمار الى متطلبات المجتمع الضرورية.[1]

ثانيا: استثمار الاموال

وهو يمثل الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، وهو الهدف الاساسي الذي يرمي اليه المصرف الاسلامي، حيث يعتبر مصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه المصرف لتحقيق الارباح سواء للمودعين او المستثمرين،[2] وهناك العديد من الصيغ التي يعتمد عليها المصرف للاستثمار التي تكون مطابقة للشريعة الاسلامية وتحقق التنمية الاجتماعية،[3] كما تهدف المصارف الى استثمار هاته الاموال بعيدا عن المخاطرة الكبيرة وبيع الدين بالدين وببعض الابتكارات المالية عالية الخطورة.[4]

ثالثا: تحقيق الارباح

وهو اهم الاهداف التي يسعى المصرف الاسلامي الى تحقيقها، ولا يمكن استثمارها بدونها وحتى لا يمكن تحقيق اهداف اخرى،[5] والربح هنا لا يقتصر فقط على المساهمين في راس المال باعتبار ان الربح يعد الحافز الاساسي للاحتفاظ بأسهمهم او التخلي عنها [6]، وانما تعدت الى المودعين الذين ينتظرون ارباح لكي يضمن ودائعه لدى المصرف وتقديم مختلف الخدمات المصرفية لهم.[7]

كما ان زيادة الارباح لدى المصرف الاسلامي تؤدي الى زيادة القيمة السوقية لاسهم المساهمين فهنا يضمن المصرف الاستمرارية والمنافسة على حد سواء في السوق المصرفي.[8]

---

[1] - تيقان عبد اللطيف، تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017، ص 126.

[2] - أمارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الاعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010-2011، ص 22.

[3] - يعرب محمود إبراهيم الجبوري، مرجع سابق، ص 36.

[4] - عزوزة أماني، عوامل استقرار النظام المصرفي، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة -2- ،2016-2017، ص 35.

[5] - فنطازي أمينة، ترقية الاستثمارات في الجزائر باستخدام صيغ المشاركة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة -2-،2019-2020، ص 79.

[6]- تيقان عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[7] - فنطازي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[8] - يعرب محمود إبراهيم الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 36-37.

الفرع الثاني: اهداف خاصة بالمتعاملين

هناك مجموعة من الاهداف الخاصة بالمتعاملين التي يجب على المصرف الاسلامي الحرص على تطبيقها وتحقيقها وهذه الاهداف هي كما يلي:

اولا: تقديم الخدمات المصرفية

ان المصارف الاسلامية يتحقق هدفها من خلال تقديم خدمات مصرفية بجودة عالية للمتعاملين وقدرتها على استعمال استراتيجيات لجذب العديد من المتعاملين[1] ،وهي تقوم بتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية المتنوعة واهم هذه الخدمات هي: قبول الودائع المصرفية، القيام بمختلف التحويلات، تحصيل وخصم الاوراق التجارية، الاكتتاب وحفظ اوراق المالية، بيع الاسهم والسندات بيع وشراء العملات الاجنبية بالإضافة الى تأجير الصناديق الحديدية، وكل هذه الخدمات تقدم في إطار احكام الشريعة الإسلامية.[2]

ثانيا: توفير الامان والاستثمار للمتعاملين المودعين والمستثمرين

يهدف المصرف الاسلامي الى تحقيق الامان للمتعاملين معه وخاصه المودعين لأموالهم وهذا من خلال اتباع استراتيجية التنويع في توظيفها [3]،واختيار أفضل القنوات الاستثمار وتوفير التمويل اللازم لاستثماريين او عن طريق توظيف الاموال من خلال شركة تابعة متخصصة في هذا المجال، او من خلال القيام بعملية الاستثمارية مباشرة سواء في الاسواق المحلية او الدولية والاقليمية.[4]

الفرع الثالث: الاهداف الداخلية

هناك مجموعة من الاهداف الداخلية التي يسعى المصرف الاسلامي الى تحقيها وهي كما يلي:

اولا: تنمية الموارد البشرية

يعد العنصر البشري اهم مولد من اجل تحقيق الربح واهداف المصرف الاسلامي، وهذا من خلال توفير المورد البشري القادر والمؤهل على استثمار الاموال والذي لا يمكن ان يكمل الا بوجود خبرة مصرفية التي لا تأتي الا من خلال العمل على تنمية المهارات التي تتكون الا من خلال بتدريب والتكوين للوصول الى أفضل مستوى من الاداء في العمل.[5]

---

[1] - تيقان عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 127.

[2] - مسدور فارس، مرجع سابق، ص 104-109.

[3]- فنطازي أمينة، مرجع سابق، ص 79.

[4]- تيقان عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[5]- أمارة محمد يحي عاصي، مرجع سابق، ص 23.

ثانيا: تحقيق معدل نمو للمصاريف

لكي تضمن المصارف الاسلامية الاستمرار والديمومة في السوق المالي والمصرفي، لابد ان تحقق معدل نمو الذي يمكنها من الاستمرارية والمنافسة،[1] فهي من خلال خدماتها المصرفية واستراتيجياتها التمويلية تعمل على زيادة معدل النمو الذي يعمل على زيادة الناتج القومي الاجمالي والقضاء على البطالة. كما تهدفه المصارف الاسلامية الى وضع الاموال في المكان الصحيح لتصبح اداة ووسيلة في خدمه مجتمع.[2]

ثالثا: الانتشار جغرافيا واجتماعيا

لكي تستطيع المصارف الاسلامية تحقيق اهدافها السابقة وزيادة تطوير الخدمات المصرفية وابتكارها وتوفير الاستثمار للمتعاملين، لابد لها من الانتشار من خلال العمل على تحقيق فكرة الشمول المالي والكثافة المالية وهذا من اجل ان توصل خدماتها لأكبر شريحة من المجتمع وتوفير مختلف الخدمات المصرفية في أقرب الاماكن لهم ولا يتم لا يتم هذا الا بالتوسع والانتشار الجغرافي واجتماعي.[3]

الشكل رقم 01: اهداف المصرف الإسلامي



المرجع: منذر عبد الهادي رجب زيتون، تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية الأردنية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في ادارة الاعمال، كلية الاعمال جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010، ص 21.

[1] - سعود عبد الحميد، البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص 57.

[2] - يعرب محمود إبراهيم الجبوري، مرجع سابق، ص 39.

[3] - سعود عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 57.

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات المصارف الاسلامية

بعد ما فصلنا في خصائص المصارف الاسلامية، اتضح انها تلعب دور الوساطة المالية وهذا من خلال تجميع الودائع المدخرات من جهة الموارد الى جانب اموالها الخاصة ثم تقوم باستثمار هاته الاموال من جهة الاستخدامات بمختلف الصيغ التي تستخدمها هاته المصارف، وبالتالي ومن هذا المبحث سوف نفصل في موارد المصارف الاسلامية واستخداماتها.

المطلب الأول: مصادر المصارف الإسلامية

تسعى المصارف الاسلاميه الى حشد وتعبئه الموارد اعتبارها مستلزمات تمكنها من القيام بمهامها المختلفة حيث تقسم هذه الموارد او المصادر الى قسمين مصادر داخلية واخرى خارجية.

الفرع الاول: المصادر الداخلية للمصرف الإسلامي

وهي المواد المتأتية من حقوق الملكية ومساهمين او الناتجة عن الاحتياطات النقدية المتعددة وحتى الارباح التي يحتجزها ومحققة من نشاطه ولا يقوم بتوزيعه على المساهمين والتي سنفصل فيها كمايلي:

أولا: راس المال

هو عبارة عن الحصص المالية التي نتجت عن اسهام المساهمين عند تأسيس المصرف الإسلامي[1] وهو المبلغ من المال الذي يجب ان يكون مع المصرف من اجل بدء نشاطه ولابد من المصرف المحافظة عليه والاهتمام به فهو يعتبر مصدر ثقة بالنسبة للمودعين والمتعاملين مع المصرف.[2]

ثانيا: الاحتياطات

هي الاموال او مبالغ المالية التي يصفيها المصرف الإسلامي من ارباحه المحققة في الاعوام السابقة والموجهة للتوزيع على المساهمين.[3]

---

[1] - دوفي قرمية، انعكاسات الازمة المالية العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017، ص 22.

[2] - جيلالي عياد غلام الله، خروبي هني، البنوك الاسلامية المفهوم النشأة الاسس، ورقة مقدمة في كتاب اعمال المؤتمر الدولي الخامس عشر حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الاسلامية يومي 17-18 ديسمبر 2019 الجزء الثاني، مخبر الانظمة المالية و المصرفية و السياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، كلية العوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ، الطبعة 01 ، 2019 ،ص 25 .

[3] - مخلوفي طارق، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية لسنة 2008، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2019-2020، ص 124.

وهي مصدر من موارد التمويل الذاتي وهي تأخذ نفس طبيعة راس المال فهي مهمة بالنسبه للمودعين التي تزرع في نفوسهم الثقة والامان لضمان حقوقهم لدى المصرف الإسلامي، ونظرا لحداثة بعض المصارف الإسلامية فما زالت الاحتياطات تشكل نسبة قليلة من موارد المصرف مقارنة بمصارف إسلامية اخرى[1]، وهي تدعم المركز المالي للمصرف وتكسبه المرونة في اختيار المشاريع المالية بكل حرية.[2]

ثالثا: الأرباح المحتجزة

وهي طريقه يلجأ اليها المساهمين حيث يقومون باقتطاع جزء من الارباح المحققة قبل توزيعها واعادة توظيفها في السنوات المقبلة من اجل توسيع نشاط المصرف، ويتم تعيين النسبة المراد اقتطاعها وفقا لنسبة الارباح المحققة والنشاط المستقبلي للمصرف.[3]

رابعا: المخصصات

وهي المبالغ المالية المقتطعة من اجمالي الارباح المحققة لمواجهة المخاطر التي قد تحدث خلال الفترة المالية المقبلة، مثل المخاطر عدم السداد او خيانة الامانة او حالات الافلاس،[4] وهناك نوعين من المخصصات فهناك مخصصات اهتلاك الاصول ومخصصات المؤونة الموجهة لمقابله المخاطر المحتملة كالديون المشكوك في تحصيلها، مخاطر تقلبات اسعار الصرف.[5]

بعد التطرق الى الموارد الداخلية وتعتبر ذاتية بالنسبة للمصرف الإسلامي، لابد ان نذكر انها ذات أهمية كبيره خاصة عند تأسيس المصرف وبداية نشاطه بحيث هي تمثل صمام الأمان في حالة حدوث خسائر، [6]وبما ان المصرف الاسلامي يعتمد في توظيفه واستثماراته على التمويل المتوسط والطويل الاجل دون اللجوء الى مصادر التمويل الربوية، فان نسبة حقوق الملكية تكون أكبر مقارنة مع المصارف التقليدية.[7]

---

[1] - روشو عبد القادر، تقنيات العمل المصرفي الإسلامي بالإشارة الى التجربة الجزائرية، مقال من الكتاب الجماعي الصيرفة الإسلامية بين النظرية والتطبيق، تجربة الجزائر تحديات وآفاق، دار ومضة، جيجل، الجزائر، الطبعة الأولى، 2021، ص 51.

[2] - أمال لعمش، مرجع سابق، ص 25.

[3] - بوحيضر رقية، استراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص 117.

[4]- Tarik Melki, Behih Abdelkader, The Strategy of Islamic Banks in Hedging Risks: The Case of Al Baraka Islamic Bank of Algeria, articl Published in albashair aliktisadia revue, Volume VII, n°03,16/12/2021, p 820.

[5] - مخلوفي طارق، مرجع سابق، ص 125.

[6]- بوجلال انفال، قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الازمات المالية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2015-2016، ص 11.

[7] - أمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية للمصرف الاسلامي

ترجع اهميه هذه المصادر لدور الوساطة المالية حيث تمكن المصرف الإسلامي من الحصول على اموال من الخارج (المدخرين) اصحاب الفوائض المالية في شكل ودائع مصرفية وتتمثل في:

أولا: الودائع الجارية

هي عبارة عن مبالغ مالية يتم وضعها على مستوى المصرف الاسلامي في صورة حسابات جارية[1] حيث يتعهد بها افراد والهيئات الى المصرف ويتعهد هو ايضا بردها في اي وقت تم طلبها ولا يتم تحمل اي خسائر من طرف الافراد او الهيئات نتيجة توظيفها واستثمارها من قبل المصرف.[2]

ومن الناحية الشرعية في التعامل هذا النوع من الودائع فهي تعتبر كقرض حسن حسب آراء بعض المفكرين تقدم من العميل الى المصرف بدون مقابل شانها شأن الودائع تحت الطلب في المصارف التقليدية الى انه لا يمكن ان يكون رصيدها مدينا في المصارف الإسلامية هذا يعني ان العميل لا يمكن السحب أكبر مبلغ أكبر من ثمن الوديعة وهذا راجع لان المصارف الإسلامية لا تقدم تسهيلات ائتمانية.[3]

ثانيا: الودائع الاستثمارية

هي المبالغ المالية التي يودعها العميل بقصد الاستثمار لفترة زمنية معينة في شكل عقد يبرم بينه وبين المصرف تحت مسمى "عقد المضاربة"[4]، فالعميل يعتبر رب المال والمصرف يعد مضاربا بالأموال ففي حالة تحقيق الارباح يتم تقاسمها وفقا ما جاء به العقد، اما في حالة الخسائر فتقع على عاتق صاحب المال ويخسر المضارب (المصرف) جهده وعمله.[5]

وعادة ما تتميز هذه الودائع بصغر حجمها وقصر مدة وضعها لدى المصارف ولكن تعود بالفائدة الكبيرة على اصحابها نظرا لكثرة اعداد العملاء متوسطة الدخل مما يوفر للمصرف مصدر دائم لتدفق الأموال.[6]

---

[1]- أمال لعمش، مرجع سابق، ص 25.

[2]- روشو عبد القادر، مرجع سابق، ص 52.

[3] - بوجلال انفال، مرجع سابق، ص 13.

[4]- Tarik Melki, Behih Abdelkader, Previous reference,p820

[5] - أمال لعمش، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[6] - بوحيضر رقية، مرجع سابق، ص 120.

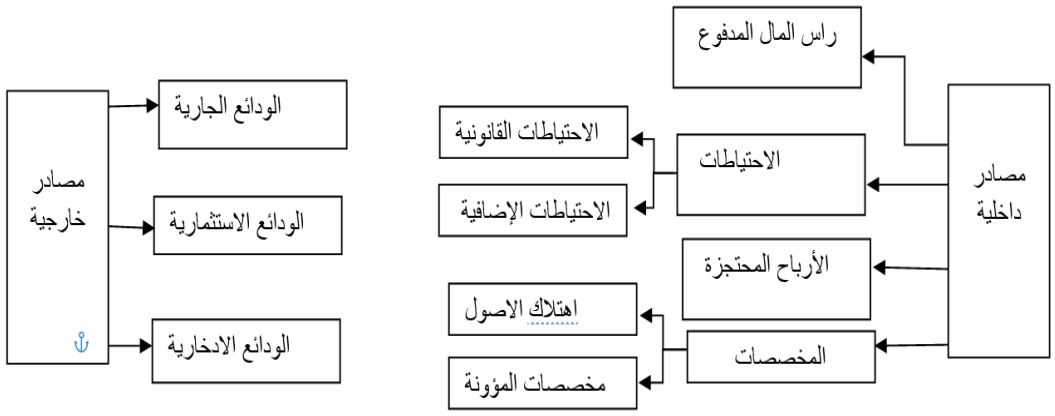
ثالثا: الودائع الادخارية

هي حسابات تفتحها المصارف الاسلامية لتشجيع صغار المدخرين ويحصلون على جزء من الارباح المحققة نتيجه استثمار هذه الودائع وتشارك اصحابها الربح والخسارة ان وقعت[1]، كما يمنح لصاحبها دفتر التوفير ويمكن له سحبها في الوقت الذي يشاء، وينشأ هذا النوع من الودائع وفق عقده المضاربة بين المودع والمصرف بحيث يكون المودع هو رب المال والمصرف المضارب.[2]

وهنا تقوم المصارف الاسلامية بتخيير المودعين بإيداعها كلها في حسابات الاستثمار والمشاركة في الربح او الخسارة او ايداع جزء منها لاستثمارها وجزء المتبقي منها لادخار لمواجهة حالات السحب المحتملة من طرف العميل.[3]

والشكل الموالي يلخص مصادر التمويل الذاتي والخارجي للمصرف الإسلامي

الشكل رقم 02: مصادر التمويل الذاتي والخارجي للمصرف الإسلامي



المرجع: من اعداد الباحثة

الفرع الثالث: المصادر الأخرى للتمويل في المصرف الإسلامي

بالإضافة الى المصادر الداخلية والخارجية هناك مصادر اخرى ليست بنفس الدرجة من الاهمية الا انها موقع مهم ضمن الخصوم في ميزانية مصر الاسلامي واهمها:

[1] -Tarik Melki, Behih Abdelkader, Previous reference,p820

[2] - بوجلال انفال، مرجع سابق، ص 30.

[3] - أمال لعمش، مرجع سابق، ص 31.

أولا: الودائع الحكومية والهيئات المصرفية

1. الودائع الحكومية:

عادة ما تقوم الحكومة بوضع فائض من اموالها تحت اتصرف المصارف بقصد تنميتها[1] ويمكن للمصارف الاسلامية الاستفادة من هذا النوع من التمويل إذا كانت هناك درجة من الثقة التي تزرعها في الوسط المالي الذي تنشط فيه، بالإضافة الى رغبه الحكومة في تطوير العمل المصرفي الاسلامي على مستوى النظام الاقتصادي والمالي.

2. التمويل من بنك المركزي

باعتبار البنك المركزي هو بنك البنوك فهو الملجأ الأخير للإقراض فيمكن للمصرف الاسلامي اللجوء اليه لكن بشريطة عدم التعامل بالربا وانما بما تقتضيه مبادئ الشريعة الإسلامية.[2]

3. التمويلات والودائع بين المصارف:

تقوم بعض المصارف الاسلامية التي لها فائض بإيداع جزء من اموالها لدى المصارف الاسلامية الاخرى التي لديها العجز، وهذا في صورة ودائع استثمارية تتلقى عليها عائد او غير استثمارية جارية لا تتلقى عليها عائد.[3]

ويمكن للمصارف الاسلامية ان تقوم بهذا النوع من التمويل في السوق بحيث وجود مصارف اسلامية تعمل او تنشط معها في حين انها لا يمكن لها ان تعمل بهذا النوع من التمويل إذا كان هناك مصرف إسلامي وحيد موجود على المساحة السوقية لنظام المالي.[4]

ثانيا: عوائد الخدمات المصرفية المقدمة من طرف المصارف الاسلامية

الخدمات المصرفية هي الاعمال التي تقدمها المصارف الإسلامية كغيرها من المصارف والمؤسسات المالية الى عملائها نظير حصولها على عمولة او عائد،[5] ويشترط على هاته الخدمات ان تكون

[1] - بوجلال انفال، مرجع سابق، ص 16.

[2] - مخلوفي طارق، مرجع سابق، ص 127.

[3] - روشو عبد القادر، مرجع سابق، ص 53.

[4] - بوجلال انفال، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[5] - أمال لعمش، مرجع سابق، ص 31.

مطابقة لتعاليم ومبادئ الشريعة الإسلامية وهي على ثلاثة انواع خدمات مصرفية داخلية واخرى خارجية وخدمات مصرفية استثمارية.[1]

ويمكن توضيح هذه الخدمات وفق الشكل الموضح كمايلي:

الشكل (03): الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة من طرف المصرف الإسلامي



المصدر: الواحشي وردة، محاولة بناء نظام متوازن لتعزيز الأداء المالي في البنوك الإسلامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص 140.

ثالثا: صكوك التمويل والصناديق الاستثمارية

هذا النوع من مصادر التمويل هي حديثة من اجل توفير المصادر التمويلية طويلة والمتوسطة الاجل فبالإضافة الى الأسهم التي يستعملها المصرف من اجل زيادة راس ماله فيمكنه انشاء صناديق الاستثمار وطرح أوراق مالية وهذا بالاعتماد على صيغ التمويل الإسلامي الا وهي المضاربة.[2]

[1] - بوجلال انفال، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] - بوجلال انفال، مرجع سبق ذكره، ص 19.

1. الصكوك الإسلامية للتمويل:

وتعرف ايضا بصكوك الاستثمار وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات وهي تعتمد كما ذكرنا سابقا في عملها على صيغة عقد المضاربة، حيث ان المال من طرف أصحاب الصكوك والعمل من الطرف الاخر وهو المصرف المصدر لهاته الصكوك.[1]

وهي تمثل مستندات ذات قيمة متساوية للأسهم العادية في الملكية او النشاط الاستثماري المسموح به قانونيا وفق صيغ التمويل الإسلامي.[2]

2. صناديق الاستثمار الإسلامي:

تتمثل في اوعية استثمارية تقدمها المصارف الاسلامية الى المودعين الذين لديهم رغبة في استثمار اموالهم في السوق المالي حيث يقوم مصرف باختيار أحد المجالات الاستثمارية سواء محلية او دولية، ويقوم بفتح صناديق من أجل هذا الغرض وطرحها للاكتتاب العام من طرف المستثمرين ويتم ادارة هذا الصندوق من طرف الحصول على نسبه معلومة من الربح وعادة ما يتم توكيل وسطاء ماليين لإدارة الصندوق مقابل مبلغ معين متفق عليه [3].

المطلب الثاني: استخدامات المصارف الإسلامية

تقوم المصارف التقليدية الى تقديم التمويلات التي ترتكز أساسا على مبدأ الفائدة على خلاف المصارف الإسلامية فان التمويلات المقدمة من طرفها تقوم على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر (الغنم بالغرم)، وهذا بالاعتماد على مختلف الصيغ المصرفية التمويلية التي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، وهي كثيره ومتعددة حيث تناسب كل الخيارات سوى تمويل العمليات التجارية او الاستثمارية وعلى هذا الاساس سوف نتطرق الى انواع هاته الصيغ.

[1] - روشو عبد القادر، مرجع سابق، ص 53.

[2]- Tarik Melki, Behih Abdelkader, Previous reference,p820

[3] - دوفي قرمية، مرجع سابق، ص 26.

الفرع الأول: صيغ المشاركة في الربح والخسارة

يجمع هذا الأسلوب بين التمويل بالمشاركة والمضاربة، وهذا ما يرجع الى خاصية المشاركة في الربح والخسارة التي تجمع بينهما، بحيث انه يتم توزيع الربح الناتج عن التوظيف الاستثماري للأموال حسب الاتفاق المبرم بين الاطراف، اما الخسارة فتوزع حسب راس المال.[1]

أولا: التمويل بالمشاركة

1- تعريف عقد المشاركة

هو عقد شراكة يقوم بين طرفين او أكثر في راس المال لمؤسسة او مشروع او معاملة مالية معينة، يتم اقتسام الارباح وفق ما اتفق به العقد وعند تسجيل الخسارة فان هاته الخسارة يتحملها جميع الأطراف حسب مساهمة كل طرف في راس المال.[2]

وهذا النوع من العقود مفيدا جدا لكلا الطرفين فمن ناحية المصرف الإسلامي يسمح باستثمار في سيولة الطرف الثاني أي العميل على المدى الطويل وتحقيق دخل المعتبر منها، وايضا مفيد لطرف الثاني المؤسسة او شخص معين كونه يحقق ارباح توسع له مشروعاته مستقبلا كما يمكن ان يمول من طرف المصرف الإسلامي دون الحاجة الى الفوائد او الضمانات.[3]

2- أنواع التمويل بالمشاركة:

ويتم تقسيم التمويل بالمشاركة حسب طبيعة الشيء الممول الى قسمين هما:

[1]- عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، مجموعة دار ابي الفداء العالمية للنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، 2013، ص 55-56.

[2] - بارد سيد علي، موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، مقال من الكتاب الجماعي الصيرفة الإسلامية بين النظرية والتطبيق تجربة الجزائر تحديات وآفاق، دار ومضة، جيجل، الجزائر، الطبعة الأولى، 2021، ص 316.

[3] - Fakhri Korbi. La finance islamique : une nouvelle éthique ? : Comparaison avec la finance conventionnelle. Économies et finances. Thèse Pour obtenir le grade de Docteur, Université Sorbonne Paris Cité, 2016. Français, p51.

2-1 المشاركة الدائمة:

هنا تكون المشاركة قائمة الى نهاية المشروع،1 أي يبقى كل طرف من أطراف عقد المشاركة الدائمة حصص ثابتة الى نهاية المشروع. وتقوم هاته المشاركة من اجل تمويل المشروعات الكبرى الإنتاجية والصناعية والزراعية والتصدير والاستيراد.2

ويتم تحديد من قبل إدارة المصرف الإسلامي وتحديد نسبة الربح او الخسارة عند نهاية كل سنة تمويلية للنشاط القائم.[3]

2-2 المشاركة المنتهية بالتمليك

وهي نوع اخر من المشاركة التي يكون للشريك له الحق ان يحل محل المصرف الإسلامي في امتلاك حصته من المشروع او النشاط القائم بينهم، وذلك اما دفعة واحدة او عن طريق دفعات متتالية الى نهاية التمليك. [4]وهذا حسب الشروط المتفق عليها بين الطرفين وطبيعة العمل التمويلي القائم.[5]

[1] - شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص 28.

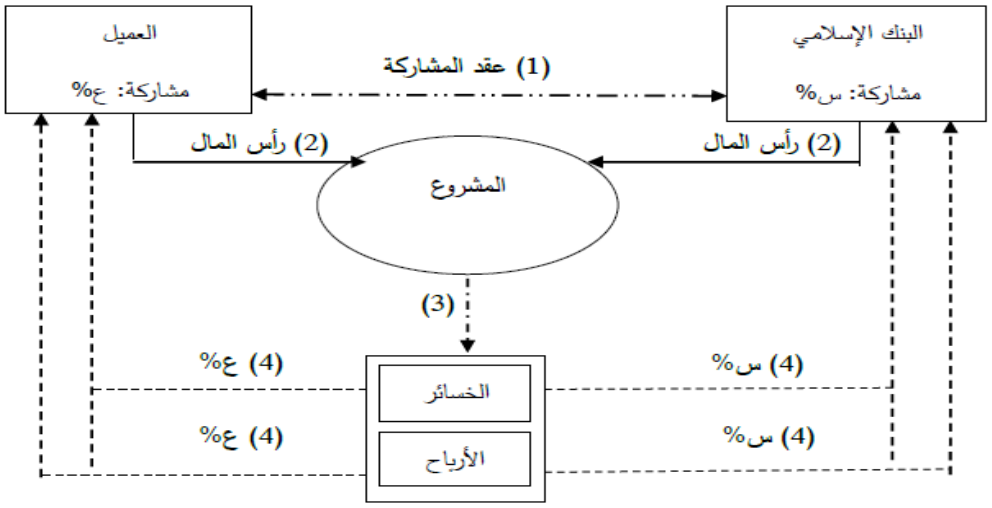
[2]- وضحة كريمة ، دور الخدمات المصرفية الإسلامية في تعزيز تنافسية البنوك الإسلامية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2016-2017 ،ص 96.

[3] - زبير عياش،خلف الله بن يوسف، معاش قويدر، المنتجات المالية الإسلامية بديل مناسب للنهوض بالصيرفة الإسلامية في الجزائر ، مقال منشور في كتاب الملتقى العلمي الوطني الأول حول الصيرفة الإسلامية بين التنظير و التطبيق ، منشورات مخبر الإصلاحات الاقتصادية الاستراتيجية و الاندماج في الاقتصاد العالمي بالمدرسة العليا للتجارة ، القليعة الجزائر ، 2020 ص 40.

[4] - ناصري ايمان،بلمختار فاطمة الزهراء، محاسبة البنوك في ظل تبني النظام المحاسبي البنكي الجزائري ، المعالجة المحاسبية المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية، مقال منشور في الكتاب الجماعي الصيرفة الإسلامية بين النظرية و التطبيق ، تجربة الجزائر تحديات وآفاق ، دار ومضة، جيجل ، الجزائر، الطبعة الأولى ، 2021، ص166 .

[5] - شوقي بورقبة ، مرجع سابق ، ص 29 .

الشكل (04): صيغة المشاركة



Source: Geneviève Causse-Broquet, la finance islamique, revue banque, Paris, 2009, p : 58

ثانيا: التمويل بالمضاربة

1- تعريف عقد المضاربة

يقصد بهذا النوع من صيغ التمويل هو تقديم راس المال من أحد الأطراف وتقديم العمل من الطرف الاخر، ويهدف هذا النوع الى تنفيذ المشاريع معينة او نشاط ما.

ويطلق على الطرف الأول المقدم للمال برب المال والطرف الاخر المقدم للعمل برب العمل او المضارب.[1]

وهي نوع من المشاركة العادلة بين راس المال والعمل (الجهد) حيث تسمح لصاحب راس المال بان يأخذ نصيب من الأرباح المحققة كما يسمح لصاحب الجهد (المضارب) أيضا ان يأخذ نصيب من الربح نتيجة العمل في المال، وان حدثت الخسارة بدون وجود تقصير او تعمد في الخسارة فان كلا الطرفين يأخذ نصيبه منها وفق ما قدم. [2]

[1] - كاكي عبد الكريم، صيغ التمويل الإسلامية ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقال منشور في كتاب الملتقى العلمي الوطني الأول حول الصيرفة الإسلامية بين التنظير والتطبيق، منشورات مخبر الإصلاحات الاقتصادية الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد العالمي بالمدرسة العليا للتجارة، القليعة الجزائر، 2020 ص 190.

[2] - مالكي طارق، واقع صيغ التمويل في المصارف الإسلامية، مصرف السلام نموذجا، مقال من الكتاب الجماعي الصيرفة الإسلامية بين النظرية والتطبيق، تجربة الجزائر تحديات وآفاق، دار ومضة، جيجل، الجزائر، الطبعة الأولى، 2021، ص 329

2-أنواع التمويل بالمضاربة

وتأخذ المضاربة أنواع عدة منها المضاربة المطلقة والمقيدة التي تتحدد ضمن شروط معينة.

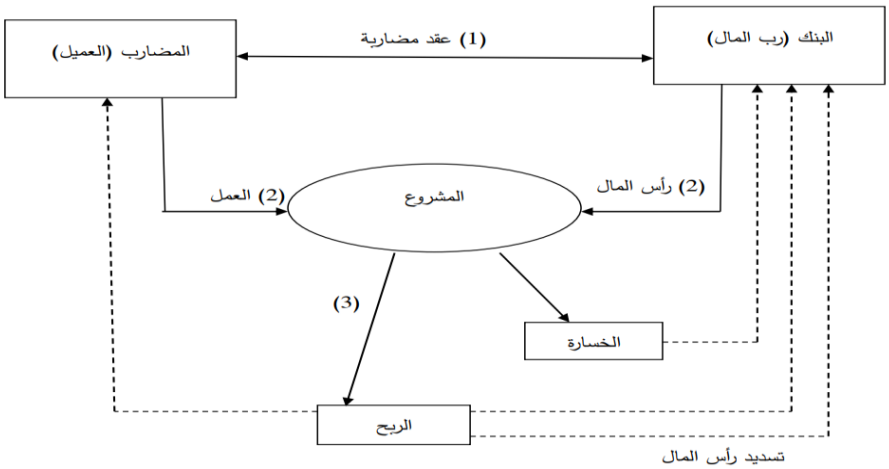
2-1المضاربة المطلقة:

وهي التي لا تكون مقيدة بالمكان ولا الزمان ولا عمل او متعامل معين بحيث يكون للمضارب (رب العمل) حرية التصرف المطلقة دون العودة الى رب المال الى عند نهاية المضاربة. والجدير بالذكر ان هذا النوع من المضاربة غير شائع الاستعمال لما تحمله من مخاطر التي يتعرض لها رب المال.[1]

2-2المضاربة المقيدة:

هذا النوع من التمويل يقوم صاحب المال بوضع للمضارب قيود او شروط في عقد المضاربة ويشترط عليه مثلا ان لا يشتري سلعة معينة ويقيده بالعمل في مكان ومجال زمني معين.[2]

الشكل رقم (05): طريقة التمويل بالمضاربة



Source: Geneviève Causse-Broquet, la finance islamique, revue banque, Paris, 2009, p: 53

ثالثا: صيغ الشبيهة بالمضاربة

ويرجع تشبيه هاته الصيغ بالمضاربة كونها تعمل وفق مبدأ واحد وهو وجود طرفان أحدهما رب المال واخر رب العمل وتتمثل هذه الصيغ في ثلاثة أنواع والمختصة في استغلال الاراضي الفلاحية وهي المزارعة والمغارسة والمساقاة.

[1] - منذر عبد الهادي رجب زيتون، مرجع سابق، ص 36.

[2] - زيد ايمن ، اثر إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وفقا لمقررات لجنة بازل ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند او حاج ، 2019-2020 ،ص 106.

1-المزارعة

هو عقد بين طرفين الذي يقوم على أساس المشاركة أحدهما صاحب الارض والاخر مزارع لها، ويكون المحصول المنتج حسب الاتفاق[1]. ونقصد بالمزارعة دفع الارض لمن يزرعها وهي تأخذ اربعة صور وهي:

- الارض من طرف والعمل والمدخلات من طرف اخر
- الارض والمدخلات من طرف والعمل فقط من طرف اخر
- الأرض والعمل من طرف ومدخلات من طرف اخر
- العمل من طرف والمدخلات من طرف ثاني اما الأرض فهي مستأجره من طرف ثالث.2

2- المغارسة

تعرف المغارسة على انها صيغة من صيغ التمويل الاسلامي الذي يقوم بين صاحب الارض والعامل بالأرض حيث يقوم هذا الاخير بغرس الارض ويكون النتاج المحصول من الأرض بينهما حسب ما جاء فيه عقد الاتفاق.[3]

3- المساقاة:

تقوم هذه الصيغ وفق عقد ينعقد بين طرفين أحدهما لديه اشجار والاخر لديه خبرة بمعالجة هذه الاشجار وخدمتها ورعايتها وهذا وفقا لمدة زمنية محددة ونسبه من الثمر متفق عليها في العقد ويلجأ المصرف الاسلامي الى هذا النوع من الصيغ من اجل تطوير الثورة الزراعية وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة.[4]

من خلال ما رأينا حول صيغ التمويل بالمشاركة التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية، فاذا عرفت هذه الأخيرة الاستغلال الجيد الى هذا النوع من التمويل فهي تكون تساهم بشكل فعال في احياء الاراضي الزراعية ورفع من معدات نمو الناتج والدخل القومي.[5]

---

[1] – بهلول لطيفة، تأثير صيغ التمويل الإسلامي في سوق الأوراق المالية، مقال منشور في جامعة تبسة، سنة 2018، ص 117.

[2] - جغوط عبد الرزاق،سماش كمال، دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مقال منشور في مجلة البحوث و الدراسات التجارية ، حجم 03 العدد 02 في سبتمبر 2019،ص 61-62 .

[3]- العجاج فاطمة الزهراء، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة بعض البنوك التجارية، مقال منشور في مجلة الدفاتر، المجلد 18 العدد 02 ديسمبر 2022، ص 628.

[4] - بوجلال انفال، مرجع سابق، ص 25.

[5] - مخلوفي طارق، مرجع سابق، ص 139.

الفرع الثاني: صيغ البيوع (على أساس الهامش المعلوم)

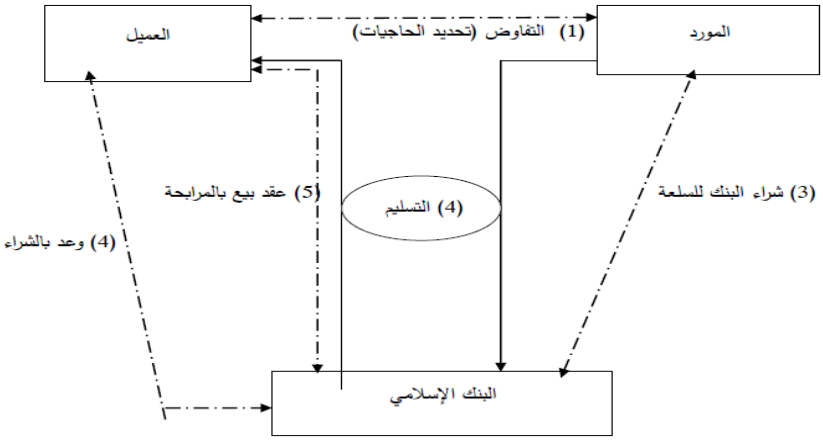
بعد ان عرضنا مختلف الصيغ القائمة على اساس المشاركة سوف نتطرق في هذا الفرع الى الصيغ القائمة على اساس الهامش المعلوم البيوع او صيغ التمويل التجاري التي تقوم بتمويل بعض النشاطات والحاجيات التي لا يمكن القيام بها بصيغ المشاركة.[1]

أولا: عقد المرابحة

يعرف عقد المرابحة هو ان يتقدم العميل الى المصرف الاسلامي ليطلب منه شراء سلعة معينة بمواصفات محددة من طرفه[2] ويتفقان على هامش ربح يفوق تكلفة شراء السلعة وعلى مصرف ان يكشف التكلفة التي تكبدها لشراء السلعة بالنسبة للعميل.[3]

ويتضمن عقد المرابحة ثلاثة أطراف، العميل الذي يعطي للمصرف الاسلامي مواصفات السلعة الذي يرغب في شرائها بائع السلعة والمصرف الاسلامي الذي يقوم بشراء السلعة من بائعها بتكلفه معلومة يقوم المصرف بإعادة بيعها الى العميل بموجب هامش ربح متفق عليه.[4]

الشكل رقم (06): عقد المرابحة



Source: Geneviève Causse-Broquet, la finance islamique, revue banque, Paris, 2009, p: 64

[1] - بوجلال انفال، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] - بن مالك إسحاق، قدة حبيبة، المرابحة كصيغة من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، مقال منشور في دفاتر السياسة والقانون، المجلد 15 العدد 01، 2023، ص 107

[3] - آيت قاسي عزو رضوان، مطاهري بهاء الدين، مسيليتي نبيلة، صيغ التمويل الإسلامي بدائل لطرق التمويل التقليدية، مجلة التنويع الاقتصادي المركز الجامعي عين تيموشنت، العدد 01، ص 11.

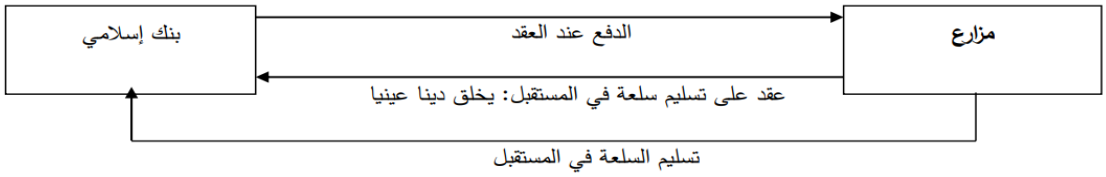
[4] - بوجلال انفال، مرجع سبق ذكره، ص 30.

ثانيا: عقد السلم

هنا يقوم العميل بموجبه ببيع سلعه معلومة لكن استلامها من طرف البنك يكون مؤجل بالمقابل يقوم المصرف بدفع ثمنها الى العميل عاجلا آني والذي يتفقان عليه.[1]

والغرض الاساسي من هذا البيع هو تلبيه احتياجات صغار المزارعين الذين يحتاجون الى راس المال لزراعة محاصيلهم فيقومون ببيع المحصول وتسليمه وقت الحصاد (التسليم المؤجل) ومقابل ثمنها الذي يكون عاجلا.[2]

الشكل رقم (07): عقد السلم



المصدر: منذر قحف، أساسيات التمويل الاسلامي، الاكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، 2011، ص:04

ثالثا: عقد الاستصناع:

هو عقد يلتزم بموجبه المصرف الاسلامي صناعة سلعة معينه تحمل المواصفات المطلوبة من طرف العميل بسعر محدد وفي تاريخ المحدد ويتم دفع ثمنها عند نهاية التصنيع او دفع ثمنها على اقساط حسب الاتفاق المبرم من بين طرفين.[3]

ويتخذ التمويل بالاستصناع اشكال متعددة نذكر اهمها:

1-الاستصناع العادي

حيث يقوم المصرف الاسلامي بدور الصانع حيث يقوم بصنع ما طلبه العميل وفقا للمواصفات والثمن المحدد وفق الاتفاق.

2- الاستصناع الموازي

ويكون بموجب عقد مقاولة بين العميل طالب السلعة المصنعة والمصرف حيث يقوم هذا الاخير بإبرام عقدين أحدها مع العميل طالب السلعة والعقد الثاني يبرمه المصرف الاسلامي مع المقاول او الصانع القادر

[1] -Bouarar Ahmed Chemseddine and Mouloudj kamel, Examining Awareness level of Islamic Finance among Customers of Banks in Algeria - Exploratory Study; The International Conference of Entrepreneurship and Islamic Finance: Mechanisms and Stakes to Support Rural Development, 25 - 26 February 2020 University Center of Ain Temouchent, Algeria,p4.

[2]- Maulana Taqi Usmani; SALAM AND ISTISNA, An online publication by accountancy.com.pk, p05

[3] -Bouarar Ahmed Chemseddine and Mouloudj kamel, Previous reference,p04

على التصنيع الذي يوفر سلعة للعميل بطريقة غير مباشرة من خلال وجود وسيط وهو المصرف الاسلامي وبموجب ثمن متفق عليه في العقود.[1]

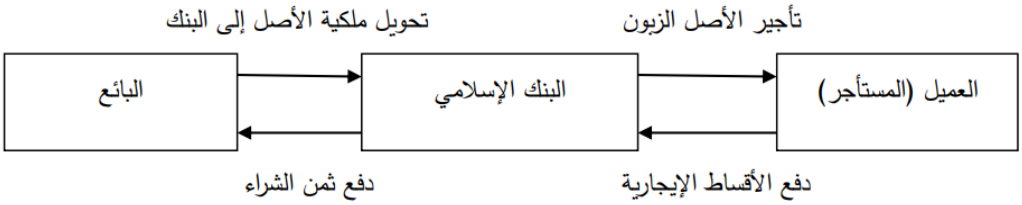
رابعا: عقد الإجارة

1- تعريف العقد:

وهو عقد تمليك منفعة بعوض [2]وهو عقد تمويلي لان المستفيد منه سيحصل على حق الاستفادة من استعمال أصل ثابت او آلة مقابل ان يدفع ثمن المنفعة.[3]

وهذه الصيغة موجودة ايضا في المصارف التقليدية لكن تختلف في انه يلزم على المصرف الاسلامي امتلاك الاصل العيني الذي يرغب في تأجيره قبل نهاية العقد كما لا يمكن ان يربط أقساط الايجار بسعر الفائدة السائد في السوق.[4]

الشكل رقم (08): عقد الإجارة



المصدر: بوجلال انفال، مرجع سبق ذكره، ص 33.

2- انواع الإجارة

2-1 الإجارة التشغيلية:

في هذا النوع من الإجارة تقوم المصارف الإسلامية بتأجير المتعاملين الآلات والمعدات حتى الاراضي التي تمتلكها من اجل العمل بها وفق عقد التأجير وبعد انتهاء يقوم العميل بإرجاعها الى المصرف ليؤجرها لشخص اخر ويقوم المصرف بتحمل مصاريف الاهتلاك.[5]

---

[1]- بهون علي عبد الحفيظ، خصوصية رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك الإسلامية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2013-2014، ص 114.

[2] - بن مالك إسحاق، قدة حبيبة، مرجع سابق، ص 105.

[3] - بوجلال انفال، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[4] - شوقي بورقبة ، مرجع سابق ،ص 29.

[5] - بن مالك إسحاق، قدة حبيبة، مرجع سبق ذكره، ص 105.

2-2الاجارة المنتهية بالتمليك:

هو ان عقد يتم بموجبه اتفاق بين الطرفين المصرف والعميل على اجارة عين معين كالأراضي او مباني وحتى الآلات ومعدات لمدة زمنية معلومة ومدة محدودة[1] وعند نهاية مدة العقد او في وسطه للعميل اختيار ان يمتلكها او يردها الى المصرف بعد ما قام هذا الأخير بشرائها حسب رغبة المتعاملين مقابل دفع ثمنها بأقساط دورية.[2]

خامسا: التمويل بالقروض الحسنة:

يستخدم هذا النوع من التمويل للإشارة الى القروض الخيرية المقدمة دون فوائد وهذا النوع من التمويل مخصص للأشخاص ذوي الدخل المحدود او منخفض[3]، ويقدمه المصرف الى عملائه وفق لمبدأ تحمله المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه ويهدف الى ابعاد الربا والفائدة.[4]ويدخل ضمن الاعمال الخيرية في سبيل التنمية الاجتماعي والاقتصادية للبلد.[5]

المبحث الثالث: واقع الصناعة المصرفية الاسلامية عالميا

لقد تطورت الصناعة المصرفية الاسلامية ومؤسساتها وتحولت منتجاتها المالية واساليب تمويلها وصيغها من مجرد احكام وعقود فقهيه الى الواقع التطبيقي وخصوصا بعد الازمه العالمية 2008 الذي كان لها أثر كبير بخروج المصارف الإسلامية من الظلمة الى النور.

على هذا اساس سوف نتطرق من خلال هذا المبحث الى تطور العمل المصرفي الإسلامي عبر مختلف انحاء العالم من خلال التوزيع الاقطاعي له وكذا تطور نمو الاصول المصرفية الإسلامية والنظر الى تجربة الدول الإسلامية وغير الإسلامية بتبني الصناعة المصرفية الإسلامية.

---

[1] -Abd M-lA ajid Salaheen, Klwdian Zaimay ,Hayel Dawood , Development endowment and Islamic financing formulas Financial leasing as an example, Journal of Social Sciences, Volume 9, Number 3, July 2020,p 932

[2] - مسدور فارس ، مرجع سابق ، ص 194.

[3] - Bouarar Ahmed Chemseddine and Mouloudj kamel, Previous reference,p04,05

[4]- محمد سعد عامر، الأصول الشرعية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2018، ص 305.

[5] - بوجلال انفال، مرجع سبق ذكره، ص 33.

المطلب الأول: تطور الصناعة المصرفية الإسلامية عالميا

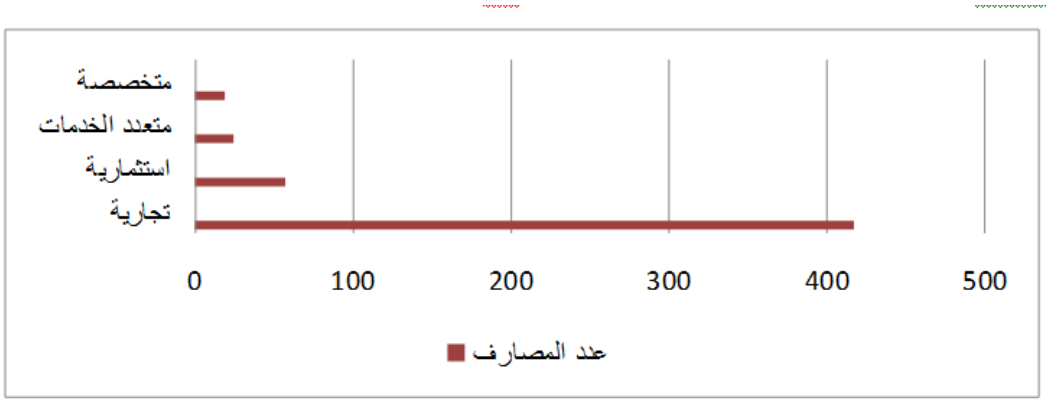
شهدت المصارف الإسلامية في العالم تطورا كبيرا سواء عبر انتشارها الجغرافي او توسيع انشطتها وعملياتها المالية وعلى هذا الاساس سوف نتطرق الى التوزيع الجغرافي للصناعة المصرفية الإسلامية وكذا نمو الاصول المصرفية الإسلامية عبر العالم.

الفرع الاول: الانتشار العالمي للصناعة المصرفية الإسلامية حسب عدد المصارف

تطور حجم الصناعة المصرفية الإسلامية الى قطاع كبير حيث شكلت الخدمات المصرفية الإسلامية 70% من اصول التمويل الاسلامي سنة 2018 وهما يعادل 2.170 بليون دولار امريكي ليصل سنة 2021 الى 2,765 بليون دولار امريكي وبلغت عدد المصارف الإسلامية في 72 دول حول العالم سنة 2018 الى 520 مصرفا، منها 219نافذة إسلامية، وصلت عدد المصارف سنة 2021 الى 560 مصرفا إسلاميا يضم 230 نافذة إسلامية موزعة على 76 دولة عبر العالم.[1]

والشكل الموالي يبين عدد المصارف الإسلامية الموزعة عبر العالم حسب نوعها خلال سنة 2018

الشكل قم (09): عدد المصارف الإسلامية الموزعة عبر العالم حسب نوعها خلال سنة 2018



Source : Islamic Corporation for the Development of the Private REFINITIV, SHIFTING DYNAMICS Islamic Banking, Report 2019, p26.

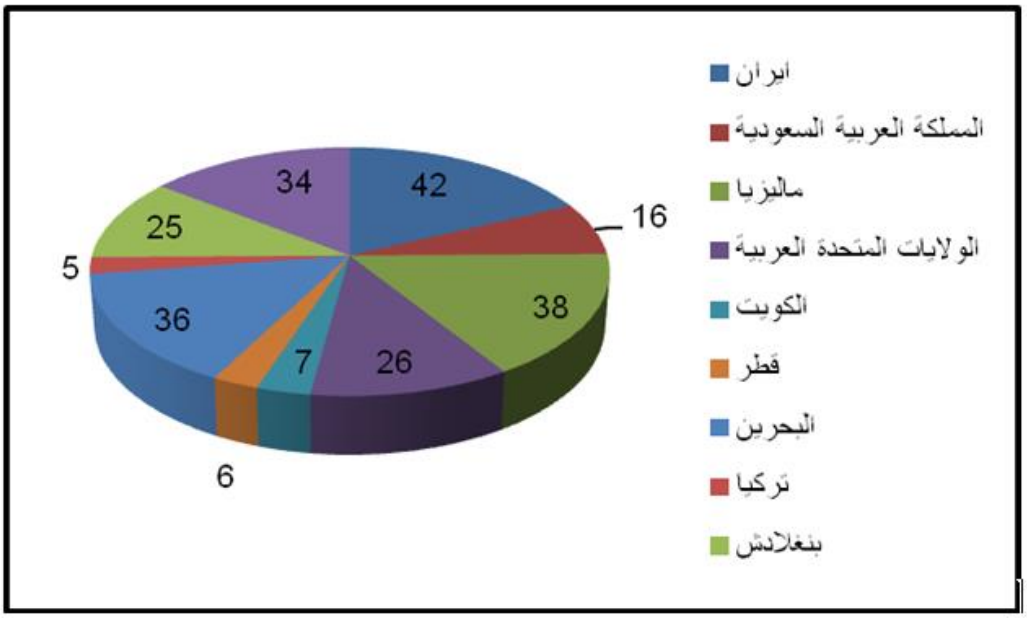
من خلال الشكل المذكور اعلاه، نجد ان المصارف التجارية هي الطاغية على الساحة المصرفية الاسلامية كونها تقدم خدمات مصرفية تسهيليه بمختلف الصيغ فنجد ان عددها بلغ 418 مصرف سنة 2018 وتليها 58 مصرفا متخصصا الى الاستثمار والتي تعتمد في تمويلها على صيغ طويلة الاجل كالإيجار

[1] - كروش نور الدين، زهرة سيد أعمر، مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطورات التكنولوجيا المالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد4 ، العدد02، 2020، ص 117

والمضاربة، وتليها المصارف التي تقدم الخدمات الاجمالية المختلفة لتصل عددها الى 25 مصرف. ثم تأتي 19 مصرف يقدم خدمات اسلامية متخصصة أي تخصص في تقديم نوع او اثنين من الصيغ التمويلية.

اما بالنسبة لأفضل 10 دول تمتلك مصارف اسلامية سنه 2018 فيمكن توضيحها من خلال الشكل التالي[1]:

الشكل قم (10): أفضل عشرة دول تمتلك عدد من المصارف السلامية عبر العالم خلال سنة 2018



Source : Islamic Corporation for the Development of the Private REFINITIV, SHIFTING DYNAMICS Islamic Banking, Report 2019, p27.

من خلال الشكل السابق نلاحظ ان دولة إيران هي الدولة الرائدة في عدد المصارف الاسلامية فنجد عددها حوالي 42 مصرف اسلامي مع نهاية سنه 2018، ثم تليها ماليزيا بـ 38 مصرفا اسلاميا في الخدمات المصرفية الإسلامية، لتأتي البحرين في المرتبة الثالثة بـ 35 مصرفا وهي تعتبر اول دوله عربية اسلامية على مستوى العالم التي تضم هذا العدد الكبير من المصارف الإسلامية وتتوالى الادوار لتحتل تركيا المرتبة 10 بخمسة مصارف إسلامية.

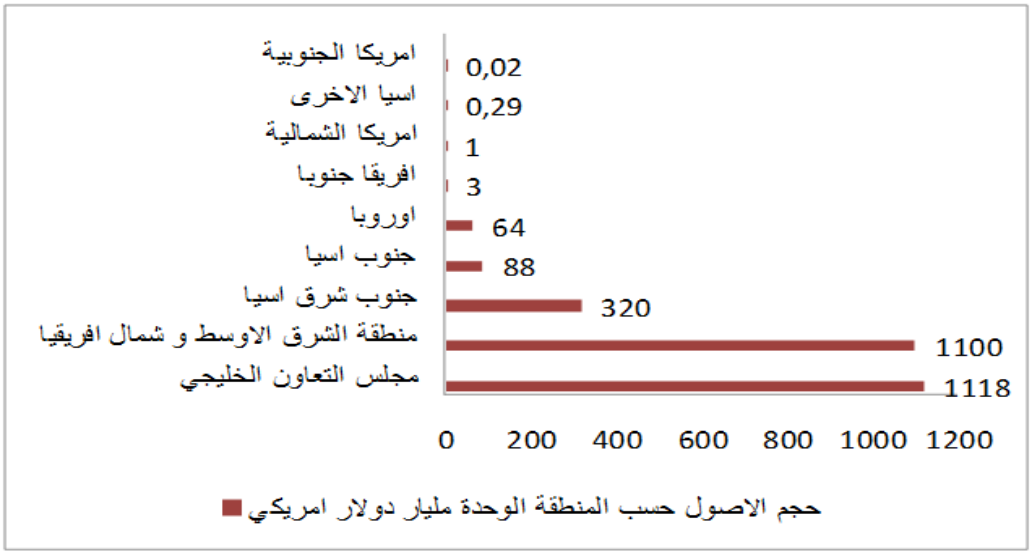
كما ذكرنا سابقا فان الخدمات المصرفية الإسلامية تعمل في 76 دولة سنه 2021 والمقرر ان ينمو هذا العدد مع ترخيص اول مصرف اسلامي في استراليا الذي تم تأسيسه واخذ اعتماده رسميا في جويلية 2022 من قبل هيئة التنظيم الاحترازية الأسترالية وهو مصرف رقمي، حيث تامل البلد ان تنجح هذه التجربة

[1] - مرجع سبق ذكره، ص 117

الفريدة. كما يوجد الدول لديها عدد محدود من المصارف الإسلامية فهي تعمل على توسيع مشهد الصناعة المصرفية لديها اعتبارا من 2023.[1]

الفرع الثاني: التوزيع العالمي للأصول المصرفية الإسلامية عالميا

الشكل رقم (11): التوزيع العالمي للأصول المصرفية الإسلامية عالميا خلال سنة 2021



source- ICD – REFINITIV ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2022 EMBRACING CHANGE ,p 37 .

لا يزال الجزء الأكبر من اجمالي الاصول المصرفية الإسلامية متركزا في ثلاث مناطق رئيسية هي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقه الشرق الاوسط وشمال افريقيا ومنطقة جنوب شرق اسيان كما هي موجودة بنسب مختلفة وهامشية في باقي المناطق الأخرى.[2]

حيث نلاحظ من خلال الشكل ان دول مجلس التعاون الخليجي تستحوذ على اكبر حصة باعتبارها اكبر موطن لأصول التمويل المصرفي الاسلامي التي وصلت الى 1,188 بليون دولار امريكي سنة 2021 فهي تشهد تزايد ونمو مستمر مقارنة بسنة 2018 التي وصلت الى 871 بليون دولار امريكي و يرجع ذلك الى موجة من الاندماجات اما بالنسبة للمصارف التقليدية ذات النوافذ الإسلامية او بالنسبة للمصارف

[1] - ICD – REFINITIV ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2022 EMBRACING CHANGE, p 32.

[2] - رديف مصطفى، غفار فيصل، تحديات تفعيل أداء الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل التحرير المصرفي، دراسة نظرية تحليلية، ورقة مقدمة في كتاب جماعي الصيرفة الإسلامية بين النظري والتطبيق تجربة الجزائر تحديات وآفاق، دار ومضة، الجزائر، الطبعة الأولى ،2021، ص 424.

الإسلامية الكاملة حيث في ماي 2019 تم عمليه اندماج بين مصرف ابوظبي التجاري(ADCB) مع مصرف الاتحاد الوطني(UNB) وقام بالاستحواذ على مصرف الهلال الاسلامي الكامل، وبهذا ادى الى انتشار مجموعة المصارف ابوظبي التجاري .

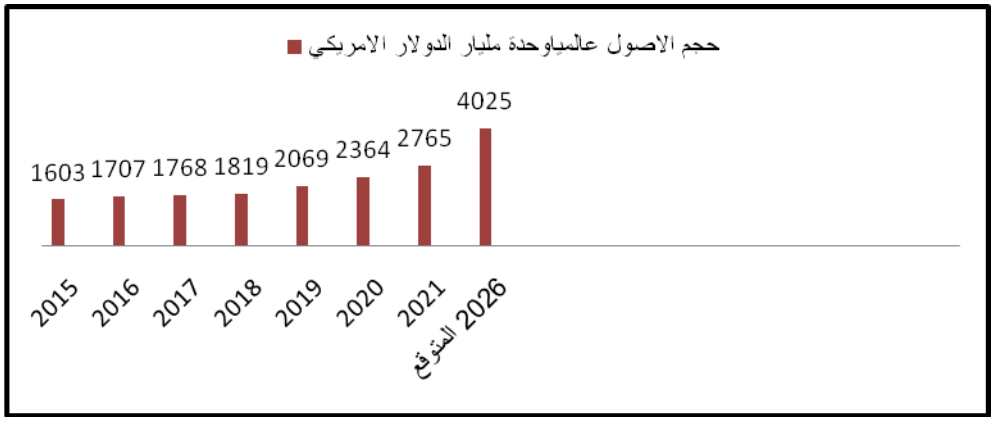
كما تعتبر المنطقة الثانية الرائدة في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية وهي منطقه الشرق الاوسط وشمال افريقيا باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي حيث وصلت حجم الأصول المصرفية الإسلامية سنة 2021 الى 1,100 بليون دولار امريكي مقارنه بسنة 2018 الذي وصلت الى 532 مليون دولار امريكي.

اما المنطقة الثالثة وهي منطقة جنوب شرق اسيا وهي منطقة او اقليم رئيسي للصيرفة الإسلامية كونه يشمل بلد مثل ماليزيا وهو بلد الرائد في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية فهي تحتل المركز الثالث سنة 2018 حيث بلغ حجم اصولها المصرفية الى 214 بليون دولار امريكي ولقد بلغت حجم الاصول البنكية في هذه المنطقة الى 320 بليون دولار امريكي سنة 2021.[1]

الفرع الثالث: تطور نمو الاصول المصرفية الإسلامية عالميا خلال الفترة 2015– 2021

لا تزال حجم الاصول المصرفية الإسلامية تشهد نموا متسارعا عبر مختلف انحاء العالم وهذا راجع لما تحققه المصارف الإسلامية من مقومات الثقة والأمان وتقليل المخاطر.[2]

الشكل رقم (12): تطور نمو الأصول المصرفية العالمية خلال الفترة 2015–2021



source- ICD – REFINITIV ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2022 EMBRACING CHANGE ,p 30 .

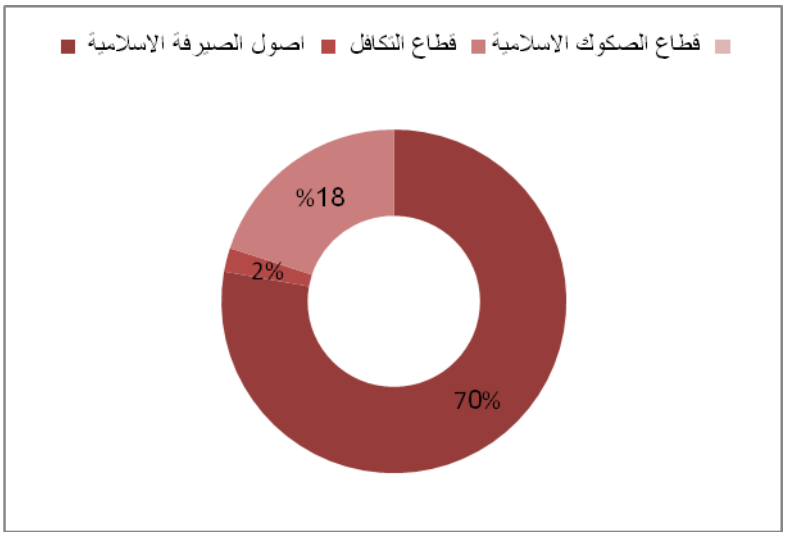
[1]- مهني دنيازاد ، مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامي في ظل تحديات العولمة المالية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2018-2019،ص 212،2013

[2] - كروش نور الدين، زهرة سيد أعمر، مرجع سابق، ص 114.

ومن خلال الشكل رقم (**12**) المبين أعلاه الذي يبين تطور نمو الأصول المصرفية الإسلامية خلال الفترة الممتدة من 2015 الى 2021 وتوقع لسنة 2026.حيث بلغت حجم اصول المصرفية سنه 2015 الى 1,603 بليون دولار امريكي أي بنسبة 11,37% من حجم الأصول المصرفية وتواصل حجم ونمو الأصول المصرفية الى 17 % في سنه 2021 لتصل الى 2,765 بليون دولار امريكي، ومن متوقع ان يصل حجم الاصول الاسلامية سنه 2026 الى 4,025 بليون دولار امريكي.

وهذا ما يدل على ان معظم دول العالم اتجهت للتبني الصيرفة الإسلامية في خدماتها المالية وتنويعها باستخدام مختلف الصيغ المصرفية الإسلامية.

الشكل رقم (13): توزيع الأصول المالية حسب القطاعات خلال سنة 2021



Source- ICD – REFINITIV ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2022 EMBRACING CHANGE ,p 08

كما يلاحظ من خلال الشكل رقم (**13**) أن الصيرفة الإسلامية تستحوذ على أكبر نسبة من الصناعة المالية الإسلامية بنسبة 70% سنة 2021 مقارنة بباقي الأصول المالية فنجد قطاع التكافل يمثل 2% اما قطاع الصكوك الإسلامية تمثل 18% ويرجع هذا النمو الى ازدياد ظاهرة المؤسسات المصرفية الإسلامية والدرجة التي وصلت اليها، حيث لم تتوقف فقط بقيام المصارف الإسلامية بالعمل المصرفي الاسلامي وانما انتشرت الى المصارف التقليدية وقيامها هي الاخرى بفتح فروع ونوافذ اسلامية تعمل وفق الشريعة الإسلامية.

كما لم يعد العمل المصرف الاسلامي حكرا على الدول الإسلامية فقط وانما بعد الازمه 2008 بدأ اهتمام العالم الغربي بالصناعة المصرفية الإسلامية من خلال توفير المناخ المناسب للنشاط المصارف وتبني خدمات التمويل الإسلامي.[1]

المطلب الثاني: التجربة البريطانية في الصناعة المصرفية الإسلامية

بريطانيا البلد الاوروبي المنفتح على الثقافات العالمية كان هو السباق لتبني الصيرفة الإسلامية بمعايير تحترم الشريعة الإسلامية ومبادئها وعلى هذا الاساس سوف نتطرق من خلال هذا المطلب الى تطور الصناعة المصرفية الإسلامية في بريطانيا.

الفرع الاول: تطور العمل المصرفي الاسلامي في بريطانيا

ظهرت الصيرفة الإسلامية في بريطانيا خلال الفترة 1978 إلى 1979 ، عندما سمحت الحكومة البريطانية لبعض الشركات الاستثمارية التي تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية بالعمل في العاصمة لندن وكان أولها سنة 1978 شركه الاستثمار الإسلامية القابضة (islamic banking international holdin) و بعدها شركة بيت التمويل (islamic finance house) ،[2] وبعدها دخلت مجموعة البركة العالمية سنة 1987 الى بريطانيا وتواصلت في عملها الى غاية سنه 1993 حيث فتحت فرعين في العاصمة لندن و فرعا في بيرمنغهام و في سنة 1997 فتح المصرف المتحد الاهلي الكويتي فرعا له في بريطانيا وتحديدا في العاصمة حيث قدم تمويلات للجالية المسلمة من خلال عقود المرابحة والإجارة.[3]

و عرفت سنة 2004 ظهور اول مصرف اسلامي قائم بحد ذاته في المملكة المتحدة البريطانية و هو المصرف الاسلامي البريطاني (IBB) بعد اجتهاد الحكومة البريطانية لتعزيز وجود الصناعة المصرفية الإسلامية في السوق المالي ،[4] وبهذا تأتي بريطانيا في مقدمه الدول الأوروبية التي تطبق خدمات مصرفيه إسلامية وهي تحتوي على اكثر من 100 الف شركة اسلامية وهي تعمل على استقبال المدفوعات الدولية من خلال 250

[1] - حمزة شوادر، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، 2015، ص 310.

[2] - زاوية رشيدة ، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تجارب العراق ، ماليزيا، بريطانيا، أسيا ، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية ، العدد 05، 2018، ص 46

[3] - يونس الزين، الامير عبد القادر حفوظة، واقع تجارب الدول الأوروبية في فتح نوافذ الإسلامية، المعوقات والتحديات، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 03، 2007، ص 146

[4] - حمزة شودار، مرجع سبق ذكره،ص 311 .

مصرفا اسلاميا في انحاء العالم وهي تحتل المركز الثامن عشر في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية وتعتبر اكبر مركز للخدمات المصرفية الإسلامية في غرب اوروبا .[1]

ويعمل اكثر من 20 مصرفا في المملكة المتحدة البريطانية في مجال التمويل الاسلامي ستة (06) منها متوافقة تماما مع الشريعة الإسلامية[2] وهو مصرف لندن وشرق الاوسط وبيت التمويل الاوروبي و مصرف الاستثمار الاسلامي الأوروبي (EIIB) و مصرف (GATE HOUSE BANK التابع لبيت الاوراق المالية الإسلامية الكويتي وبنك الاسلامي البريطاني (IBB).[3]

والجدول التالي يظهر تطور المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية.

جدول رقم (01): المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية ببريطانيا

بنوك تقليدية لها نوافذ في المنتجات الاسلامية	البنوك الاسلامية في بريطانيا
HSBC AMANAH	-Islamic Bank of Britain
ABC International Bank	-Bank of London and The Middle East
AHLI United Bank	-European Islamic Investment
Bank of Ireland	-Bank Gate House
Barclays	-QIB UK
BNP Paribas	
Bristol & West	
CITI Group	
Deutsh Bank	
Europe Arab Bank	
IBJ International London	
J Aron & Co	
Lloyds Banking Group	
Royal of Banking Scotland	
Standard Chartered	
UBS	
United National Bank	

المصدر: زاوية رشيدة، مرجع سابق، ص 47

[1] - معراج هواري، ادم حديدي، تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول الأوروبية بالإشارة إلى التجربة البريطانية والفرنسية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 01، سنة النشر غير موجودة، ص 114.

[2] - uk excellence in islamic finance، review published by uk trade and investment ,britain 2013, p 04 .

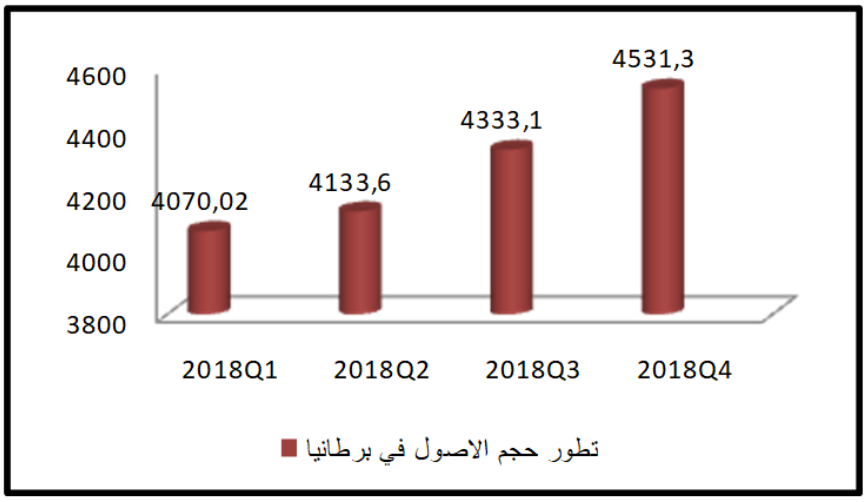
[3] - محمد النوري، التجربة المصرفية الإسلامية في أوروبا، المسارات، التحديات والأفاق، بحث مقدم للدورة 19 لمجلس الافتاء والبحوث، اسطنبول 2009، ص 20.

الفرع الثاني: تطور حجم الصناعة المصرفية الإسلامية في بريطانيا

تعتبر بريطانيا بوابة التمويل الإسلامي في العالم الغربي تستحوذ على أكبر نسبة من المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية في اوروبا والتي تدير اصول وصلت الى 4.53 مليار جنيه استرليني سنه 2018 في حين بلغ حجم التمويل الاسلامي الممنوح من طرف المصارف حوالي 3.75 مليار جنيه إسترليني بنهاية سنة 2018.[1]

أولا: تطور حجم الأصول المصرفية الإسلامية في بريطانيا سنة 2018

الشكل رقم (14): تطور حجم الأصول المصرفية الإسلامية في بريطانيا خلال سنة 2018



المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على المرجع خطوي منير،عياد هاجر ، مرجع سابق ،ص 66

بلغت حجم الأصول المصرفية الإسلامية في بريطانيا نهاية سنه 2018 حوالي 4,531 مليار جنيه استرليني حيث قدرت الزيادة بنسبه 19.25 % مقارنه بسنة 2017.

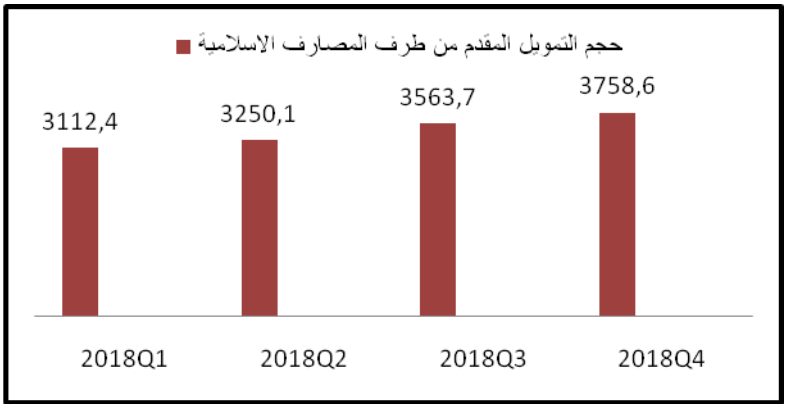
وتحتل بريطانيا المرتبة الثامنة عشر عالميا من حيث مجموع الأصول المصرفية التي تتوافق وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وتعتبر الدولة المتصدرة في حجم هذه التعاملات في الدول الغربية حيث تحتوي على اكثر من 100,000 شركه اسلامية.[2]

[1] -خطوي منير،عياد هاجر ، العمل المصرفي الإسلامي في بريطانيا ، مجلة أبحاث كمية و نوعية في العلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 03 العدد 1، 2021 ، ص 61.

[2] - مرجع سبق ذكره، ص 66

ثانيا: حجم التمويل المقدم من طرف المصارف الإسلامية في بريطانيا خلال سنة 2018

الشكل رقم (15): تطور حجم التمويل المقدم في المصارف الإسلامية العاملة في بريطانيا خلال سنة 2018

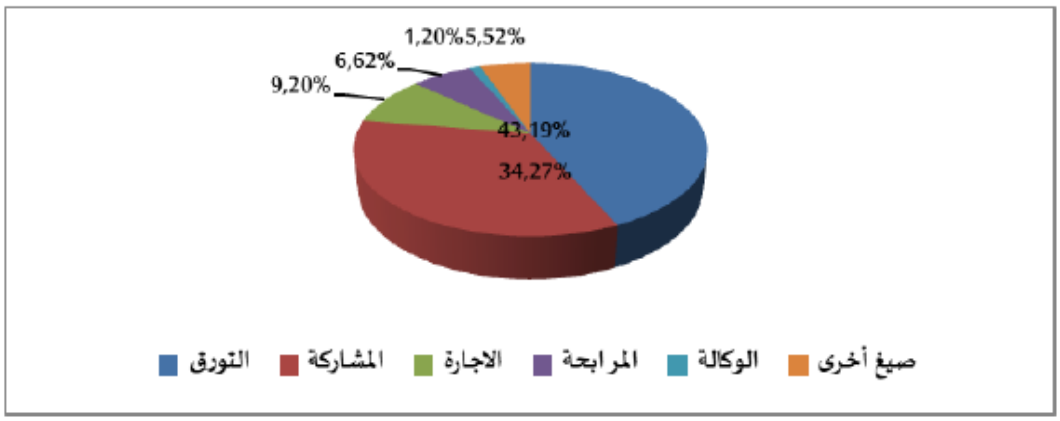


المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على المرجع خطوي منير،عياد هاجر ، مرجع سابق ،ص 68

مع نهاية 2018 وصل حجم التمويل الإسلامي المقدم في بريطانيا الى 3.76 مليار جنيه استرليني مقارنه بسنة 2017 بمعدل النمو السنوي يصل الى 26 % وتشير الاحصائيات الى ان نسبة نمو التمويل الإسلامي تصل الى 40% وهي نسبة نمو سريعة مقارنة بالتمويل التقليدي.

ثالثا: التمويل حسب صيغ التمويل

الشكل رقم (16): صيغ التمويل المقدمة في المصارف الإسلامية العاملة في بريطانيا خلال سنة 2018



المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على المرجع خطوي منير،عياد هاجر ، مرجع سابق ،ص 69

حسب الإحصائيات المقدمة حول التمويل الاسلامي داخل بريطانيا نجد ان هناك نموا متزايدا في حجم التمويل بمختلف الصيغ المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث كانت اعلى نسبة من هذا التمويل موجهة الى صيغة التوريق بنسبة 43.19% من اجمالي التمويل ، ثم تليها صيغة المشاركة التي بلغت نسبه التمويل من خلالها ب 34.27% وبلغت الإجارة المنتهية بالتمليك 9.20% اما صيغة المرابحة وصلت الى 6.2%

وباقي الصيغ كان الاستثمار من خلالها ضئيلا بما فيها المضاربة والسلم و الاستصناع حيث وصلت الى 5.52% من اجمالي أصول التمويل الاسلامي ، وهذا ما يؤكد سيطرة صيغ البيوع و المشاركة و المرابحة على النشاط التمويلي.

من خلال هذا المطلب نجد ان بريطانيا اصبحت تحتل صدارة الدول الغربية في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية وهذا من خلال احتوائها على أكبر نسبة من المؤسسات والمصارف الإسلامية التي تقدم خدمات اسلاميه متماشية مع الشريعة الإسلامية واصبحت أكبر سوق مالي للتمويل الاسلامي خارج دائرة العالم الإسلامي.[1]

المطلب الثالث: التجربة الماليزية في الصناعة المصرفية الاسلامية

ماليزيا دولة إسلامية أعطت اهتماما كبيرا لمجال الصيرفة الإسلامية، فهي اول دولة اعترفت حكومتها بالنظام المالي الاسلامي على مستوى العالم حيث غيرت في نظامها الكلي وجعلته يتماشى مع مبادئ وأسس الصناعة المصرفية الإسلامية وهذا من خلال انشاء مؤسسات ماليه تدعم النظام المصرفي الاسلامي وتميزت التجربة الماليزية ب 33 سنة من الخبرة والدعم الكلي من خلال بنكها المركزي، حيث كان اول مصرف إسلامي في سنة 1983 الذي جاء تزامنا مع اصدار قانون جديد هو قانون المصارف الاسلامية وعلى هذا الاساس سوف نتطرق في هذا المطلب الى تطور العمل المصرف الاسلامي في ماليزيا وتطور حجم الصناعة المصرفية الإسلامية فيها.

الفرع الأول: تطور العمل المصرفي الاسلامي في ماليزيا

لقد مر العمل المصرفي الإسلامي في مليزيا بعدة مراحل هي كالتالي:

اولا: مرحلة التجربة من 1983 الى 1992

تعتبر سنة 1963 اهم انطلاقة للعمل المصرف الاسلامي ماليزي وذلك بإنشاء مجلس الحجاج الماليزيين صندوق "تابونج حجي" والهدف من هو ادخار المال لتمكينهم من الحج[2].

[1] - خطوي منير،عياد هاجر ، مرجع سابق ، ص 73 .

[2] -هودة عبو، أهمية وواقع الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد01، 2021 ص 301

ثم كانت الانطلاقة الحقيقية للعمل المصرفي الاسلامي في ماليزيا سنة1981 عندما شكلت لجنة التوجيه القومي لإنشاء اول مصرف اسلامي من خلال الحكومة الماليزية، فأنشأ اول مصرف اسلامي سنة 1983 الذي تزامن مع اصدار قانون العمل المصرفي " banking act islamic ".[1]

بعد ذلك قامت الحكومة بإنشاء قانون التأمين التكافلي سنة 1984، حيث رخصت الحكومة الماليزية عملية التكافل التي تهدف الى ضمان التكافل كقطاع داخل النظام المالي الإسلامي.[2]

وتميزت هذه المرحلة بوجود مصرف اسلامي وحيد على الساحة المصرفية هذا ما جعل الحكومة الماليزية بإصدار قانون الاستثمار الحكومي لتتمكن الحكومة من اصدار شهادات استثمار تعمل وفق الشريعة الإسلامية لمساعد المصرف الوحيد في توظيف اصوله وسد حاجاته من السيولة.

وتوسع المصرف ليشمل 80 وكالة موزعة عبر مختلف اقطار البلد، وتم ادراج الاوراق المالية سنه 1992 هذا ما شجعه على توسيع نطاق الصناعة المصرفية الإسلامية في البلاد.[3]

ثانيا: مرحله الانتشار من 1993 الى 2000

امتازت هذه المرحلة بالانتشار الكبير والواسع للصناعة المصرفية الاسلامية حيث تميزت:

- في سنة 1993 قيام الحكومة الماليزية بتحرير خدمات الصناعة المصرفية الإسلامية من خلال السماح للمصارف التقليدية العاملة في البلاد بإدخال منتجات الصيرفة الإسلامية من خلال فتح فروع او نوافذ اسلامية،والحرص على وجود ترخيص من البنك المركزي للعمل في مجال الصيرفة الاسلامية ويمارس النشاطات المسموح بها بناء على هامش الربح وليس الفائدة وتشكيل لجنه مشورة حول القضايا الشرعية للعمل المصرفي.[4]
- وفي سنه 1994 تم انشاء سوق تداول بين المصارف الإسلامية تهدف الى استثمار فائض الموارد الإسلامية في المصارف التي بها عجز وهذا من خلال اعتماد على صيغة المضاربة.

---

[1] - وهيبة بن شوك، سميرة عبدوس، دراسة التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية، تقييم أداء النظام المالي الإسلامي للفترة 2010-2018، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد03 ، العدد 02، ص 19

[2] - هودة عبو، مرجع سابق، ص 302.

[3] - اماني عزوزة، عوامل استقرار الناظم المصرفي، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، دراسة حالة ماليزيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 02، 2016-2017، ص 221.

[4] - nik rahim bin nik wajis, arif fahmi md yusof,nurul basirah razak, islamic banking the malaysian experiences and challenges,international congress on islamic and finance ,21-23 october 2015, sakarya, turkey , p 159

- اما سنة 1996 تميزت بالتحول الجزئي من خلال قيام بعض المصارف التقليدية بإنشاء وكالات تعمل وفق الشريعة الإسلامية من خلال خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية
- وتكللت سنة 1997 بإنشاء الهيئة الاستثمارية الشرعية الوطنية[1].
- وفي سنة 1999 تم تاسيس ثاني مصرف اسلامي يعمل وفق الشريعة الإسلامية تحت اسم مصرف المعاملات الماليزية برهان وهذا ليدعم زيادة انتشار الصناعة الإسلامية في ماليزيا.[2]

ثالثا: مرحلة التحرر ابتداء من 2001

تميزت هاته المرحله باستمرار الحكومة الماليزية بدعم الصيرفة الإسلامية وهدفها مركزا عالميا للتمويل الاسلامي وتميزت كمايلي :

- سنة 2001 هدف البنك الماليزي المركزي لزيادة الحصة السوقية للمصارف الاسلامية سنة 2010 الى 20% وقد وصلت سنه 2017 تقريبا الى 23%.[3]
- سنة 2004 منحت الحكومة الماليزية ترخيص للمصارف التقليدية لفتح فروع تقدم خدمات مصرفية إسلامية.
- سنه 2005 قامت الحكومة بتحرير الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال فتح مجال امام المصارف الاجنبية الاسلامية للدخول في السوق الماليزية وهذه المصارف هي مصرف بيت التمويل الكويتي والراجحي والتمويل الاسيوي وهو اتحاد يضم مصرف قطر الاسلامي وبنك rusd للاستثمار وبيت الاستثمار العالمي[4] كما امتازت هذه السنة انشاء المركز الدولي للتعليم التمويل الإسلامي.[5]
- وفي سنة 2013 تم تعزيز النشاط المصرفي الاسلامي بوضع إطار تنظيمي رقابي للصناعة المصرفية الإسلامية من خلال قانون الخدمات المالية الإسلامية، حيث تفرض على المؤسسات المالية الإسلامية احكام فقهية تستنبطها من الشريعة الإسلامية لضمان ان تكون اهدافها وخدماتها متوافقة مع هذه الأخيرة.

---

[1] - اماني عزوزة،مرجع سابق ، ص 221

[2] - هودة عبو، مرجع سابق، ص 302.

[3] - اماني عزوزة،مرجع سبق ذكره ، ص 221

[4] -nik rahim bin nik wajis , arif fahmi md yusof,nurul basirah razak, Previous reference, p 159

[5] - هودة عبو، مرجع سابق، ص 302.

من خلال ما تم ذكره نستنتج ان الصناعة المصرفية الإسلامية لم تأتي عشوائيا بل هي نتيجة لدراسات وتفاني وجهود قدمتها الحكومة الماليزية حيث عرفت ان الملجأ من خروج النظام المصرفي والمالي من دوامة الازمات المتتالية هو تبني صناعة المصرفية الإسلامية.[1]

الفرع الثاني: تطور حجم الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا

لقد احتلت ماليزيا المرتبة الثالثة عالميا بعد كل من إيران والعربية السعودية من حيث حجم استحواذها على الاصول المصرفية الإسلامية حيث بلغت سنه 2018 الى 214 مليار دولار اين يعادل 16% من مجمل الأصول المصرفية الاسلامية حول العالم.[2]

اولا: تطور حجم الاصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا للفترة 2016 –2019

جدول رقم (02): حجم الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا للفترة من 2016–2019

(الوحدة: مليار رينجت ماليزي)

السنوات	2016	2017	2018	2019
الأصول مصرفية الإسلامية	581.6	653.39	771.8	835.2
نسبة النمو	-	12.38	18.14	8.21
نسبة الأصول الإسلامية / مجموع الأصول للنظام المصرفي الماليزي	23.80	25.64	28.20	29.50

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على (Bank Negara Malaysia, Annuel Reports 2008-2019)

من خلال الشكل المبين اعلاه نجد ان الاصول المصرفية الإسلامية في تطور حيث سجلت سنه 2018 771.8 مليار رينجت ماليزي مقارنة بسنة2017 حيث وصلت نسبه نموها الى 18.14% إلا انه في سنة 2019 استمرت نمو الاصول المصرية الإسلامية الى 835,2 مليار رينجت ماليزي لكن نموها لم يكن بنفس الوتيرة في السنوات السابقة حيث نجدها ارتفعت بنسبة8.21 % فقط مقارنة بسنة 2018، وهذا راجع للازمة الصحية العالمية كوفيد 19.

كما هو ملاحظ أيضا ان نسبة الاصول المصرفية الإسلامية تشكل نسبة 30 % من حجم الأصول

[1] - حيمر ليندة، نور الدين شارف، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، التجربة الماليزية نموذجا، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلد 03 العدد 01، 2022، ص 99.

[2] -فوزي اينال، أهمية الصناعة المالية الإسلامية في زيادة كفاءة الأسواق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ن 2020-2021، ص 229

المصرفية الإجمالية وهذه النسبة في تزايد مستمر وهذا يدل على الاقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية وانتشارها عالميا.

ثانيا: حجم التمويل المقدم من طرفي المصارف الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2016-2019

جدول رقم (03): حجم التمويل المقدم من طرف المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية في ماليزيا للفترة من 2016-2019(الوحدة: مليار رينجت ماليزي)

السنوات	2016	2017	2018	2019
المصارف الإسلامية	434.33	478.95	564.1	611.07
النوافذ الإسلامية	5.037	5.104	8.521	7.131
المجموع	439.37	484.06	572.62	618.2

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على (Bank Negara Malaysia, Monthly Statistical Bulletin 2019)

من خلال الشكل الموضح اعلاه نجد ان حجم التمويلات المقدمة من طرف المصارف الاسلامية وحتى النوافذ الإسلامية في نمو مستمر وهائل حيث سجلت سنة 2019 حوالي 618.2 مليار رينجت ماليزي من إجمالي التمويل المقدم.

وهذا راجع في تنويع التمويل المقدم بمختلف المنتجات الإسلامية بالإضافة الى السياسة المصرفية المعتمدة من طرف الحكومة الماليزية من خلال تخصيص الموارد المالية الإسلامية وادارتها بكفاءة وهذا يدعم النمو الاقتصادي للبلد.

ثالثا: التمويل حسب الصيغة الإسلامية المقدمة

جدول رقم (04): نوعية وحجم الصيغ المقدمة من طرف المصارف السلامية في ماليزيا للفترة من 2016-2019(الوحدة: مليار رينجت ماليزي)

2019	2018	2017	2016	السنوات
64.09	65.66	65.46	69.32	البيع
8.73	9.68	10.31	9.85	الإجارة
72.78	73.93	71.40	70.05	الإجارة المنتهية بالتمليك
258.32	226.57	190.54	162.37	المرابحة
57.44	52.92	48.46	40.42	المشاركة
0.044	0.044	0.061	0.071	المضاربة
1.59	1.32	1.95	2.06	الاستصناع
150.87	137.65	93.06	82.56	صيغ إسلامية أخرى
613.86	567.79	481.25	436.71	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على Bank Negara Malaysia, Monthly Statistical Bulletin 2019

من خلال الشكل الموضح أعلاه نجد ان صيغ التمويل التي تعتمد على المشاركة في الربح او الخسارة (المضاربة والمشاركة) فهي قليلة مقارنة بباقي الصيغ المعتمدة حيث وصلت المضاربة سنة 2019 الى 0,044 مليار رينغيت وهذه القيمة بقيت ثابته جدا بالنسبة الى اجمالي اموال المصرف.

اما مشاركة فهي أيضا قيمتها قليلة في سنة 2019 حيث وصلت الى 57,44 مليار رينغيت ماليزي وهي ضئيلة مقارنة بباقي الصيغ او عقود التمويل بالديون حيث نجد ان أكثر الصيغ المعتمدة في التمويل هي المرابحة حيث وصلت قيمتها في سنه 2019 الى 258.2 مليار رينغيت ماليزي وهي تعتبر من التمويلات المضمونة فهي تحدد مسبقا بهامش من الربح فيلجأ اليها الافراد للتعامل فهي تحفظ السيولة والمخاطرة.

بالإضافة الى ان البنك المركزي الماليزي يهدف الى اعطاء النظام المصرف الاسلامي دورا فعال في الوساطة المالية حيث يهدف الى رفع من نسبة التمويل الاسلامي في النظام المصرفي الماليزي حوالي 11% خلال سنه 2022[1].

[1] - فوزي اينال، مرجع سابق، ص 234.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر التمويل الإسلامي من اهم القطاعات المحركة للاقتصاد عالميا، فرغم انه لم يأخذ فرصته للتطور بما فيه الكفاية مقارنة بالتمويل التقليدي غير انه خطى خطوات كبيرة خاصة بعد الازمة المالية العالمية 2008 ، ، هذا أدى الى انتشاره بسرعة جغرافيا و إقليميا و أصبحت الدول تبحث عنه لتتحرر من الازمة سواء دول إسلامية و غير إسلامية ، و ما لاحظناه من خلال هذا الفصل ان قطاع الصناعة لمصرفية الإسلامية مركز بشكل رئيسي في الدول المصدرة للنفط و هي دول مجلس التعاون الخليجي التي تحتل الصدارة في ذلك بالإضافة الى ماليزيا و ايران و هو يمثل 80 % من أصول القطاع ، و كذا للصيرفة الإسلامية دور مهما حيث جعلت الدول الغير إسلامية تنظر اليها بطرق متعددة فمنها من قامت بفتح نوافذ إسلامية داخل المصارف التقليدية و منها من فتحت مصارف إسلامية قائمة بحد ذاتها ، كل هذا جعلنا نتوقف امام هذه الظاهرة التي كان نموها سريعا ، و النظر في مفهومها و أسبابها و خصائصها المتعددة ، و التي جعلت العالم يركز عليها لتبنيها.

الفصل الثاني

تمهيد:

انتشرت فكرة الصناعة المصرفية الإسلامية في العالم و تحولها الى مشاريع تجسدت بنجاح في ارض الواقع و ازدياد الطلب عليها حتى من الدول الغير الإسلامية كبريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية ،قررت الجزائر أيضا فتح المجال امام هذا النوع من المصارف من اجل النشاط و المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني و هذا كون المصارف الإسلامية أصبحت ضرورة حتمية في العصر الحديث ، كما حاولت الجزائر في كل مرة تبني بيئة قانونية و تنظيمية لتخدم بها هاته الصناعة فولدت نظامين و تعليمة للقيام بهذا النظام كما ساهم بنك الجزائر في وضع الأسس الأولى و ذلك من خلال إعطاء الاعتماد للمصارف التقليدية بفتح نوافذ إسلامية تعمل وفق الشريعة الإسلامية و كما حاولت بعض المصارف التقليدية الى التحول التدريجي الى تقديم خدمات مصرفية إسلامية قائمة بحد ذاتها .

وعلى هذا الأساس سوف نتطرق في هذ الفصل الى:

المبحث الأول: الإطار القانوني والتشريعي للصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر

المبحث الثاني: الإطار القانوني والتشريعي للصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر

المبحث الثالث: واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر

المبحث الاول: الإطار القانوني والتشريعي للصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر

تعتمد الصناعة المصرفية الاسلامية على الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية والعمل بها من خلال حفظ اموال المتعاملين وتنميتها، وهذا ما حاولت الجزائر مواكبته من خلال اصدار مجموعة من اللوائح والانظمة التي تسير عملها المصرفي الاسلامي والاندماج به، حيث قام المشرع الجزائري بإصدار مجموعة من الانظمة التي نظمت أسس العمليات المصرفية الاسلامية، وهذا وفق ما جاء في نظام 18-02 والنظام 20-02 والتعليمة 20-03، وسوف نقوم بدراسة كل نظام على حد من خلال هذا المبحث.

المطلب الاول: النظام رقم 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل النظام رقم 18-02 من خلال ما جاء به من مواد في طياته والاهداف التي يسعى اليها باعتباره اول قانون يتحدث عن الصيرفة الاسلامية في الجزائر والخروج بسلبيات وايجابيات هذا النظام.

الفرع الاول: مضمون النظام رقم 18-02 واهدافه

اولا: مضمون النظام رقم 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية في الجزائر

النظام تحت رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق لـ 04 نوفمبر 2018 الذي جاء تحت عنوان قواعد ممارسة العمليات الصيرفة المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.[1]

وهو يعتبر اول نص قانوني ينظم العلميات المصرفية الاسلامية في الجزائر[2] التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية التي تنحصر في عمليات تلقي وتوظيف الاموال بالإضافة الى عمليات التمويل والاستثمار التي تترتب عنها فوائد سواء بالتحصيل او التسديد، وتنحصر هاته العلميات على المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الاستصناع، السلم والودائع في حسابات الاستثمار.[3]

---

[1] - بن عثمان بشير، كريم بن زينب، أسس عمليات الصيرفة الإسلامية على ضوء المنظومة القانونية الجديدة، مقال منشور في مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 09 العدد 01، 2023، ص 340.

[2] - ليلى عشوب، تعزيز دور المصرفية الإسلامية في ظل الإصلاحات المصرفية الجزائرية 2018-2020، ورقة مقدمة ضمن الكتاب الجماعي العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر (تقييم الماضي ومتطلبات النجاح)، إصدارات المركز الوطني للبحث في العلوم الإسلامية والحضارة الاغواط الجزائر، الطبعة الأولى 2022، ص 290.

[3] - المادة 02 من النظام 18 -02 المحدد لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية الجردية الرسمية، العدد 73 الصادر بتاريخ 09-12-2018

ولقد جاء النظام 18-02 بتقديم مصطلح النوافذ الاسلامية تحت اسم شباك المالية التشاركية الذي عرفها على انها دائرة ضمن مصرف معتمد او مؤسسة مالية معتدة تقدم حصريا المنتجات المصرفية التشاركية كما يجب ان تكون مستقلة محاسبيا وماليا عن باقي الفروع المصرفية ويتجسد هذا الاستقلال في حسابات الزبائن[1] و تضمن استقلالية شباك المالية التشاركية من خلال تخصيص مستخدمين مختصين للعمل ضمن هذه الشبابيك.[2]

ثانيا: اهداف النظام 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية في الجزائر

- يهدف هذا النظام الى تطبيق وتحديد القواعد على المنتجات الصيرفة الاسلامية المسماة التشاركية التي لا يترتب عنها فوائد سواء في تحصيل او التسديد.
- كما يهدف الى تحديد شروط الحصول على ترخيص ويقدم مسبقا من طرف البنك المركزي للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة والراغبة الى القيام بالعمليات المتعلقة بالصيرفة التشاركية.[3]
- هدف هذا النظام ايضا الى تدعيم طلب ترخيص المسبق من طرف البنك المركزي من خلال تبيان ما يتوجب على المصرف المعتمد او المؤسسة المالية الناشطة التي ترغب في ممارسة الاعمال المصرفية التشاركية تقديم بطاقة وصفية للمنتج المراد تسويقه، وراي مسؤول الرقابة المطابقة للمصرف او المؤسسة المالية.[4]
- ويهدف هذا النظام الى عرض ووجود هيئة وطنية مستقلة مؤهل لها تقسيم المنتجات التي تقدمها المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة والناشطة والحاصلة على الترخيص المسبق من طرف البنك المركزي.[5]
- كما يهدف هذا النظام الى وجود قسم محاسبة او دائرة مالية مستقلة خاصة بنظام الشبابيك المالية التشاركية وهذا من اجل اعداد بيانات مالية المخصصة لها بما في ذلك اعداد ميزانية تبرز مورد واستخدامات ومداخيل ونفقات هاته الفئة.[6]

---

[1] - المادة 05 من النظام 18-02.

[2] - المادة 06 من النظام 18-02.

[3] - المادة 01 من النظام 18-02

[4] - ام الخير قوق، الإطار القانوني للمصارف الاسلامية في الجزائر، مقال منشور في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد01 2020، ص 989.

[5] - المادة 04 من النظام 18-02

[6] - المادة 05 من النظام 18-02.

الفرع الثاني: ايجابيات وسلبيات النظام رقم 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية في الجزائر

يمكن تفصيل في ايجابيات وسلبيات هذا النظام كما يلي:

اولا: ايجابيات النظام رقم 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية في الجزائر

- يعتبر تنظيم الصيرفة الاسلامية سنة 2018 من خلال النظام 18-02 كخطوة ايجابية قامت بها السلطات النقدية الجزائرية[1] لإيجاد الإطار تشريعي والقانوني الذي ينظم العمليات المصرفية الإسلامية والتي تعمل وفق مبادئ الشريعة الاسلامية.[2]
- قام هذا النظام بتوحيد العمليات المصرفية الاسلامية المقدمة من طرف المصارف العاملة في الجزائر سواء كانت بنوك اسلامية او نوفذ اسلامية وهذا بعد ما جاء في مواد هذا النظام للحصول على ترخيص من طرف البنك المركزي لتقديم خدمة او منتج مالي اسلامي وبعد هذا الترخيص لابد من حصول على شهادة مطابقة المنتجات للأحكام الشريعة الاسلامية.[3]
- إلزامية الفصل المالي والمحاسبي لأنشطة الشبابيك الاسلامية عن باقي فروع المصرف التقليدي وهذا في حد ذاته امر ايجابي [4]حيث يضمن استقلالية الشبابيك المالية التشاركية عن تنظيم وعمل باقي الفروع داخل المصارف التقليدية ويكون هناك عاملين مؤهلين مخصصين للعمل المصرفي الاسلامي.[5]

[1] - الندوة المتخصصة في الاجراءات التشريعية والتنظيمية في انشاء وادارة النوافذ الاسلامية في ظل النظام 20-02 المؤرخ في رجب عام 1441، الموافق 15 مارس 2020، المتعلق بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، مركز الاصالة للدراسات والبحوث الدائرة الاقتصادية، 2021، ص 02.

[2] - زنكري ميلود، نحو منظومة متكاملة للمالية الاسلامية في الجزائر، مقال منشور في جلة ابحاث ودارسات التنمية، المجلد 08، العدد 02 2021، ص 462.

[3] - سليمان ناصر، قراءة عامة في التنظيم 18-02 المتعلق بالصيرفة الاسلامية في الجزائر، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي الاول للصيرفة الاسلامية حول موضوع: مكانة الصيرفة الاسلامية في النظام المالي الجزائري ومدى مساهمتها في إنعاش الاقتصاد الجزائري، بتاريخ 10نوفمبر 2019 بالجزائر العاصمة، ص 03.

[4] - سليمان ناصر، تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر، دار الفا للوثائق، قسنطينة الجزائر الطبعة الاولى، 2022، ص 327

[5]- المادة 06 من النظام 18-02، مرجع سابق

- سمح هذا النظام بزرع الشفافية والوضوح في التعامل مع الزبائن، كما ان الاعلام والاشهار الذي اوجبه قادر على ازالة الغموض عن هوامش الربح والعوائد التي يتلقاها المصرف الاسلامي[1] وهذا من خلال ما جاء به في المادة الثامنة (08) منه، حيث نصت على ان المؤسسات المالية والمصارف التي تحصلت على ترخيص مسبق من طرف البنك المركزي ان تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم.[2]
- الى جانب تعريف أصحاب حسابات الاستثمار (المودعين) عن طبيعة حساباتهم وحتى انه يحق لهم الحصول على حصة من الأرباح الناجمة من اعمال الشباك المالي التشاركي كما يتحمل عبء الخسائر الناجمة أيضا. [3]وهنا يقر النظام بان ودائع الاستثمار او حساب الاستثمار في نظام الصيرفة الإسلامية لا يضمنها المصرف فهي معرضه للربح او الخسارة.[4]
- ولقد اشار النظام في مادته التاسعة منه (09) باستثنائية حسابات الاستثمار او الودائع حيث يؤكد على خصوصيتها[5] التي تخضع الى اتفاق مبرم بين المصرف والزبون ويجوز للمصرف ان يستثمر ودائعه في محفظة المشاريع وعمليات شباك المالية التشاركية التي يوافق المصرف على تمويلها.[6]

ثانيا: سلبيات النظام رقم 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية في الجزائر

- قام هذا النظام بذكر الخدمات او المنتجات التي يتعامل بها في إطار ممارسة العمليات المصرفية المالية التشاركية من دون تقديم تعريف لكل واحد منها، كما ان جميع الاحكام التي جاء بها هذا النظام جاءت معممة دون الدخول في تفصيل العمل وممارسة الصيرفة الإسلامية.[7]

[1] - سليمان ناصر، تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص 328

[2] - المادة 08 من النظام 18-02

[3] - ام الخير قوق، مرجع سابق، ص 989.

[4] - سليمان ناصر، قراءة عامة في التنظيم 18-02 المتعلق بالصيرفة الاسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص04

[5] - سليمان ناصر، تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 328

[6] - المادة 09 من النظام 18-02

[7] - زنكري ميلود، مرجع سابق، ص 462.

- كما اعتمد النظام 18-02 على عبارة مصرف وليس بنك في محاولة التمييز بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الا ان هذا التمييز يبقى شكلي وليس له أثر عملي وقانوني ولا يمس بجوهر العملية.[1]
- حسب المادة الرابعة (04) من النظام 18-02 حين حاول تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية لا يعني انها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية[2]اي ان الحصول على شهادة مطابقة المنتوج الى مبادئ الشريعة الإسلامية في المقدمة من طرف الهيئة الشرعية للرقابة ليس إلزاميا وعليه يمكن للمؤسسات والمصارف تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية بدون شهادة مطابقة شريطة عدم الدخول تحت اسلوب الاحتيال من خلال ابلاغ العميل بان هذه المنتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.[3]
- يقدم هذا النظام تعريف المنتجات التشاركية والتي لا يترتب عنها تحصيل او تسديد الفوائد ولم يتفصل في لب الموضوع وهي ان تكون مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية المستمدة اسسها من القران والسنة.
- ويعتبر هذا النظام اول خطوه اسست نظم القانونية للعمل بالمصارف الإسلامية في الجزائر رغم بروزه بـ 12 مادة فقط جاءت مختصره ومركزه لكن تبقى غير كافية للتنظيم. وتم الغاء هذا النظام واستحضار نظام جديد 20-02 الذي جاء في طياته بمواد جديدة تخدم الصيرفة الإسلامية الجزائرية.[4]

المطلب الثاني: النظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر

جاء هذا النظام ليحدد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية واجراءات ممارستها مع السماح للمصارف العمومي بمزاولة العمل المصرفي الاسلامي حيث حمل في طياته الاحكام المنظمة لهذا النشاط التي سنتطرق اليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: مضمون النظام 20-02

أولا: قراءة عامة في مواد النظام 20-02.

سنة 2020 قام البنك المركزي الجزائري بإصدار النظام 02/20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، المتعلق بالتمويل الاسلامي وشروط ممارسته من قبل المصارف والمؤسسات

[1] - براحلية بدر الدين، الإطار القانوني والتنظيمي للاقتصاد الاسلامي في الجزائر، ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني الاول حول الصيرفة الاسلامية بين التنظير والتطبيق، بتاريخ 20 جانفي 2020 المدرسة العليا للقليعة، ص 03

[2]- الندوة المتخصصة في الاجراءات التشريعية والتنظيمية في انشاء وادارة النوافذ الاسلامية مرجع سابق، ص 03

[3]- براحلية بدر الدين، مرجع سابق، ص04

[4] - سليمان ناصر، قراءة عامة في التنظيم 18-02 المتعلق بالصيرفة الاسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص ص4 ،7

المالية،[1] وبالتالي جاء هذا النظام ليحدد العمليات المصرفية الإسلامية والقواعد والمعايير المطبقة على المصارف والمؤسسات المالية وكذلك شروط الترخيص المسبق من قبل البنك المركزي[2] .

ومن خلال مفهوم هذا النظام نجد ان كل عملية مصرفية لها علاقة بالصيرفة الإسلامية اي خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية وان لا يترتب عنها تحصيل او تسديد الفوائد، وتكون مطابقة لأحكام المشار اليها في المواد من 66 الى 69 من الامر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.[3]

واعتمادا على هذه المادة فان العمليات المصرفية الإسلامية هي كل عملية بنكية خالية من الفائدة سواء بسيطة او مركبة اخذا وعطاءان مع مطابقة هاته العمليات للأحكام العامة في قانون النقد والقرض وهي يشترك فيها جميع المصارف سواء التقليدية او الإسلامية.[4]

كما قام النظام 20-02 بالتوضيح من خلال المادة الثلاثة منه (03)، حول المؤسسات المالية والمصارف الراغبة في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية ان يكون لديها على وجه الخصوص نسبه احترازية والتقيد بالمعايير التنظيمية وتلتزم بإجراءات تجميع والتقديم التقارير التنظيمية.[5]

ويفهم من مضمون المادة ان المصارف والمؤسسات المالية التي ترغب بالتعامل بالمنتجات الصيرفة الإسلامية ان تكون ذو كفاءة من اجل القيام بإجراءات احترازية وتقيد بالمعايير التنظيمية التي يفرضها العمل المصرفي الإسلامي وتكون لها القدرة لإنجاز التقارير المالية وارسالها في المدة المحددة لها وهذا راجع لطبيعة العمل المصرفي الاسلامي في الاداء والرقابة.[6]

---

[1]- عزوز احمد، علام عثمان، الصيرفة الإسلامية في الجزائر، دار الفا للوثائق قسنطينة الجزائر، الطبعة الأولى، 2023، ص 169.

[2] -Bouakkaz naoual, Adoption of Islamic Banking under The Regulation No. 20-02 in Algeria: Framework and Performance, THE NATIONAL VIRTUAL CONFERENCE ON: The Islamic Financial System: Implementation Mechanisms and Success Prospects. 02nd November 2021 University Center Abdelhafid Boussouf, Mila, Algeria, p 7

[3] - المادة 02 من النظام 20-02 الصادر في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية، الصادر عن بنك الجزائر.

[4] - سعادة فاطمة الزهرة، مساهمة النظام رقم 02/20 في تكريس الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ورقة مقدمة ضمن الكتاب الجماعي العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر (تقييم الماضي ومتطلبات النجاح)، مرجع سابق، ص 139.

[5] -Bouakkaz naoual, Previous reference، p 07

[6] - محمد لعناني، اسماء حوفاني، مدى التزام نظام الصيرفة الاسلامية في الجزائر بمبادئ العمل المصرفي الاسلامي دراسة تحليلية للنظام 20-02 مقال منشور في مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02 2020، ص 131

ثانيا: العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وفقا لنظام 20-02

ان المصارف الإسلامية تم انشاؤها اساسا من اجل توفير عمليات مصرفية تدخل في إطار الصيرفة الإسلامية وذلك بتوفير ادوات تمويلية تم وفق الشريعة الإسلامية،[1] ولقد جاءت المادة الرابعة (04) من النظام 20-02 بثمانية (08) عمليات مصرفية تعمل وفق الشريعة الإسلامية وهي المرابحة المشاركة، المضاربة الإجارة، السلم، الاستصناع وحساب الودائع والودائع في حسابات الاستثمار.[2]

وقد تم تخصيص من خلال هذا النظام مجموعة من الورد من خمسة (05) الى اثنا عشر (12) لإعطاء مفهوم لكل عملية من هاته العمليات وهذا الذي كان غير منصوص عليه في احكام النظام السابق الملغى 18-02 المؤرخ في 26صفرعام 1440الموافق لـ 04 نوفمبر 2018.[3]

وتخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية بالمنتجات التالية:

1-المرابحة:

وهو عقد يقوم المصرف او المؤسسة المالية بموجبه بيع سلعة منقولة او غير منقولة الى الزبون وتكون هذه السلعة معلومة بالنسبة لكلا ويملكها المصرف او المؤسسة المالية حيث يبيعها هذا الاخير بتكلفة شرائها مع هامش ربح متفق عليه مسبقا مع الزبون وفق شروط متفق عليها.[4]

2- المشاركة

وهو عقد يبرم بين المصرف او مؤسسة المالية مع طرف واحد او عدة أطراف للمشاركة في راس مال او مؤسسة او مشروع او حتى عملية تجارية من اجل تحقيق الربح.[5]

---

[1]- محمد لعناني ، اسماء حوفاني ، مدى التزام نظام الصيرفة الاسلامية في الجزائر بمبادئ العمل المصرفي الاسلامي دراسة تحليلية للنظام 20-02 مقال منشور في مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 08 ،العدد 02 2020 ، ص 131

[2] - ميلود بن حوحو، قراءة في احكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية والتعليمة 20-03 المؤرخة في 02 افريل 2020 المعرفة لمنتجات المتعلقة بالصيرفة الاسلامية والمحدد للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، مقال منشور في المجلة الجزائرية لقانون الاعمال العدد الاول، 2020، ص 84.

[3] - بن عثمان بشير، كريم بن زينب، مرجع سابق، ص 342

[4] - عرورة فتيحة، صيغ التمويل في البنوك الاسلامية، على ضوء النظام الجديد 20-02، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 03، 2021، ص 8.

[5] - المادة 06 من النظام 20-02، مرجع سابق

3-المضاربة

كما تعرف المضاربة على انها ذلك العقد الذي يكون بين المصرف أو المؤسسة المالية الممنوحة لراس المال للزبون ويسمى المقرض للأموال ويقابله الزبون بعمله في مشروع من اجل تحقيق الأرباح.[1]

4-الاجارة

حيث جاءت من خلال المادة الثامنة (08) من النظام 20-02 على انها عقد بين المصرف او المؤسسة المالية الذي يعرف بالمؤجر حيث يقوم بتأجير سلعة معينة سواء منقولة او غير منقولة الى الزبون المسمى المستأجر حيث يملك المؤجر هذه السلعة لفتره زمنية محددة مقابل ان يتبع المستأجر الايجار المتفق عليه في العقد.[2]

5-السلم

ولقد تم تعريف السلم من خلال المادة التاسعة (09) على انه عقدا يقوم من خلاله المصرف او المؤسسة المالية بشراء سلعة التي تسلم الى الزبون آجلا مقابل الدفع يكون آني ونقدا.[3]

وبهذا يكون هناك وجه التشابه بين المرابحة والسلم غير ان هذا الاخير يكون دفع فوري ام المرابحة فينشأ وعد بالشراء.[4]

6-الاستصناع:

هو عقد يوافق المصرف او المؤسسة المالية على تسليم السلعة الى الزبون الذي يعتبر الملك، او شراء سلعه من الشركة المصنعة التي سيتم تصنيعها وفقا لخصائص محددة ومتفق عليها بين الطرفين في السعر ثابت وتبقى لطرق الدفع المتفق عليها سابقا بين الطرفين.[5]

كما نصت المادة 11 والمادة 12 من النظام 20-02 على حسابات الودائع وحسابات الاستثمار حيث عرفت المادة 12 من النظام ما يلي:

---

[1] - بودربالة ملية، بلقنيشي الحبيب، نحو تفعيل نظام قانوني لانشاء بنوك اسلامية في الجزائر، مقال منشور في مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجدل 06 العدد 02 ،2021، ص 1760

[2] - سعادة فاطمة الزهرة، مرجع سابق، ص 147

[3] - المادة 09 من النظام 20-02

[4]- سعادة فاطمة الزهرة، مرجع سبق ذكره، ص 147

[5] - Bouakkaz naoual, Previous reference، p 08

حسابات الودائع على انها حسابات يقوم بموجبها الافراد او الاشخاص المعنوية بإيداعها لدى المصرف مع الالتزام بإرجاع هذه الاموال عند طلبها من طرف اصحابها وفق الشروط المتفق عليها.[1]

اما حسابات الاستثمار وفقا للمادة 12 فهي اموال ودائع يقوم بتوظيفها المصرف لأجل في التمويلات الإسلامية من اجل تحقيق ربح وهذا بالاتفاق مع المودع لهاته الودائع.[2]

هذه جل العمليات والعقود التمويلية التي ذكرت ضمن نظام 20-02.

ثالثا: الترخيص وشهادة المطابقة

من اهم ما ورد في النظام 20-02 هو المطابقة والترخيص مع تخصيص هيكل مستقل للعمل المصرف الاسلامي.[3]

حيث نصت المادة 13 من النظام 20-02 على ان المنتجات الصيرفة الإسلامي لابد ان تخضع الى ترخيص مسبق يتم طلبه لدى البنك المركزي،[4] وقبل الحصول على هذا الترخيص يجب على كل المصرف او المؤسسة المالية الراغبة في تسويق خدمات التمويل الاسلامي ان يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة والتي تسلم من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية. وهذا ما جاءت به المادة 14 من هذا النظام.[5]

كما يتوجب على المصرف او مؤسسة المالية بتقديم طلب الى البنك المركزي للحصول على الترخيص المسبق ان تتضمن الوثائق التالية:

- ✓ شهادة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية المسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- ✓ بطاقة تقوم بوصف المنتج الاسلامي المراد تسويقه.
- ✓ راي مسؤول الرقابة المطابقة للمصرف او المؤسسة المالية

[1] - المادة 11 من النظام 20-02، مرجع سابق

[2] - المادة 12 من النظام 20-02، مرجع سابق

[3] - سعادة فاطمة الزهرة، مرجع سابق، ص 140

[4] - المادة 13 من النظام 20-02، مرجع سابق

[5] - عقون سليم، جلال أمحمد، les produits financiers islamiques en Algérie a al lumière du règlement 20-02، ورقة مقدمة ضمن كتاب جماعي بعنوان النظام 02-20 المحدد للعمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، دار ألفا للوثائق، الطبعة 01، 2023، ص 52.

بالإضافة الى التعليمات الواجب اتباعها لضمان الاستقلال المالي والاداري لشبابك الصيرفة الإسلامية.[1]حيث جاءت المادة 17 من هذا النظام 20-02 بالتعريف الشبابيك المصرفية الإسلامية والتي اشترط عليها ان تكون مستقله ماليا ومحاسبيا عن باقي فروع المصرف او المؤسسة المالية ويتم ضمان استقلالية هذه الشبابيك من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين من اجل ذلك.[2]

كما يجب على المصارف والمؤسسات المالية الحاصلين على ترخيص مسبق من قبل اعلام زبائنهم بجداول التسعيرات وشروط المطبقة ضمن هذه الخدمات والتي جيب الاتفاق عليها بين الطرفين.[3]

رابعا: الرقابة الشرعية

من اجل ممارسة العمليات المالية الخاضعة للشريعة الإسلامية تم إلزام المصارف والمؤسسات المالية بإنشاء هيئة الرقابة الشرعية ام متكونة من ثلاثة (03) اعضاء من طرف الجمعية العامة.[4]

الفرع الثاني: سلبيات وايجابيات النظام20 –02

سنفصل في ايجابيات وسلبيات هذا النظام كما يلي:

أولا: ايجابيات النظام 02/20

قامت المصارف الأجنبية الربوية بفتح شبابيك الصيرفة الإسلامية قبل المصارف العمومية كمصرف الخليج الجزائر ومصرف ترست الجزائر، الا انه هاته المصارف كانت تعمل بدون وجود إطار قانوني وتنظيمي لشبابيك الصيرفة الإسلامية الى غاية صدور هذا النظام 20-02 الذي وضع وسطر الإطار القانوني والتنظيمي للشبابيك الصيرفة الإسلامية.[5]

لقد ركز هذا النظام على الالتزام الشرعي لاسيما من خلال الجهات الرقابية والهيئة الاولى هي الهيه الشرعية التي تعينها الجمعية العامة اما الثانية تمثل الهيئة الشرعية الوطنية المسؤولة عن تطوير الفتاوى المتعلقة بالمنتجات والخدمات المالية الإسلامية.

---

[1] - المادة 16 من النظام 20-02، مرجع سابق

[2]- المادة 18 من النظام 20-02، مرجع سابق

[3] - المادة 19 من النظام 20-02، مرجع سابق

[4] - بن عثمان بشير، كريم بن زينب، مرجع سابق، ص 347.

[5] - حاج علي امينة، بيدي عيساوي صورية، التحول الجزئي للعمل بالصيرفة الاسلامية في البنوك التقليدية بالجزائر، ورقة مقدمة ضمن كتاب جماعي بعنوان النظام 02-20 المحدد للعمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، دار ألفا للوثائق، الطبعة 01، 2023، ص 151.

وقام النظام 20-02 في السماح للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية بممارسة نشاط المنتجات الصرفية الإسلامية ضمن إطار قانوني حيث هذا النظام لقد جاء في طيات مواده للتحدث عن التمويل الاسلامي وليس التمويل التشاركي كما جاء في النظام السابق 18-02 الملغى بموجب المادة 23 من النظام 20-02.

اما المستوى التنظيمي فقد ركز النظام 20-02 ايضا بالالتزام بمعايير الشريعة الإسلامية من خلال فرض الفصل المالي والاداري بين النشاط المصرفي التقليدي والنشاط المصرفي الإسلامي داخل نفس المصرف وهو ما عزز وجود الشفافية بين الزبائن والمصرف.[1]

ثانيا: سلبيات النظام 20-02

لقد جاءت المادة 02 من النظام بمفهوم العملية المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الا ان هذا المفهوم جاء ناقصا حيث عرفت العملية المصرفية التي لا يترتب عنها تحصيل او تسديد الفوائد وهذا عامل مهم في المعاملات الإسلامية لكن لا يقتصر على هذا فقط وانما لابد ان يكتمل بان تكون هذه العمليات تتوافق مع مبادئ مع احكام الشريعة الإسلامية لكي يكون تعريف جامعا واشمل.[2]

كشف هذا هذا النظام ان المنتجات المصرفية الإسلامية تخضع لجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية في المصارف والمؤسسات المالية بما في ذلك الالتزام بتوجيهات قانون النقد والقرض وهذا قد يؤدي الى نزاعا بين الامتثال لأحكام الشريعة واحكام القانون المصرفي.[3]

كما جاء النظام 20-02 في المادة 15 منه بذكر الرقابة الشرعية كما ذكر سابقا، لكن لم يوضح لهذه المادة الية عمل هاته الهيئات الرقابية الشرعية على مستوى الفروع المصرفية، وهو ما يتطلب موجود مدقق الشرعي يقوم بالمراقبة والفحص والاطلاع على جميع العقود والخدمات المصرفية الإسلامية ودرجة مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وهذا لتفادي الثغرات في المراقبة والتدقيق.[4]

[1]- عقون سليم، جلال أمحمد، مرجع سابق، ص 53.

[2] - محمد لعناني، اسماء حوفاني، مرجع سابق، ص 130.

[3] -Bouakkaz naoual, Previous reference , p 08

[4] - المادة 15 من النظام 20-02

لقد جاءت المادة 07 من النظام 20-02 لتعريف المضاربة حيث استخدم هذا النظام مصطلح مقرض الاموال بدل رب المال، كما ان صيغ المضاربة والمشاركة يتم اقتسام الربح والخسارة الا ان في هذا النظام تكلم عن انقسام الربح فقط.[1]

لقد ترك النظام 20-02 غموض خاصة في تعاملات البنك المركزي مع شبابيك الصيرفة الإسلامية وهذا من خلال منحه لترخيص المسبق الذي لم يذكر في نظام كيفية منحه والمدة التي يقتضيها واسباب وكيفية سحب هذا الترخيص.

وكذلك لم يأتي هذا النظام في التفصيل في آليات الرقابية والإشرافية والتي يطبقها بنك الجزائر من نسب الاحترازية ونسب الاحتياط القانوني وهذا من اجل فتح المجال امام النوافذ الإسلامية لتوسيع نشاطها.[2]

نستخلص في الاخير ان صدور النظام 20-02 المؤرخ في 20رجب عام1441الموافق لـ 15مارس2020 والمتعلق بالعمليات المصرفية الإسلامية واجراء ممارستها في الجزائر خطوه ايجابية ومشجعة حيث فتحت الابواب امام المصارف الجزائرية سواء التقليدية او الإسلامية للعمل المصرفي الاسلامي وتوسيع نشاطه.[3]

ان هذه المواد الصادرة عن هذا النظام تبقى غير كافية فنحن نأمل لتأسيس صناعة مصرفية اسلامية قائمة بذاتها مستقلة تماما عن التقليدية اما بإصدار قانون خاص.

المطلب الثالث: التعليمة رقم 03-20 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات هو الخصائص التقنية لتنفيذها من قبل المصارف والمؤسسات المالية

لتسريع تنفيذ النظام 20-02 من قبل البنك المركزي وتكريس ما جاء فيه وتوفير البيئة القانونية التي يعمل فيها قام بإصدار التعليمة رقم 03-2020.

[1]- بوحيضر رقية، دراسة تحليلية للنظام 20-02 الخاص بشبابيك الصيرفة الاسلامية في الجزائر وعوامل تطويرها على ضوء التجربة الماليزية، مقال منشور في مجلة حوليات، المجلد 35، العدد 04، 2021، ص 417.

[2] - صافر وسام، موسوس مغنية، تنظيم علاقة النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية مع البنك المركزي بمقتضى النظام 20-02، ورقة مقدمة ضمن كتاب جماعي بعنوان النظام 02-20 المحدد للعمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، دار ألفا للوثائق، الطبعة 01، 2023، ص 101

[3]- آيت قاسي عزو رضوان، مطاري بهاء الدين، مسيليتي نبيلة، صيغ التمويل الاسلامي بدائل لطرق التمويل التقليدية، مجلة التنويع الاقتصادي، العدد 01، بدون سنة، ص 13.

الفرع الأول: قراءه عامة في التعليمة 03-2020 المؤرخة في 02افريل2020

ولقد جاءت هذه التعليمة لتعطي شرح تفصيلي لما ورد في النظام 20-02، وذلك بإعطاء تعريف للمنتجات الصيرف الإسلامية وتحديد الطرق والاجراءات والخصائص التقنية التي تعتمدها المصارف والمؤسسات المالية لتنفيذها.[1]

ولقد جاءت هذه التعليمة في 60 مادة وركزت في تفصيل المادة الرابعة من النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المعرف للعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وتحديد شروط تطبيقها من قبل المصارف والمؤسسات المالية وتحديد الاجراءات التقنية من اجل تنفيذها.[2]

الفرع الثاني: تقييم التعليمة 03-2020

حيث اكدت التعليمة من خلال المادة 02 على ضرورة الحصول على شهادة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية من قبل المصارف هو المؤسسات المالية قبل تقديم طلب الترخيص المسبق لدى البنك المركزي. [3]

ولقد حمل النظام 20-02 في طياته تعريف منتجات الصيرفة الإسلامية حيث خصص كل مادة من مواده تعريف لها الا ان التعليمة وبحكم طبيعتها التفصيلية فقد خصت لكل صيغة تمويل اسلامي مجموعة من المواد فصلت فيها جوانب تطبيق كل صيغه.[4]

فقد فصلت في المرابحة والمرابحة بالأمر بالشراء ومشارك بنوعيها الثابتة والمتناقصة وحتى المضاربة بنوعيها المطلقة والمقيدة والإجارة بنوعيها التشغيلية والمنتهية بالتمليك وكذا السلم والسلم الموازي والاستصناع الموازي[5] حيث خصصت مثلا عشرة (10) مواد من المادة 03 الى المادة 13 كلها تفاصيل تخص المرابحة ونفس الامر تقريبا بالنسبة لباقي المواد.[6]

---

[1] - أسامة بوشريط، احمد بن السليت، ثغرات النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية والتعديلات اللازمة له، ورقة مقدمة ضمن كتاب جماعي بعنوان النظام 02-20 المحدد للعمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، دار ألفا للوثائق، الطبعة 01، 2023، ص 166.

[2]- سليمان ناصر، تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص 337.

[3]- المادة 02 من التعليمة رقم 03-2020 المؤرخة في 02افريل 2020، المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات هو الخصائص التقنية لتنفيذها من قبل المصارف والمؤسسات المالية.

[4] - سليمان ناصر، تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 338.

[5]- بن عثمان بشير، كريم بن زينب، مرجع سابق، ص 342.

[6]- سليمان ناصر، تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 338.

ولقد اضافت التعليمة على تعريف صيغة المرابحة وتطبيقاتها تعريف المرابحة للآمر بالشراء وفق المادة التاسعة (09) حيث عرفها على انها العقد الذي يبرم بين المصرف والمؤسس المالية ويقتني بموجبه من الغير بخلاف الآمر بشراء او وكيله، وهذا بناء على طلب ومواصفات الآمر بشراء سلعة منقولة او غير منقولة بهدف بيعها له بسعر يساوي تكلفه شرائها مع هامش ربح متفق عليه مسبقا بين الطرفين.[1]

وقد تم تعريف المضاربة على انها عقد يقوم من خلاله المصرف او المؤسسة المالية المسمى مقرض الاموال (رب المال) راس المال الازم للمقاول (المضارب) الذي يقدم عمله في مشروع من اجل تحقيق الربح.[2]

ولكن من هذا التعريف نجد ان حقيقة المضاربة ليست قرضا حتى وان كانت تسمى في أحد تسمياتها القراض ورب العمل ليس مقرضا للأموال وهذا ما يخالف تعاليم الشريعة الإسلامية.[3]

ولقد حملت المادة 20 من التعليمة الخاصة بصيغة المضاربة ان المقاول هو الذي يتكفل بصفة كلية بإدارة اموال المشرع دون تدخل المصرف والمؤسسة المالية، [4]الا ان في الشطر الثاني من المادة تبين ان لابد على المصرف او مؤسسة المالية القيام بالرقابة على حسابات المضاربة والوثائق ذات صلة. الا انه كان لابد على المشرع ان يفصل في نوعيه الرقابة وجعلها رقابة بعدية وليس اثناء العمل لكن لكي لا يحدث تعارض بين الشق الثاني من المادة 20 عن شقها الأول.[5]

وجاءت المادة 44 من التعليمة في تعريف الاستصناع وفصلت في المادة 45 عن انه يجوز للمصرف او مؤسسه المالية بإبرام عقد ثاني مع المصنع لتصنيع المنتوج موضوع الاستصناع وأطلق عليه الاستصناع الموازي[6] كما لا يمكن للمصرف او المؤسسة المالية ابرام عقد مع شخص المعنوي الذي يمتلك صاحب الامر بنسبة 33% فأكثر من راس ماله وهذا تفاديا لشبهة بيع العينة تحت غطاء الاستصناع.[7]

---

[1]- حدرباش لمياء، المرابحة للآمر بالشراء في إطار النظام 20-02 والتعليمة 03-2020، مقال منشور في مجلة الفكر القانوني والسياسي، مجلد 07 العدد 01، 2023، ص 801

[2]- المادة 19 من التعليمة 03-2020، مرجع سابق

[3] - سليمان ناصر، تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص 339.

[4] - المادة 20 من التعليمة 03-2020، مرجع سابق

[5] - سليمان ناصر، تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 339.

[6] - المادة 45 من التعليمة 03-2020، مرجع سابق

[7] - سليمان ناصر، تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 339.

ولقد جاءت المادة 53 التي محتواها عن صيغة حسابات الودائع ان الموارد الموكلة للمصرف في شكل ودائع تحت طلب وودائع الادخار يمكن استثمارها من قبل المصرف في التمويل الاسلامي والشبابيك الصيرفة الإسلامية ملزم على ارجاع الاموال الى الزبائن بناء على طلبه بدون اي زيادة.[1]

ومن المعروف ان ودائع الادخار يتحصل بموجبها الزبون على نصيب من الارباح المحققة فلا يمكن القول كما جاءت المادة 53 انه يجب اعادتها الى الزبون بناء على طلبه وبدون زيادة.[2]

رغم التأخر كبير في ارساء نصوص قانونية تنظم العمل المصرفي الاسلامي وتطبيق قواعده الا انه سنة 2020 شهدت ميلاد نصوص مهمة لصناعة المصرفية الإسلامية حيث رأينا من خلال هذا المبحث النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 واهم ما جاء فيه من مواد واهم إيجابياته وسلبياته والذي ألغي بدوره النظام 18-02 الذي سبق له ان نظم المسألة لكن لم يطبق على ارض الواقع وبعدها جاءت التعليمة 03-20 المؤرخة في اثنين 02افريل2020 والتي زادت في تفاصيل التعامل بالصيرفة الإسلامية في الجزائر.[3]

المبحث الثاني: التحول الى الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

ان النجاح الذي عرفته الصيرفة الإسلامية شجع العديد من المصارف التقليدية العربية والإسلامية وحتى الغربية منها التحول الى الصيرفة الاسلامية والاخذ بالأسس والاعمال التي تقوم عليها، وعلى الاساس سنركز بهذا المبحث على التحول المصارف التقليدية الى المصارف الإسلامية وما هو واقعه على الساحة المصرفية الجزائرية

المطلب الاول: مفهوم التحول تحول ومبادئه

ظاهرة التحول التي عرفتها المصارف التقليدية الى المصارف الإسلامية لها اهمية كبيرة على مستوى كل المجتمعات العربية الإسلامية كانت او حتى الأجنبية وعلى هذا الاساس سوف نتطرق الاساسيات في هذا الموضوع كما يلي.

[1] - المادة 53 من التعليمة 03-2020، مرجع سابق

[2] - سليمان ناصر، تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 340.

[3] - ميلود بن حوحو، مرجع سابق، ص84.

الفرع الأول: مفهوم التحول

يعرف التحول بانتقال المصارف التقليدية الى العمل المصرفي وفق الشريعة الإسلامية بعد ان كان جميع تعاملاته تعتمد على الربا،[1] أي يعتمد هذا التحول على التخلي عن المعاملات المالية المخالفة الى قواعد الشريعة الإسلامية وتبني الأعمال الموافقة لها وهذا استنادا الى مجموعة من الاجراءات الإدارية الشرعية وحتى القانونية. وحتى تصبح الاعمال التي يقوم بها المصرف التقليدي وانشطته خاضعة لقواعد واسس الشريعة الإسلامية. [2]

كما يمكن اعطاء مفهوم تكميلي على انه رغبة المصارف التقليدية الى تقديم خدمات ومنتجات اسلاميه وذلك اما بطريقه كليه من خلال الغاء جميع العمليات المصرفية القائمة على مبدا الربا وحل محلها العمليات المصرفية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية او بطريقه جزئية من خلال اشراك العمليات المصرفية الإسلامية الى جانب المنتجات والخدمات التقليدية.[3]

وفي الاخير يمكن تقديم مفهوم شامل التحول المصرفي حيث يعبر عن الانتقال الشامل او الجزئي من الصيرفة التقليدية المبنية على الربا الى الصيرفة الاسلامية تقوم على مبادئ المشاركة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.[4]

الفرع الثاني: مبادئ التحول نحو الصيرفة الإسلامية

لكي يضمن المصرف التقليدي الذي يرغب في تحويل فروعه وادارته للعمل المصرفي الإسلامي لابد من الاخذ بمجموعة من المبادئ أهمها:

[1] - يدو محمد، سياخن مريم، دور البنوك المركزية في تفعيل التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية مع الاشارة للتجربة السعودية، مقال منشور في المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية ، العدد 07 ، 2017 ،ص 349

[2] - يدو محمد، سياخن مريم، مرجع سبق ذكره،ص 349

[3] - سليم موساوي، المصرفية الاسلامية في الجزائر مبررات التحول ومتطلبات النجاح، مقال منشور في مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 07 العدد 01، 2018، ص 201-202

[4] - رشام كهينة، تحول البنوك التقليدية الى البنوك الاسلامية الاليات والمعوقات، مقال منشور في مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 03، 2016 ص 101

اولا: اعداد استراتيجية واضحة للتحول

حيث يتعين على مجلس الإدارة وضع خطه استراتيجية للتحول وذلك من خلال العمل على فصل الاموال والمواد الربوي عن غيرها من الموارد،[1]حيث يتم اعداد هذه الخطة من قبل خبير بالنظام المالي والاسلامي، وتتوفر هذه الاستراتيجية على مجموعة من الامور:[2]

✓ اعداد جدول زمني يعمل ضمن المنهج الجديد يقره خبير في مجال النظام المالي والإسلامي وهذا للانتهاء من العمل الربوي وذلك يكون تدريجيا الى حين يتم عن الاعلان عن التحويل الكلي لمصرفه الاسلامي.[3]

✓ تقديم مختلف الخدمات المالية بطريقه مشروعة وهذا بعدم اخذ الفوائد على الخدمات المقدمة والانشطة كما يجب تصفيه اثار العمليات التقليدية التي كان يقوم بها المصرف قبل التحول سواء كان مع الافراد او المصارف والبنك المركزي، وايقاف توظيف الاموال بطريقه التقليدية عن طريق الفوائد واحلال محلها صيغ التمويل المختلفة من مشاركة ومرابحة وغيرها من صيغ التوظيف.[4]

ثانيا: اعداد تكوين لتدريب العاملين

باعتبار ان العمل المصرفي الجديد يتطلب احتياجات خاصة تختلف عن العمل المصرفي التقليدي ولهذا يستلزم على ادارة المصرف بعد التحول توفير مختلف تكوين والمعطيات للموظفين لقيام بواجبهم وهذا من خلال:

✓ توضيح القواعد والنظم التي يعمل بها العمل المصرفي الإسلامي.

✓ لابد من التوعية بوجود رقابة شرعية التي تضبط العمل المصرفي الاسلامي في الطريق الصحيح.

✓ تصميم واعداد برامج تدريبيه وتكوين لمواجهة النقص في المعارف والمهارات من خلال ورشات

✓ العمل على المدى الطويل والقصير.[1]

---

[1] - شرون عز الدين، أليات تحول البنوك التقليدية الى اسلامية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 07، 2017، ص 183

[2] - بوقطاية سلمى، مازاري عبد الحفيظ، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية الى بنوك اسلامية في الجزائر، مقال منشور في مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04 العدد 02، 2018، ص 289.

[3] - رابحي بو عبد الله، دراسة تجربة البنك الاهلي التجاري السعودي في مجال التحول من الصيرفة التقليدية الة الصيرفة الاسلامية، مجلة ابحاث المجلد 06 العدد 01، 2021، ص 248

[4] - بو عبد الله بطاهر، نماذج تحول البنوك التقليدية للعمل في مجال الصيرفة الإسلامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، 2022 -2023، ص 89.

ثالثا: تعيين هيئة رقابية استشرافية

لابد من تعيين هيئة رقابية تشرف على العمل المصرفي الإسلامي والبحث في جميع اعماله،[2] وتقوم هذه الهيئة بالإشراف على اعمال الفروع المحولة وتدقق في شرعية المنتجات المصرفية الاسلامية من صيغ التمويل وصناديق الاستثمار والزامية التدقيق حول الفصل المالي والمحاسبي عن اعمال المصرفية التقليدية كما يتطلب الامر تعيين مدقق شرعي داخلي يكون همزة وصل بين الهيئة الرقابية الشرعية والوحدات الادارية التنفيذية الذي يقيس مدى الالتزام الذي تعتمده الوحدات المحولة لتنفيذ قرارات الهيئة الشرعية.[3]

رابعا: مرحلية التطبيق

الواقع العملي للتحول نحو الصيرفة الاسلاميه يتطلب التدرج في التطبيق [4]حيث لا يمكن في فترة وجيزة انجاح عملية التحول فهذا راجع لتشابك العملية وطبيعتها فهي متعددة الاطراف ويحكم هذا التشابك وحدات رقابية لا يمكن التعامل معها دفعة واحدة.[5]

خامسا: الاستمرارية

ان التحول من العمل في النشاط التقليدي القائم على مبدأ الربا الى النشاط الاسلامي يعمل وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية ليس بالامر هين فهو يتطلب وقتا وجهودا ولكن لابد من الاستمرار الى انجاح هذا التحول على أكمل وجه.[6]

و الشكل التالي يختصر هاته المبادئ كما يلي :

---

[1] - بن ثابت علال، بوفاتح بلقاسم، تحول البنوك التقليدية للبنوك اسلامية: مدخل نظري، قراءة في المعيار الشرعي رقم 06 مع دراسة حالة بنك الكويت الدولي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الؤتمر تيبازة الدولي للمالية الاسلامية بعنوان التحول الى الصيرفة الاسلامية في الجزائر الاسس والآليات، لا توجد صفحة

[2] - شرون عز الدين، مرجع سابق، 183

[3] - رابحي بو عبد الله، مرجع سابق، ص 249.

[4] - شرون عز الدين، مرجع سابق، ص183.

[5]- رابحي بو عبد الله، مرجع سابق، ص 249.

[6] - بوقطاية سلمى، مازاري عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 290

الشكل رقم (01): مبادئ التحول



المصدر: بن زكورة العوينة، مرجع سابق، ص 245.

المطلب الثاني: انواع ومداخل التحول الى صيرفة اسلامية

يعكس نوع التحول الاسلوب المعتمد من طرف المصرف التقليدي والذي يساعده في العمل المصرفي المتوافق مع احكام وضوابط الشريعة الإسلامية وفيما يلي سنعرض انواع ومداخل التحول الى مصرف الاسلامي كما يلي:

الفرع الاول: انواع التحول الى المصرف الإسلامي

أولا: التحول الكلي

ويكون هذا النوع من التحول من خلال القيام بمختلف الاعمال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتخلي عن الانشطة والخدمات التي كانت تقدم مع الفوائد.[1]

ويكون التعامل على اساس المشاركة في المخاطر والارباح والتركيز على تمويل المشاريع والاصول والسلع والخدمات بدلا من التعامل بقروض ذات فوائد، ويعتبر الاسلوب الاصح والانسب للتخلص من المعاملات الربوية.[2]

ويكون هذا التحول دفعة واحدة بقرار من السلطة السياسية والسلطة النقدية كما يكون دافع التحول وفق مبدأ التدرج في التطبيق.[3]

حيث تقوم اداره المصرف بإعلان نيتها في التحول الكامل وذلك وفق خطة زمنية معلنة ومحددة.[1]

[1] - مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية الى مصارف اسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد جامعة حلب، 2014، ص 23

[2] - معارفي فريدة، استراتيجية تحول البنوك التقليدية الى بنوك اسلامية، دراسة استشرافية للعمل المصرفي في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 63

[3] - مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الاسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي، كلية الاقتصاد جامعة مصر الدولية، 2006، ص 98

ثانيا: التحول الجزئي

في هذا النوع من التحول يتم تقديم خدمات ومنتجات التمويل الاسلامي في ظل النظام المصرفي التقليدي، [2]حيث تقدم من خلال فروع وادارة المصرف التقليدي ولا ينوي هذا الاخير الى التحول الكلي [3]بينما يقوم بتحويل فرع من فروعه براس مال راجع كلية الى المصرف التقليدي او فتح فرع جديد للعمل المصرفي الاسلامي يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية كنموذج مصغر للمصرف الاسلامي يكون مستقل ماليا ومحاسبيا.

والعمل حسب هذا الاسلوب يكون بطريقه تسلسلية وجزئية إذا نجح المصرف التقليدي في ذلك يعممها بشكل كلي، وهذا إذا كانت له آفاق في ذلك.[4]

الفرع الثاني: مداخل التحول نحو الصيرفة الإسلامية

يتفرع من انواع التحول (الكلي والجزئي) مجموعة من المداخل، وهو الاسلوب الذي اعتمده المصرف التقليدي في تقديم خدمات التمويل الاسلامي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ويرجع هذا الاسلوب الى الهدف المراد تحقيقه من التحول. وفما يلي عرض اهم مداخل التحول.[5]

---

[1] - محيريق عدنان، التحول نحو الصيرفة الاسلامية مع الاشارة الى حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء 02، 2017، ص 59

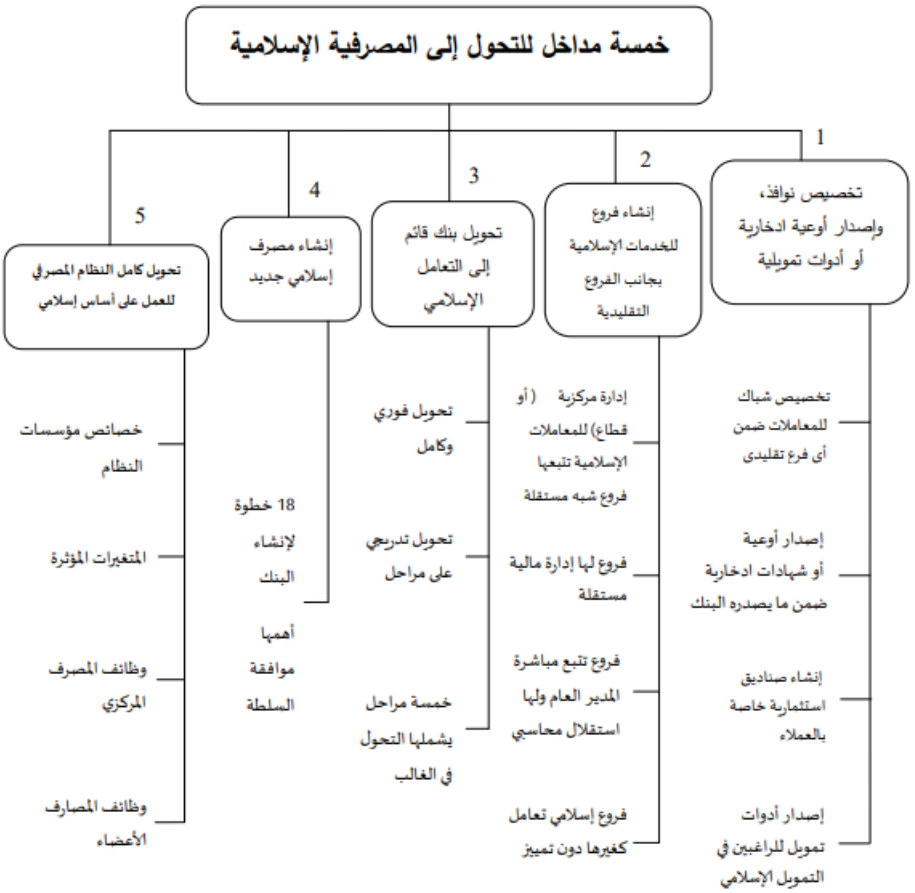
[2]- مريم سعد رستم، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3] - محيريق عدنان، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[4] - معارفي فريدة، مرجع سابق، ص 63

[5] - مريم سعد رستم، مرجع سابق، ص 25.

الشكل رقم (02): مداخل التحول في المصارف التقليدية



Source : Bouaita Abderrezzak, Benahcene Ahsan Salaheddine, Theoritical foundations of the Conversion Towards the Islamic Banking System, Journal of International Economy &Globalization, Vol (02), No (01), 2019, p6

المطلب الثالث: دراسة تجربة المصرف الوطني الجزائري BNA في التحول الى الصناعة المصرفية الإسلامية

بعد صدور النظام 20 02 المؤرخ في 15 مارس 2020 قام بنك الجزائر بمنح تراخيص لجميع المصارف العمومية العاملة في الجزائر، وهذا لتسويق الخدمات المصرفية الإسلامية، ومن بين هذه المصارف مصرف الوطني الجزائري محل الدراسة والذي سنتطرق للصيغ التمويل الإسلامي المقدمة من طرفه وتقييمها مقارنة بالتمويل التقليدي.

الفرع الأول: تقديم المصرف الوطني الجزائري BNA

تم انشاء المصرف الوطني الجزائري في 13 جوان 1966، ويعتبر اول مصرف تجاري وطني حيث مارس كافة نشاطات المصرفية الشاملة واهم هذه النشاطات تمويل القطاع الزراعي.

ثم اعادة هيكلة المصرف الوطني الجزائري وهذا من خلال انشاء مصرف جديد يهدف الى تمويل قطاع الفلاح وهو مصرف الفلاحة والتنمية الريفية.

وبالتاريخ 05 سبتمبر 1995 يعتبر مصرف الوطني الجزائري اول مصرف تحصل على اعتماده.

ولقد رافق زبائنه من كل الفئات او شرائح المجتمع سواء كانوا افراد او مؤسسات او مهنيين هذا ما جعله اليوم أكثر المصارف الفعالة في الساحه المصرفية فهو وصل الى 2.6 مليون زبون لسنة 2021.[1]

وتعتبر تجربة المصرف الوطني الجزائري اول تجربه ادماج الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر، بقرار من الهيئة الشرعية الوطنية لإفتاء لصناعة المالية الاسلامية وشهادة المطابقة الشرعية.[2]

حيث حصل على ترخيص لتسويق المنتجات الصيرفة الإسلامية يوم الخميس 2020/7/30 وقام في 04 اوت 2021 بالتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، ليكون اول مصرف عمومي في الجزائر يحتضن هذا النوع من التمويل.[3]

حيث يتكون من تسع (09) وكالات مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية و68 شباك اسلامي موزعة على التراب الجزائري، كم يقدم البنك الوطني تسعة (09) منتجات إسلامية موجهه للتمويل الافراد والمهنيين والمؤسسات اقتصادية.[4]

وتنقسم هذه المنتجات المالية الى خمس منتجات لتستقطب لزبائن وهي:

- ✓ الحساب الاسلامي تحت الطلب،
- ✓ الحساب الجاري الاسلامي،
- ✓ حساب التوفير الاسلامي للشباب،
- ✓ وحساب الاستثمار الاسلامي الغير مقيد،
- ✓ حساب التوفير الإسلامي،

واربعة منتجات للتمويل وتتمثل في المرابحة العقارية، المرابحه لتجهيزات، المرابحة للسيارات، وكذا الإجارة.[1]

[1] - موقع مصرف الوطني الجزائري BNA: https://www.bna.dz/

[2] - جزار بديعة اميمة ، بشيكر عابد ، التحول نحو التمويل الاسلامي لإدماج الصناعة المصرفية الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية ، دراسة تطبيقية على البنك الوطني الجزائري بوكالة شلف ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 18 ، العدد 29 ، 2022 ،ص 252.

[3] - سليمة بن زكة ، عز الدين شرون ، واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر دراسة تقييمية ، مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد 10 ن العدد 02 ، 2022 ، ص 296

[4] - موقع مصرف الوطني الجزائري BNA : https://www.bna.dz/

وهذا ما يؤكد ان المصرف الوطني الجزائري يسعى جاهدا لتوسيع وتبني تطوير معاملات الصيرفة الإسلامية.[2]

الفرع الثاني: صيغ التمويل الإسلامية المقدمة من طرف المصرف الوطني الجزائري

أولا: منتجات التمويل الإسلامي الموجه للأفراد

1-المرابحة لاقتناء السيارة:

وهي نوع من التمويل الاسلامي الذي يسمح للأفراد بشراء سيارة وفقا للمبادئ الشريعة الإسلامية حيث يقوم المصرف بشرائها من الوكيل حسب رغبة الزبون ثم يقوم بإعادة بيعها الى الزبون وبهامش ربح متفق عليه مسبقا ويتم الاستفادة من التمويل يصل الى 85% يتراوح بين 12 و60 شهر.

2-المرابحة لاقتناء منزل:

ويقوم المصرف بموجبها على اقتناء منزل واعاده بيعه للزبون بهامش ربح متفق عليه والأشخاص المستفيدة منه لابد ان تكون من جنسية جزائرية ولا تقل أعمارهم عن 70سنة ولهم دخل ثابت ومنتظم لا يقل عن 40,000 دينار جزائري، والاستفادة من هذا النوع من التمويل قد تصل الى 90% من قيمة العقار لمدة تصل الى 40 سنة.

3-مرابحة لاقتناء التجهيزات

وهو عقد يقوم على اساسه المصرف بشراء تجهيزات مختلفة من الموردين المحليين ثم يعيد بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه والدفع يكون بموجب اقساط ثابتة ويقوم بالتعامل بهذا النوع من التمويل الاشخاص الذين لا تتجاوز اعمارهم 70 سنة ولهم دخل شهر ثابت لا يقل عن 20,000 دينار جزائري.

ثانيا منتجات التمويل الاسلامي الموجهة للمهنيين والمؤسسات

1-حساب التمويل الاسلامي الغير المقيد CIINR

وهو حساب يرتكز على مبدا المضاربة من خلال تقسيم الخسائر والارباح حيث يسمح هذا النوع من الحساب في استثمار الاموال المودعة لدى المصرف في مشاريع تمويلية، ويتم توزيع الارباح بين المصرف والزبائن وفق اتفاقية مبرمة مسبقا والأشخاص التي تستفيد من هذا النوع من حسابات هم الاشخاص ذوي المهن الحرة

[1] -بن السيلت نصيرة ،تبني البنوك التجارية التقليدية للمعاملات المصرفية الاسلامية ، ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2022 ، ص 172

[2] - سليمة بن زكة ، عز الدين شرون ، مرجع سابق ، ص 296.

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم اختيار مدة الايداع التي تتراوح ما بين 06 الى سته 60 شهر قابلة للتجديد.

2- التمويل بالإجارة

الإجارة وهو العقد خيار الشراء أي يمكن ان تنتهي بالتمليك حيث يسمح هذا النوع من التمويل بالشراء المصرف التجهيزات والآلات الى الزبائن ويؤجره لهم مع اختيار تمليكه عند نهاية فترة التأجير في المقابل يقوم الزبائن بدفع قيمة الاقساط المتفق عليها مسبقا.

3- مرابحة الاستغلال

وهو تمويل قصير اجل حيث يقوم الزبون من خلاله بشراء المواد الأولية والمنتجات المصنعة والنصف المصنعة لنشاطه التجاري وهو موجه الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يقوم البنك بشراء مختلف المواد واعادة بيعها بهامش ربح متفق عليه ويمكن ان يصل التمويل الى 80% من سعر السلعة، ويضع المصرف في تصرف الزبائن مستشارين م لمساعدتهم في اتخاذ القرار الصحيح في ممارسته نشاطهم.

4-المرابحة للاستثمار

وهو تمويل متوسط وطويل الاجل حيث يقوم المصرف ببيع اصل مالي معين عقار، معدات لزبونه وتكون تكلفه الشراء وهامش ربح من العملية معروف للطرفين مسبقا، وهذا النوع من التمويل موجه للمؤسسات والتجار الذين يملكون كيان تجاري، ويمكن التمويل بأقساط لكل ربع سنوي ثابت و تصل الى سبع (07) سنوات ثابتة، وقد تصل نسبه التمويل الى 70% من السعر الاصل.[1]

الفرع الثالث: دراسة حالة وكالة حسين داي التابعة لمصرف الوطني الجزائري خلال الفترة من شهر اوت 2020 الى غاية شهر مارس 2021

وكالة حسين داي تحت رقم 635 الواقعه في 8 شارع عمار مكيد حسين داي الجزائر، وهي وكالة مخصصة للصيرفة الاسلامية تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية باستعمال مجموعة من الصيغ التقليدية والكلاسيكية.

1 - موقع مصرف الوطني الجزائري BNA: https://www.bna.dz/

وفي 16 سبتمبر 2021 قام المصرف الوطني الجزائري بتحويل الوكالة لتقديم حصريا خدمات التمويل الاسلامي بعدما كانت تحتوي على نافذة إسلامية فقط والذي تزامن هذا التحول مع إطلاق المصرف الوطني الجزائري منتج جديد خاص بالسكن وقد أطلق عليه اسم الإجارة العقارية المنتهية بالتمليك.[1]

أولا: تطور صيغ التمويل التقليدية والإسلامية داخل الوكالة من اوت 2020 الى مارس 2021

تم تقديم لنا مختلف المعطيات التي تبين لنا مختلف الصيغ المعتمدة في وكاله حسين داي التقليدية والإسلامية وهذا قبل ان تصبح وكالة خاصة بالتمويل الاسلامي، وعلى اساس هذه المعطيات سوف نقوم بدراسة وتحليل مختلف ما جاء فيها.

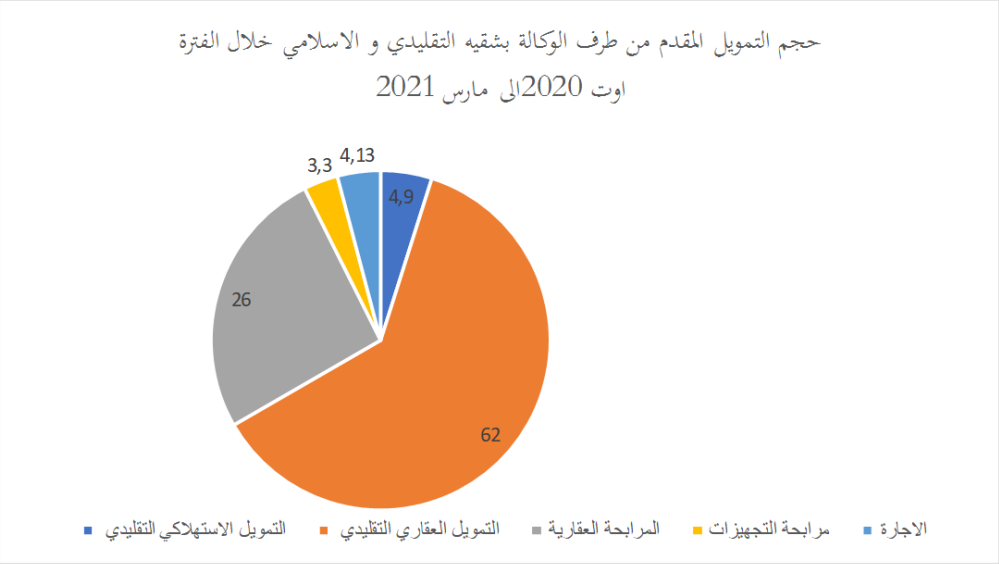
الجدول رقم (01): حجم وأنواع الصيغ التقليدية والإسلامية الممنوحة من طرف وكالة حسين داي التابعة للمصرف الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة من اوت 2020 الى مارس 2021(الوحدة دج)

	التمويل التقليدي		التمويل الاسلامي		
التمويل / الفترة	التمويل الاستهلاكي	التمويل العقاري	المرابحة العقارية	مرابحة التجهيزات	الاجارة
اوت2020	–	-	-	530.000,00	-
سبتمبر 2020	870.000,00	21.878.230,00	6.300.000,00	663.660,00	-
أكتوبر 2020	-	-	-	-	-
نوفمبر2020	-	29.500.000,00	7.387.000,00	360.000,00	2.851.200,00
ديسمبر2020	-	9.880.000,00	5.950.000,00	226.800,00	-
جانفي2021	370.000,00	6.880.000,00	-	1.330.881,00	-
فيفري 2021	807.000,00	7.400.000,00	-	–	-
مراس2021	3.370.000,00	–	8.579.000,00	543.150,00	-

المصدر: من اعداد الباحثة حسب المعطيات المقدمة من طرف وكالة مصرف الوطني الجزائري

1 – البنك الوطني الجزائري يدشن أول وكالة للصيرفة الإسلامية بحسين داي، مقال منشور الكترونيا يوم 16 سبتمبر 2021 وتم الاطلاع عيه يوم 2021/11/21 انظر:-https://www.aps.dz/ar/regions/112550-2021-09-16-14-06-43?tmpl=component&print=1

الشكل رقم (03): حجم وأنواع الصيغ التقليدية والإسلامية الممنوحة من طرف وكالة حسين داي التابعة للمصرف الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة من اوت 2020 الى مارس 2021



المصدر: من اعداد الباحثة حسب المعطيات السابقة

من خلال الجدول المذكور أعلاه والدائرة النسبية نلاحظ ان الزبائن على مستوى الوكالة هم زبائن مهنيين ومؤسسات صغيرة ومتوسطة بغض النظر عن نوعيه التمويل سواء كانت تقليدي او اسلامي وهذا راجع لارتفاع نسبه القروض الممنوحة للعقار الذي وصل بنسبه 26% مقارنه بباقي صيغ التمويل المختلفة.

من خلال تحليل النسب المستخرجة نجد ان التمويل التقليدي مازال مسيطر على مستوى الوكالة دائما حتى على مستوى المصرف الوطني الجزائري حيث بلاغ 66.9% من اجمالي التمويل الإسلامي داخل المصرف الوطني الجزائري.

رغم حداثة واقعة الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر وخاصه المصرف الوطني الجزائري الا انه خطى خطوات عظيمة في ارساء قواعدها على مستوى وكالاته المختلفة، حيث قام بفتح تسعة (09) وكالات مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية و68 شباك اسلامي موزعة على مستوى التراب الجزائري وهذا ما يؤكد ان المصرف الوطني الجزائري BNA يسعى جاهدا لتوسيع وتبني تطوير معاملات الصيرفة الإسلامية.

قمنا من خلال هذا المطلب بدراسه تبني المصارف التقليدية العمومية للعمل المصرفي الاسلامي وسلطنا الضوء على المصرف الوطني الجزائري (BNA) الذي كانت الخطوات الاولى للتحول الى العمل المصرفي الإسلامي قد خطت عنده، وهذا بجعل بعض الوكالات التابعة له كالوكالة التي كانت محل الدراسة وكالة

حسين داي تحت رقم 635 تنتهج ميدان الصناعة المصرفية الإسلامية والتخلي تمام عن الصيرفة التقليدية وهذا راجع الى طلب الجمهور الى هذا النوع من الخدمات المصرفية الخالية من الربا.[1]

المبحث الثالث: واقع النوافذ الإسلامية في الجزائر

تعتبر النوافذ الإسلامية في الجزائر من اهم المواضيع التي تعيشها اليوم المصارف التقليدية وهذا راجع لتركيز هاته الاخيرة وتوجهها نحو المنتجات المصرفية الإسلامي كما ان النظام المصرفي والمالي الاسلامي ليس كغيره من الانظمة فهو له خصائصه والإطار الخاص الذي يستمد وضعيته من الشريعة الإسلامية فنحن بحاجه الى دراسة واقع انشاء النوافذ الإسلامية في الجزائر من خلال مفهومها وفق النظام المصرفي الجزائري وكذا اهم خصائصها وتقييم تجربتها على المستوى المصارف التقليدية.

المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية

ان الإحاطة بمفهوم النوافذ الإسلامية يجب علينا اولا تعرف على مفهومها العام ثم اسقاط مفهومها وفقا للتشريعي الجزائري.

الفرع الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية

أولا: المفهوم العام للنوافذ الإسلامية

هناك تسميات مختلفة لمفهوم النوافذ الإسلامية او الشبابيك الإسلامية ليعرفها البعض على انها احدى الفروع التابعة الى المصارف التقليدية، وتقوم بجميع الاعمال المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.[2]

ويمكن تعريف النوافذ الإسلامية على انها يقوم المصرف التقليدي بإنشاء حيز او قسم في مقره الرئيسي او أحد فروعه يكون عملها متخصصا في المنتجات المالية الإسلامية دون غيرها وهدفها هو تلبيه حاجيت عملائها الذين يريدون التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي، وتكون تلك النوافذ متخصصة في بيع المنتجات المالية التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية لا غير.[3]

---

[1] - موقع مصرف الوطني الجزائري BNA: https://www.bna.dz/

[2]- جيلالي بن فرج عبد القادر، طهراوي دومة علي، الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتوجهات اعتمادها لدى البنوك العمومية، ورقة مقدمة ضمن كتاب اعمل الملتقى العلمي الوطني الأول حول الصيرفة الإسلامية بين التنظير والتطبيق، يوم 22جانفي 2020، دار النشر المدرسة العليا للتجارة القليعة الجزائر، الطبعة الأولى، 2020، ص 151.

3 – جعفر هنّي محمد، نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليديّة كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلاميّة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الاقتصادية، العدد 12، 2017، ص 95.

وقد عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية على انها جزءا من مؤسسة مالية تقليدية قد تكون فرعا او وحدة متخصصة. وهذه المؤسسات تقوم على ادارة المال (حسابات الاستثمار) والتمويل والاستثمار المتفق مع احكام الشريعة ومبادئها مع الالتزام بفصل الاموال كما انها تقدم خدمات التكافل او اعاده التكافل.[1]

ثانيا: مفهوم النوافذ الإسلامية وفق التشريع الجزائري

لقد جاء النظام 18-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية التشاركية في الجزائر والملغى بتعريف النوافذ الإسلامية تحت المادة الخامسة (05) منه حيث كانت تسمى حينها بالشبابيك المالية التشاركية على انه " يقصد بالشباك المالية التشاركية دائرة ضمن مصرف معتمد او مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية موضوع هذا النظام" [2]

ووفقا للمادة سبعة عشر (17) من النظام 02/20 الذي ألغي النظام 18-02 من خلال مادته 23، حيث قام بتعريف شباك الصيرفة الإسلامية بانها "هيكل ضمن مصرف او مؤسسة مالية مكلف حصريا بخدمات مالية اسلامية ويجب ان يكون الشباك المصرفي الاسلامي مستقلا ماليا عن الهياكل الاخرى التابعة للمصرف او المؤسسة المالية."[3]

الفرع الثاني: خصائص النوافذ الإسلامية

النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية لديها مجموعة من الخصائص تمتاز بها عن غيرها من المصارف المستقلة او حتى الفروع التابعة لمصارف التقليدية ويمكن تلخيص هذه خصائص فيما يلي :

أولا: خاصية وطبيعة عمل النوافذ الإسلامية التي تعتمد في عملها على مبادئ الشريعة الإسلامية[4]

ثانيا: تقوم النوافذ الإسلامية بتقديم صيغ التمويل الاسلامي المختلفة كالمشاركة والمضاربة على خلاف المصرف التقليدي الذي يقوم بتقديم القروض الربوية.[5]

---

1 – غراب حنان، خروبي لقواس أحمد، صيغ التمويل البنكي الإسلامي المتاحة في النوافذ الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة لعينة من الدول ذات التمويل الإسلامي من 2013-2020، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05 العدد 02، 2022، ص 624.

[2] - المادة 05 من النظام 18-02، مرجع سابق.

[3] - المادة 17 من النظام 20-02

[4] - عباسي آسية، النوافذ الإسلامية مدخل للتحول نحو الصيرفة الإسلامية، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد03، العدد 01 2023، ص 46

[5] - رقيق برة حمزة، ثامر أسامة، النظام المصرفي الإسلامي وواقع فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، مداخلة (عنوان الملتقى غير موجود) 2022، ص 10

ثالثا: يجب ان تكون النافذة الإسلامية للمصرف التقليدي مستقلة ويكون لها قسم مالي خاص مكون من موظفين تابعين الى قسم النافذة الإسلامية على غير المصرف التقليدي، وان لا تتأثر بأعمال المصرف التقليدي اي انه لا يمكن ان يجبرها الاخير على تطبيق اي نوع من المعاملات الغير الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.[1]

رابعا: بالإضافة الى الرقابة المصرفية والرقابة المالية، فالنوافذ الإسلامية تخضع الى الرقابة الشرعية وتكون مستقلة تختص بمراقبة مختلف الاعمال والأنشطة التي تقوم بها النافذة الإسلامية [2]، وتقوم بالتأكد من ان جميع المنتجات والمعاملات الخاصة بالنوافذ الإسلامية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتتكون لجنة الرقابة الشرعية من ثلاثة علماء شرعيين على الاقل، لديهم خلفيه شرعية ولديهم معرفة عن النظام الاقتصادي الحديث والقانون، كما انها تكون حره في اتخاذ القرار اي مستقلة ولا يتدخل بها المصرف التقليدي.

خامسا: من الضروري ان يكون للنافذة الإسلامية حساب منفصل لحفظ السجلات عن السجل المصرفي التقليدي حيث يجب فصل الموارد التي يتم استثمارها من قبل النافذة الإسلامية للمصرف التقليدي عن موارد الخدمة التقليدية بسبب تجنب الربا، وبالتالي هناك حاجة الى نظام تسجيل منفصل للنافذة يضمن فصل مصادر واموال الناس الإسلامية عن مصادر واموال المصرف التقليدي.[3]

المطلب الثاني: دوافع متطلبات فتح وتطوير النوافذ الإسلامية في الجزائر

تعتبر عملية فتح النوافذ الإسلامي في المصارف التقليدية مرحلة اساسية تنفتح على تفعيل الصيرفة الإسلامية وخاصة بعد صدور النظام 20-02 الخاص بالعمليات المالية للصيرفة الإسلامية وانحياز شريحة معتبرة من المجتمع الجزائري للتعامل بالصيرفة الإسلامية كبديل شرعي للعمل المصرفي التقليدي، وعلى هذا اساس سوف نتطرق في هذا المطلب الى معرفه اهم دوافع او متطلبات لفتح وتطوير النوافذ الإسلامية في الجزائر.

[1] -. Shamsalden. Aziz Salh, Islamic Windows of the Conventional Banks: Challenges and Solutions, 4th International Legal Issues Conference, 2019, p 02

[2] - عبير مزغيش، محمد عدنان بن ضيف، الناظام القانوني لشبابيك الصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 14، العدد29، 2022، ص 49.

[3] - Shamsalden. Aziz Salh, Previous reference, p3

الفرع الأول: دوافع فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية

هناك مجموعة من الاسباب والدوافع التي ادت الى فتح النوافذ الاسلامية وتطويرها في المصارف التقليدية وهي تختلف من مصرف الى اخر، لكن هناك مجموعة من الاسباب التي يشترك فيها جميع المصارف التقليدية وهي:

أولا: دوافع عقائدية ودينية

1-تعتمد المصارف الإسلامية في تعاملاتها المالية على الشريعة الإسلامية وهذا ما يعني ان لها استراتيجية تختلف تماما عن المصارف التقليدية بحيث تعتمد على مبدأ الاستخلاف ان المال هو ملك لله عز وجل وللإنسان بالوكالة، والعمل بأوامر الشريعة الإسلامية من العقائد الدينية وجزءا من الايمان وترك الربا والتخلص منها هو من اهم الدوافع التي أدت بالمصارف التقليدية الى تبني فكرة انشاء النوافذ الإسلامية داخلها.[1]

2- تطور وتعاظم الوعي الديني الذي كان له دور مهم في التوسع لاستخدام المنتجات المالية الإسلامية التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية بتحريم الربا وهذا ما شكل تراجع عن استعمال المنتجات الخدمات التقليدية التي تقدمها المصارف التقليدية الربوية.[2]

ثالثا: دوافع اقتصادية

1 – تداعي الازمات: حيث تفاقمت الازمه النفطية سنه 2014 مما ادى الى تراجع مداخل الا اقتصاد الوطني الذي يعتبر اقتصاد ريعي ومجمل اراداته نفطية التي تشكل 90%.

بالإضافة الى فيروس كوفيد 19 عام 2020 الذي ادت الى تراجع وتدهور النشاط الاقتصادي للبلد وفي ظل هذه الظروف قامت الجزائر بتوسيع نقاط تعبئه مدخراتها باللجوء الى الصيرفة الإسلامية في استخدامها والاستفادة مما توفره هذه الأخيرة من خدمات ماليه ومنتجات تدعم بها الاقتصاد الوطني وتنعشه.[3]

[1] - قويدري محمد، طرقاية سعاد، النوافذ الإسلامية كالية للتحول نحو المصرفية الإسلامية، حالة الجزائر، ورقة مقدمة في الكتاب المطبوع " العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر تقييم الماضي ومتطلبات النجاح، الطبعة الأولى، 2022، ص 193.

[2] - جعفر هني محمد، مرجع سابق، ص 96.

[3] - سليمة بن زكة، عز الدين شرون، ص 295.

02- عوائد عمليات التمويل الاسلامي مقارنه بأرباح او عوائد عمليات التمويل التقليدي حيث شهدت هذه الأخيرة تراجعا في معدلاتها ادت الى فتح نوافذ اسلامية من اجل تعظيم الارباح وتحقيق نتائج اعلى نسبيا مما يحصلون عليه في المصارف التقليدية.[1]

03- تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري حيث إن أسلوب التمويل الإسلامي من أحسن الاساليب واهمها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقادرة على تغطيه احتياجاتها، حيث يذهب بالتمويل من اسلوب الضمان والعوائد الثابتة الى اسلوب المخاطرة والمشاركة والغنم بالغرم وهنا يكون قد حقق معيار العدل بين الاطراف فلا يربح طرف على حساب طرف اخر كما هو في التمويل التقليدي الذي يحتمل في اسلوبه على الربا المحرمة شرعا.[2]

04- تحول نظرة المصارف التقليدية لفكرة تبني او انشاء النوافذ الإسلامية على مستواها نتيجة وجود كتلة مالية كبيرة خارج المعاملات الرسمية بفعل تراجع فئة كبيرة من المجتمع الجزائري عن استخدام التعاملات مع الخدمات المصرفية والغير المصرفية ذات فوائد ربوية.[3]

الفرع الثاني: متطلبات نجاح النوافذ الإسلامية في الجزائر

توجد متطلبات وعوامل لابد من وجودها نظر لأهميتها عند انشاء النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، وفي اي وقت كانت متواجدة لدى اي بنك تقليدي لديه رغبة في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي ومن بين هذه المتطلبات نذكر:[4]

أولا: متطلبات قانونية

ان يأخذ بعين الاعتبار المتطلبات القانونية التي يلتزم بها وذلك من خلال:

1-انشاء قانون ينظم العلاقة النوافذ الإسلامية داخل المصارف التقليدية حيث يتضمن قانون فتح النوافذ الإسلامية مايلي: [5]

---

[1] - فلاق علي، سالمي رشيد، مرجع سابق، ص 167

[2] - فرج الله أحلام، حمادي موراد، دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية، 2018-2020، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 07، العدد01، 2021، ص 267.

[3] -دحاك عبد النور، إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية :بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 28، 2022، ص 206.

[4] - سهى مفيد أبو حفيظة، احمد سفيان شيخ عبد الله، إنشاء نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية في فلسطين، مجلة بيت المشورة، العدد 01 ،2019، ص 167.

[5] - سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2010، ص 331.

- ان تكون المواد القانونية تتضمن في عقودها التأسيسية وانظمتها الأساسية تعاليم الشريعة الإسلامية.
- ان الاحكام والقوانين المنظمة للعمل المصرفي الاسلامي تكون سارية على النوافذ الإسلامية والتي لا
- تتعارض مع طبيعة العمل المصرف الاسلامي في الجزائر.[1]
- وتكون القوانين المنصوص عليها تحمل في طياتها شروط ومواصفات فتح النوافذ الإسلامية داخل المصارف التقليدية وذلك من خلال:

➢ ان تتضمن النافذة الاسلامية شكلا قانونيا داخل المصرف التقليدي.

➢ الحد الادنى لراس المال المسموح به لفتح النافذة الإسلامية وهذا ما يدل على الاستقلالية المالية لهذه الأخيرة.

➢ معالجة مختلف العمليات المالية وفقا للمحاسبة المصرفية الإسلامية.

➢ قيام النوافذ الإسلامية بمختلف العمليات المالية التمويلية والاستثمارية وفق صيغ التمويل الاسلامي المشاركة، المضاربة، المرابحة وغيرها.

➢ منح البنك المركزي ترخيص بقيام بالرقابة على اعمال النوافذ الإسلامية من حيث تجميع المدخرات وتوزيع العوائد.[2]

ثانيا: المتطلبات الشرعية

- تعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية متخصصة الى جانب الهيئة العملية للإشراف، والغاء جميع المعاملات المحرمة في الشريعة الإسلامية.[3]
- لابد من اكمال مهمة الرقابة الشرعية الداخلية وذلك بتعيين مدققين شرعيين داخليين [4]حتى تقوم من الناحية العملية بمتابعة وفحص في اعمال النوافذ الإسلامية والتأكد من تطبيق اهداف الرقابة الشرعية الداخلية بما يتلاءم مع الشريعة الإسلامية.[5]

---

[1] - معارفي فريدة، مرجع سابق، ص 253.

[2] - قمومية سفيان، النوافذ الاسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول للمصرفية الاسلامية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2019، ص 222.

[3] - roumaila foura , mohamed lellouchi , the suitable marketing plans direction for islamic banking windows in algeria, creativity review ,v13, N01,2023,p583

[4] - جعفر هني محمد، مرجع سابق، ص 106.

[5] - قمومية سفيان، مرجع سبق ذكره،ص 225 .

- عدم التعامل بالمعاملات المخالفة للشريعة الإسلامية مهما كان شكلها، كما يجب الفصل بين المواد الموارد المالية الشرعية والغير الشرعية [1]

ثالثا: المتطلبات الإدارية

لكي يتم فتح النوافذ الإسلامية لابد بالإخذ بالمتطلبات الإدارية المتمثلة في النقاط التالية:

- التأهيل الشرعي للعاملين في النوافذ الإسلامية، وهذا من خلال تأهيل العاملين بتصميم البرامج المتخصصة والتي تتماشى وفق الشريعة الإسلامية وتضم صيغ التمويل الاسلامي والعقود الشرعية بالإضافة الى إجراء تكوينات ودورات تدريبية،[2] كما يضم التأهيل الشرعي اعضاء الهيئة الشرعية والذي يتفرع الى قسمين تأهيل فني ومعرفي ومحاسبي واخر تأهيل شرعي، والذي يكون يستوفي بفقه المعاملات المالية الإسلامية.[3]

المطلب الثالث: تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر

لقد اجريت دراسة على مجموعة من المصارف التقليدية العاملة في الجزائر والتي قامت بفتح نوافذ إسلامية تعمل وفق الشريعة الإسلامية، وعلى هذا الأساس سوف نقوم من خلال هذا المطلب دراسة حالة بنك trustالجزائري الذي قام بدوره بفتح نافذة إسلامية على مستواه.

الفرع الأول: تجربة بنك Trust الجزائر

سنفصل في هذه الجزئية الى تقديم المصرف Trust محل الدراسة ومن ثم نتطرق الى مختلف العمليات المالية الإسلامية المقدمة من طرف النافذة الإسلامي التابعة له.

أولا: تقديم بنك Trust

هو بنك تابع لمجموعة NEST INVESTMENTS HOLDING ,LTD الدولية المتواجدة بقبرص حيث معظم راس مالها ملك الى عائلة" ابو نحل"[4] وهي متمثلة في شركاتها الموزعة في 22 دولة من بينها الجزائر حيث تمتلك شركة ترست الجزائر للاستثمار بنسبه 53.16 %.[5]

---

[1] - Bendaoudia Wahiba1, Kamoumia Soufyane, An Empirical study of factors affecting successful converting to the Islamic finance through the Islamic banking Windows in Algeria - A Case Study of CNEP/BANK - Journal of Economic Integration, Vol : 10 -N 01,2022, p290

[2] - صالح مفتاح، معارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات السلامية في البنوك التقليدية دور لجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري، مجلة العلوم الانسانية، العدد 34-35 ،2014، ص 154.

[3] - قمومية سفيان، مرجع سابق، ص 225.

[4] -موقع بنك trust: https://www.trustbank.dz/

[5] - سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص 352.

وترست مصرف الجزائر هو مصرف خاص وفق القانون الجزائري تم انشاؤه سنة 2003 براس افتتاحي قدر بـ 750 مليون دينار جزائري، وتم رفع راس المال لكي يصل الى سنه 2021 الى 20 مليار دينار جزائري[1].

ولقد تم تأسيس النافذة الإسلامية داخل مصرف ترست سنة 2014 والبداية الفعلية كانت سنة2016.[2]

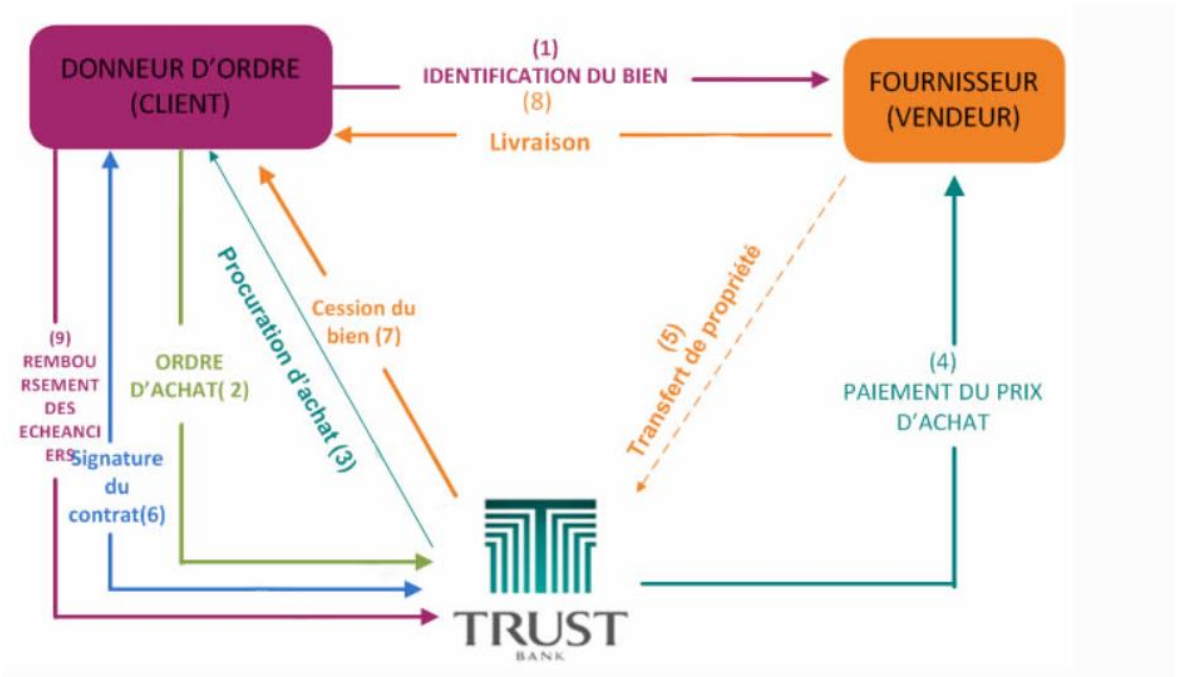
ثانيا: صيغ التمويل الاسلامي المطبقة في مصرف ترست trust

هناك مجموعه من الصيغ التمويل الإسلامي التي تعتمدها النافذة الاسلامية لمصرف ترست وهي:

1-بيع بالتقسيط:

هو تمويل تعتمده النافذة الاسلامية لشراء معدات وتجهيزات لصيغه البيع بثمن اجل مقسط (اشتري الان وسدد الثمن المقسط لأجل).[3]

الشكل رقم (04): صيغة البيع بالتقسيط لدى مصرف TRUST



المصدر : موقع مصرف TRUST:https://www.trustbank.dz/index.php/produits-specifiques/vente-a-temperament

[1] - موقع مصرف trust: https://www.trustbank.dz/

[2] - سليمان ناصر، تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص 352 .

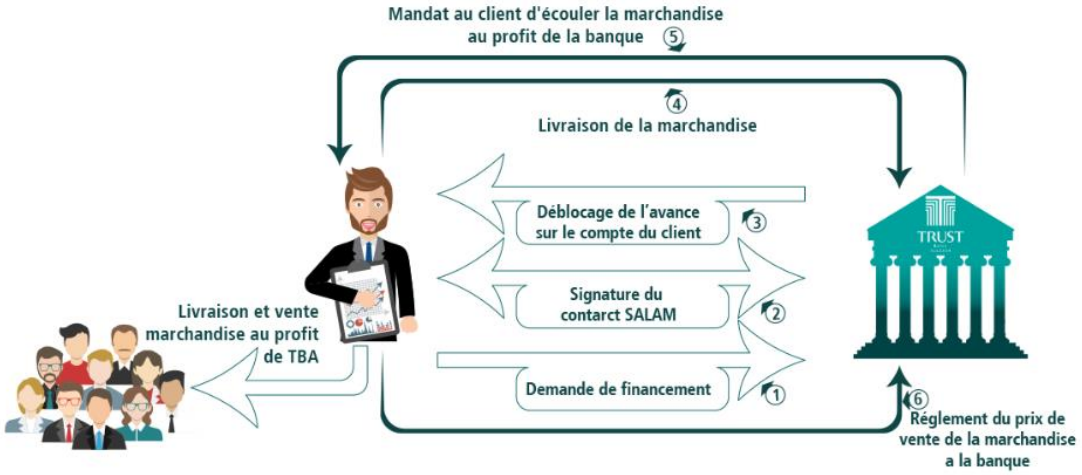
[3] - موقع مصرف TRUST:https://www.trustbank.dz/index.php/produits-specifiques/vente-a-temperament

2-السلم

يتمتع هذا النوع من التمويل بإعطاء تسبيق مباشر الى الزبون، ويأخذ المصرف وضعية المشتري ويوافق على منح اجل محدد لتسليم البضائع المشتراة.

ويستمر الزبون بالتعاون بشكل طبيعي مع عملائه مع القيام بذلك بخصوصية وتحفظ نيابة عن المصرف ويقوم الزبون ببيع البضائع مقابل هامش ربح نيابة عن المصرف.

الشكل رقم (05): صيغة السلم لدى مصرف TRUST



المصدر : موقع مصرف TRUST:https://www.trustbank.dz/index.php/produits-specifiques/financement-salam

3-الاجارة:

هي عمليه تجارية ومالية يقوم من خلالها مصرف ترست (المؤجر) بالشراء نيابة عن زبونه (المستأجر) حيث يتيح له استعمال عقار معين لفترة محددة مقابل دفع الايجار دوري، ويكون التمويل في السلع والمعدات المخصصة للمحترفين ومركبات المواصلات.[1]

وفي نهاية الايجار يعرض المصرف على الزبون فكرة الحصول على العقار وذلك بعد دفع القيم المتبقية ومتفق عليها من الايجار.[2]

[1] - موقع مصرف TRUST:https://www.trustbank.dz/index.php/2015-04-11-19-57-23/trust-ijar

[2] - مفيدة نادي،صابرينة مغتات، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين النظري و التطبيق ، دراسة حالة TRUST BANK،مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية ، المجلد 05، العدد 02، 2021 ،ص 415 .

ثالثا: تحليل حجم نشاط النافذة الإسلامية في مصرف ترست الجزائري خلال الفترة 2016 الى 2021

سنقوم بتحليل حجم التمويلات الاسلامية المقدمة من طرف مصرف ترست مع ذكر مختلف الصيغ التمويل الاسلامي المقدمة من طرفه وذلك خلال الفترة الممتدة من 2016 الى 2021 بالاعتماد على تقاريره السنوية.

الجدول رقم (02): حجم وأنواع الصيغ الإسلامية الممنوحة من طرف مصرفTRUST خلال الفترة من 2016 الى 2021(الوحدة دج)

السنوات	بيع بالتقسيط	السلم	الاجارة	نسبة التمويل الإسلامي %
2016	1.428.087.115,43	-	-	3.98
2017	2.378.656.259,86	373.244.294.68	-	5.42
2018	4.755.105.780,69	3.287.311.0.82,55	165.878.947,53	13.01
2019	8.270.224.268,15	720.111.801,17	325.959.476,31	15.97
2020	3.879.620.325,00	2.339.595.962,61	382.784.481,35	11.10
2021	1.296.574.853,63	2.524.613.488,20	410.874.169,40	13.20

المصدر: من اعداد الطالبة باعتماد على تقارير المصرف ومرجع سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، مرجع سابق ص 353-354.

من خلال الجدول المذكور أعلاه تبين ان حجم التمويل الإسلامي في نمو متزايد ابتداءا من سنة 2016 حيث وصل سنة 2019 الى حوالي 16 %، وهذا دليل على الاقبال الجيد للجمهور على هذا النوع من التمويل نظرا لكسب الثقة، ثم تراجعت النسبة خلال السنوات 2020 ليصل الى 11.10 % وهذا راجع الى الازمة الصحية كوفيد -19.

ومن الملاحظ خلال الجدول المذكور أعلاه ان الجمهور اتجه الى جميع أنواع الصيغ الإسلامية وذلك بنسب متفاوتة، وهذا يدل على الطرح الجيد من طرف المصرف للمنتج الإسلامي ويلاحظ ان البيع بالتقسيط هو الذي كان غاليا على باقي الصيغ الأخرى، فهو موجه الى تغطية الحاجات الاستهلاكية للأفراد وكذا المؤسسات والمهنيين من المواد الأولية والمعدات وغيرها من المواد الاستهلاكية.

ومن الملاحظ أيضا غياب باقي الصيغ الإسلامية من المرابحة والمشاركة والمضاربة، وهذا راجع لرغبة المصرف إخفاء هامش الربح الذي يتقضاه من العلمية اتجاه الزبون كون ان باقي الصيغ يكون المصرف مجبرا على اظهار

هامش الربح هذا من ناحية ومن ناحية أخرى رغبة المصرف من التخلص من صيغ المرابحة التي أصبحت لصيقة بالمصارف والاخذ بمبدأ التنويع في صيغ التمويل الإسلامي.[1]

وكخلاصة للموضوع تعتبر تجربة مصرف TRUST كنافذة إسلامية هي تجربة فريدة من نوعها لما حققته من تقدم خلال الفترة المدروسة، فهي تسعى الى كسب ثقة العملاء فيها من خلال ما تقدمه من صيغ ومنتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع محيط المجتمع الجزائري ورغابته.

[1] - سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص 356.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد دراسة الواقع المصرفي الإسلامي في الجزائر وجدنا ان حصته ضئيلة جدا حيث لا تتعدى 3 % من حجم القطاع المصرفي و هذا راجع الى جانب القانوني الذي يتميز بعدم الاتزان و الاستمرارية فكما لاحظنا من خلال هذا الفصل ان الجزائر حاولت وضع أنظمة و قوانين تنظم العمل المصرفي الإسلامي الا انها كانت ضعيفة و تركت ثغرات عديدة حيث قامت بإلغاء النظام الأول 18-02 بموجب نظام اخر 20-02 و الذي لم يكن قويا بما فيه الكفاية لينظم جميع اللوائح و القوانين التي تعمل بها المصارف الإسلامية كما لاحظنا خلال هذا الفصل ان تجربة النوافذ الإسلامية في الجزائر كانت تجربة فريدة و جيدة الا انها تبقى ضعيفة و تواجه مجموعة من العراقيل و الصعوبات تحول عن تطورها ، ورغم سعي المصارف التقليدية لتبنيها بشكل يجعلها تتنافس مع المصارف الإسلامية منن اجل تقديم منتجات إسلامية تتوافق مع الشريعة الإسلامية .

بالإضافة إلى التحول الجزئي الذي لاحظناه في تجربة المصرف الوطني الجزائري BNA الذي حاول جاهدا لتبني الصيرفة الإسلامية بشتى الطرق وهذا من خلال تحويل كلي لبعض وكالاته للعمل المصرف الإسلامي. دون تقديم عمل مصرفي تقليدي موازي له و في الأخير نجد ان واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر ما زال حديثا و لابد من العمل عليه ليصبح له مكانة ليس على مستوى الاقتصاد الجزائري فقط و انما تعدى الى الاقتصاد الدولي.

الفصل الثالث

تمهيد:

تعتبر تجربة المصارف الإسلامية في الجزائر تجربة حديثة نسبيا حيث دخلت هذه الصناعة المتخصصة في الجزائر مع بداية التسعينات كنتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي مست القطاع المالي و المصرفي حيث قام القانون 10/90 قانون النقد و القرض بإصدار مواد تسمح للمصارف الإسلامية العمل في الجزائر ن حيث تم فتح الأبواب لأول مرة بدخول مصرف إسلامي في الجزائر و ذلك في 20 ماي 1991 هو مصرف البركة الجزائري ، ثم تم إعادة التجربة مع مصرف ثاني و هو مصرف السلام الذي تم اعتماده في سنة 2008 متزامنا مع الازمة المالية العالمية ، و الذي عمل على توفير مختلف الخدمات المالية لأفراد المجتمع ، و من اجل تطوير هذا العمل و استمراره لابد من متطلبات للقيام بهذا العمل و على هذا الأساس سوف نتطرق في هذا الفصل الى :

المبحث الأول: تجربة مصرف البركة الجزائري

المبحث الثاني: تجربة مصرف السلام الجزائري

المبحث الثالث: معيقات ومتطلبات وآفاق تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

المبحث الأول: تجربة مصرف البركة الإسلامي الجزائري خلال فترة الدراسة 2008-2021

سوف نستعرض من خلال هذا المبحث إطار عمل المصارف الإسلامية الجزائرية وهذا من خلال عرض تجربة مصرف البركة الجزائري وهذا بإعطاء لمحة عامة عنه وأهم الخدمات التي يقدمها وابراز أهم المراحل التي مر بها وفي الأخير سوف نقوم بدراسة الاستقرار المالي للمصرف خلال الفترة الممتدة من 2018-2021 وهذا باستخدام نموذج z-score.

المطلب الأول: لمحة عامة عن مصرف البركة الجزائري

سوف نتطرق في هذا المطلب الى تقديم مصرف البركة الجزائري وأهم خصائصه وبالإضافة الى اهم المراحل التي مر بها في نشأته.

الفرع الأول: تقديم بنك البركة الجزائري واهم خصائصه

أولا: تقديم بنك البركة الجزائري :

هو اول بنك إسلامي يضع خطواته الأولى في الجزائر في 20/ماي/1991،[1] وحسب قانون النقد والقرض 10/90 فهو يعتبر كشركة مساهمة لها الحق في تنفيذ جميع الاعمال المصرفية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء[2] .

ولقد بدأ نشاطه الفعلي في سبتمبر 1991 براس مال مختلط عام وخاص قدره 500 مليون دينار جزائري، وتم رفع راس ماله تدريجيا حيث وصل سنة 2009 الى 10 مليار دينار جزائري ولقد بلغ سنة 2020 الى 20 مليار دينار جزائري وهذه اخر زيادة قد وصل اليها[3] .

وهو أحد الفروع التي تنتمي الى مجموعة الب ركة المصرفية التي يقع مقرها في البحرين التي لها فروع أخرى في مختلف دول العالم[4] .

ثانيا: خصائص مصرف البركة الإسلامي الجزائري

[1] - ايناس عياد، عبد الناصر براني، كفاءة نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) في تقييم الأداء المالي المصارف الإسلامية، مجلة المعيار، مجلد 25 عدد 59، 2021، ص 908

[2] - لعلام لامية، اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية كمدخل استراتيجي لتحسين أداء البنوك التقليدية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص 134.

[3]- موقع مصرف البركة: https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar

[4] - سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص 37.

حيث يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها

1-بنك إسلامي له طابع استثماري وتجاري :

حيث يقوم المصرف البركة بأعماله وفقا ما نصت عليه مبادئ الشريعة الإسلامية، وهو يعتبر مصرف تجاري وفق القانون الجزائري من خلال القيام بجميع الوظائف التقليدية للمصرف من قبول الودائع والقيام بتوفير كل أنواع التمويل من جهة ومن جهة ثانية يعتبر مصرفا استثماريا وهذا حسب المادة الثالثة من قانونه الأساسي وهذا من خلال قيامه بالأنشطة الاستثمارية حسب مفهوم مصرف الاعمال.[1]

2-مصرف مختلط :

مصرف البركة الجزائري هو مصرف مختلط في راس ماله بين شركة خاصة عربية شركة البركة القابضة الدولية والمصرف الجزائري العمومي BADR بنسبة 44.10 % وبنسبة 55.9 %[2] موزعة على حسب الترتيب وبالتالي هو مصرف مختلط بين القطاعين العام والخاص.

3-مصرف موجود في بيئة مصرفية تقليدية

ان اعتمادات البنك المركزي مبنية على أسس تقليدية فالبيئة التي يعمل فيها مصرف البركة هي بيئة قائمة على أساس ربوي وهذا يجعله يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي الجزائري التقليدي القائم على مبدأ الربا[3] .

الفرع الثاني: مراحل تطور مصرف البركة الجزائري

ان فكرة انشاء مصرف البركة ترجع لسنة 1984 بعد مجموعة من الاتصالات التي كانت قائمة بين المصرف الجزائري BADR وشركة البركة القابضة الدولية حيث خلصت الى تقديم قرض بقيمة 30مليون دولار من طرف الجزائر المخصص لتدعيم التجارة الخارجية.

و في سنة 1986 بدأت الفكرة تتجسد على ارض الواقع و هذا عند قيام مجموعة البركة الدولية بعقد الندوة الرابعة لها في الجزائر و تمحورت حول ضرورة انشاء مصرف إسلامي في الجزائري ، بالإضافة الى مجموعة الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري ابتداء من سنة 1986 الى غاية صدور قانون النقد و القرض

[1] - لعلام لامية، مرجع سابق، ص 135.

[2] - سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص 37.

[3] - لعلام لامية، مرجع سبق ذكره، ص 135.

10/90 الذي قام بفتح المجال امام الشركات الأجنبية للاستثمار في المجال المصرفي ، و هذا ما جعل الفرصة امام مصرف البركة الجزائري من اجل تقديم الاعتماد الى بنك المركزي الذي سمح له بالعمل المصرفي داخل الجزائر حيث في 20ماي 1991 تم انشاء مصرف البركة الجزائري و الذي بدا نشاطه رسميا في سبتمبر من نفس السنة ، و يمكن تلخيص اهم التطورات التي مر بها المصرف كما يلي: [1]

1991 :تم تأسيس مصرف البركة الجزائري وبداية نشاطه.

1994 :الاستقرار والتوازن المالي للبنك.

1999 :المساهمة في تأسيس شركة التأمينات البركة والأمان.

2000 :احتلاله المرتبة الأولى بين المصارف براس مال خاص.

2002 :إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق الخاصة بالمهنيين والافراد.

2006 :زيادة راس ماله بعدما كان راس ماله عند تأسيسه 500 مليون دينار جزائري حيث وصل خلال هذه السنة الى 2.5 مليار دينار جزائري.

2009 :زيادة الرفع من راس ماله للمرة الثانية ليصل الى 10 مليار دينار جزائري.

2012 :تفعيل اول منظمة مصرفية شاملة ومركزية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

2015 :انشاء معهد للبحوث والتدريب في الصيرفة الإسلاميةIRFI .

2016 :الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي بالنسبة للقطر الجزائري..

2017 :زيادة من راس المال وهي الزيادة الثالثة حيث وصل راس ماله الى 15 مليار دينار جزائري.

2018 :أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي حسب تصنيف مجلة GLOBAL FINANCEبالإضافة الى أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية.

2020 :الزيادة الرابعة في راس المال ليصل الى 20 مليار دينار جزائري.[2]

[1] - بورقبة شوقي، تكلفة إجراءات التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، دراسة مقارنة، رسالة مقدمة من اجل الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004-2005، ص 162.

[2] – موقع مصرف البركة: https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar

المطلب الثاني: الخدمات المقدمة من طرف مصرف البركة الاسلامي الجزائري

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب الى الخدمات المقدمة من طرف مصرف البركة الإسلامي الجزائري وهي كما يلي

الفرع الأول: الخدمات المصرفية المقدمة الى فئة المؤسسات والمهنيين

حيث يقوم المصرف البركة الجزائري بتقديم توليفة متنوعة من المنتجات المالية للمؤسسات و المهنيين الى تساعدهم على انجاز مشاريعهم الاستثمارية و تلبية حاجياتهم الاستغلالية، من خلال توفير مختلف صيغ التمويل الإسلامي التي تم المصادقة عليها من طرف هيئة الرقابة الشرعية للمصرف مثل المرابحة ، البيع لأجل بيع السلم المساومة الاجارة الاستصناع المشاركة المضاربة و غيرها و تتمثل الخدمات المالية المعتمدة من طرف المصرف كما يلي: تمويل المواد الأولية المصنعة و نصف المصنعة ، تمويل منتوجات النهائية بالإضافة الى التمويل الاستثماري من خلال شراء معدات و تجهيزات بالنسبة للمهنيين و تمويل معدات النقل و تمويل العقارات للمؤسسات و الاستئجار العقاري .

ويتم هذا النوع من التمويل باستعمال مختلف الصيغ التي تكون مطابقة للشريعة الإسلامية .

الفرع الثاني: الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد

يعمل مصرف البركة الجزائري على تطوير وتنويع منتجاته المقدمة الى العائلات والافراد حيث عرف التمويل الاستهلاكي عودة من خلال عدة منتجات كمنتوج سيارة البركة وتطوير منتوج دار البركة كما قام أيضا بأطلاق عدة خدمات أخرى ويمكن التفصيل أكثر في هاته المنتجات كمايلي:

أولا: سيارة البركة

وهذا النوع من التمويل يساعد الافراد على اقتناء سيارات مصنعة او مركبة محليا بأسعار وشروط جد تنافسية وبصيغ تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.[1]

ثانيا: دار البركة

وهذا النوع من الخدمات المقدمة من اجل تمكيا افارد العائلة من شراء او بناء او ترميمي وتوسعة منازلهم حسب رغباتهم المختلفة واستجابة لتوقعات زبائن المصرف، حيث قام هذا الأخير بإطلاق خدمة دار

[1] - موقع مصرف البركة: https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar

البركة للاستئجار وهي خدمة يتم من خلالها تأجير منازل كما تم إطلاق خدمة البركة LPP للانتهاء من دفع ايجار المساكن الترقوي العمومية. والصيغ المطبقة في هذا النوع من الخدمات الموجهة الى الافراد هي صيغة المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك في خصوص خدمة التمويل العقاري.

الفرع الثالث: الخدمات الالكترونية لمصرف البركة الجزائري

قام المصرف بالحرص على الابداع والابتكار، حيث دخل عالم الرقمنة من بابه الواسع للاستجابة واستباق احتياجات عملائه المتنوعة، من خلال توفير خدمات تتوافق ومعايير مصرفية معاصرة وتقنيات عالمية مبتكرة ومن بين هاته الخدمات:

أولا: خدمة البركة نت

تتميز هاته الخدمة بربح الوقت والجهد والراحة فبواسطة النقر البسيط على الهاتف يمكن للأفراد والمؤسسات تسيير ومتابعة حساباتهم المصرفية وهذا دون التنقل الى أي مكان وتعمل طيلة أيام الأسبوع 7/7 أيام و24سا/24 سا وهي موجهة لجميع شرائح المجتمع أي الافراد والمؤسسات والمهنيين.

ثانيا: خدمة التوطين المسبق

تقوم هاته الخدمة على توفير وسائل الدفع المستندية الأكثر امانا وتكون متوافقة مع المعايير الدولية المعترف بها والملائمة للعملاء مع احتياجاتهم كمشترون وبائعون ولقد حرص مصرف البركة على عملائه بتوفير خدمات التجارة الخارجية بطريقة دائمة وامنة ووضع تحت تصرفهم بوابة الويب الخاصة بمعالجة الطلبات ما قبل التوطين لعمليات التجارة الخارجية .

ثالثا: خدمة الرسائل القصيرة

لقد قام المصرف بتفعيل هذا النوع من الخدمة من اجل تنبيه عملائه في الوقت المناسب بجميع العمليات التي يقوم بها العملاء من سحب ودفع في حسابتهم الخاصة.

رابعا: الدفع الالكتروني للبركة

وتسمح هاته الخدمة بالدفع الالكتروني لمختلف فواتير الكهرباء والغاز والهاتف وحجز الرحلات عن طريق نظام E-PAIMENT وببطاقة CIB الخاصة المقدمة من طرف مصرف البركة وذلك على مدار أيام الأسبوع 7/7 أيام و24سا /24 ساعة[1]

خامسا: البركة سمارت

وهي تتمثل في باقة متنوعة من الخدمات الالكترونية أطلق عليها اسم بركة سمارت المتكونة من اهم الخدمات المصرفية وبأسعار تفضيلية وهي خدمة 3 في 1 البنك عبر النت، البنك عبر الهاتف الذكي وخدمة الرسائل القصيرة، حيث يتم الاستفادة منها من خلال زيارة الموقع:

https://ebanking.albaraka-bank.dz/customer وطلب العمليات البنكية المختلفة كمتابعة الرصيد المصرفي وتاريخ العمليات التي قام بها العملاء متابعة التمويلات القيام بمختلف التحويلات المصرفية، طلب وسائل الدفع ... وغيرها من العمليات المصرفية المختلفة[2] .ويمكن تلخيص أهم الخدمات المقدمة من طرف المصرف كما يلي:

جدول رقم (01): الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة من طرف مصرف البركة

فئة المؤسسات	اعمال المصرف اليومية	حساب الودائع	حساب الشيكات بالدينار، حساب بالعملة الصعبة
		الخدمات	ايداع او سحب بالعملة الصعبة او بالدينار، اصدار الشيكات، تحويلات، الصرف اليدوي، تسديد الشيكات...
	الادخار والايداع	مستندات الصندوق	تنمية رأسمالك في مشاريع ذات مردودية وفق مبادئ الشريعة السلامية
		الودائع غير المخصصة	استثمار الاموال في عمليات مالية مختلفة دون تخصيص مسبق
	التمويلات	الاستغلال	التمويل المسبق للتصدير، تمويل صفقة مرهونة، تمويل ديون ناشئة، تمويل سلع لإعادة البيع على حالتها، تمويل المواد الاولية

[1] - موقع مصرف البركة : https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar

[2] - موقع مصرف البركة : https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar

		تمويل الاستثمار	التمويل بالاعتماد التجاري، التمويل الكلاسيكي للاستثمارات المرابحة، استصناع، مشاركة، سلم
		التزام بالتوقيع	كفالة اعادة التسبيق، كفالة حسن التنفيذ، كفالة مناقصة
	التمويل الدولي	الضمانات الدولية	ضمانات التصدير، ضمانات الاستيراد
		تسديد النفقات	الاستيراد، التحويل الحر، التسليمة المستندية للتصدير، الاعتماد المستندي للتصدير والاستيراد
فئة المهنيين	اعمال المصرف اليومية	النقد الالي	بطاقة التسديد والدفع، بطاقة سحب البركة
		المساندة	الاستشارة
	الادخار والايداع	الادخار	دفتر الادخار
		الايداع	حساب الودائع غير المخصصة
	التمويلات الاستغلال والاستثمار والتزام بالتوقيع	العقار	تمويل شراء عقار جديد، تمويل البناء الذاتي أشغال توسيع مسكنا أشغال تهيئة شراء عقار مستخدم
		التجهيزات	تمويل شراء معدات مهنية
		السيارات	تمويل شراء سيارة سياحية ونفعية
	الدولي	الضمانات الدولية	ضمانات التصدير والاستيراد
		تسديد التدفقات	نفس التمويل لسوق المؤسسات
فئة الافراد	اعمال المصرف اليومية	حسابات الودائع، الخدمات، النقد الالي، المساندة	
	الادخار والايداع	الادخار، الايداع	
	التمويلات	العقار	تمويل شراء عقار جديد، تمويل بناء الذاتي اشغال توسيع مسكن، اشغال تهيئة، شراء عقار مستخدم

المصدر: أحمد عزوز، عثمان علام، الصيرفة الإسلامية في الجزائر، دار الفا للوثائق، قسنطينة، الطبعة الأولى، 2023، ص 175-176

الجدول رقم (02): صيغ التمويل المعتمدة من طرف مصرف البركة حسب نوع التمويلات المقدمة من طرفه

نوع التمويل	اسم العملية التمويلية	المفهوم الاسلامي لها
تمويل الاستغلال	تمويل المواد الاولية ونصف المصنعة	المرابحة / السلم
	تمويل السلع الموجهة لإعادة البيع	المرابحة / السلم
	تمويل الذمم	المرابحة / السلم
	تمويل ما قبل التصدير	المرابحة / السلم
تمويل الاستثمارات	التمويل التقليدي للاستثمارات	المرابحة / السلم / الاستصناع
	التمويل التأجيري	الاجارة
تمويل السيارات	تمويل السيارات السياحية	مرابحة
	تمويل السيارات النفعية	المرابحة/ الاجارة
تمويل التجهيزات	تمويل التجهيزات المهنية	المرابحة/ الاجارة
التمويل العقاري	تمويل السكن الجديد	المرابحة/ الاجارة
	تمويل السكن القديم	المرابحة/ الاجارة
	تمويل البناء الذاتي للسكن	المرابحة/ الاجارة
	تمويل الوسع	استصناع
	تمويل الاصلاحات المنزلية	استصناع

المصدر: كمال رزيق، تقييم تجربة البنوك الاسلامية بالجزائر في ادارة المخاطر الائتمانية ، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول " التحوط و ادارة المخاطر في المؤسسات المالية الاسلامية " الخرطوم ، 05-06 افريل 2012، ص 25 .

المطلب الثالث: دراسة الاستقرار المالي لمصرف البركة الجزائري خلال الفترة(2008-2021)

من خلال هذا المطلب سوف نقوه بدراسة و حساب الاستقرار المالي لمصرف البركة الإسلامي خلال الفترة الممتدة من 2008 الى غاية 2021 ، و هذا باستخدام نموذج لقياس الاستقرار المالي و هو نموذج z- score و هو يعتبر من اهم النماذج التي تستعمل من اجل قياس الاستقرار المالي للمصارف كونه يفيد في معرفة ما اذا كان المصرف سيواجه حالة اعسار مالي أي نقص في السيولة ، و بهذا من خلال هذا المطلب سوف نقوم بتطبيق هذا النموذج على مصرف البركة الجزائري لمعرفة درجة استقراه المالي خلال سنوات محل الدراسة و إعطاء لمحة عن هذا النموذج و طريقة حسابه.

الفرع الأول: كيفية حساب مؤشر Z-SCORE

مقياس Z-SCORE هو من المقاييس الحديثة التي تستعمل لقياس الاستقرار المالي للمصارف وهو من المؤشرات التي شاع استخدامها من اجل تحديد السلامة والصحة المالية للمصارف،[1] أي يؤشر عن بعد او مسافة المصرف من العسر المالي أي نقص السيولة وهذا من خلال تبيان مجموع الانحرافات المعيارية في عوائد الأصول (الموجودات) للمصرف المتوقعة أي انخفاض الربحية وذلك قبل استنفاذ راس مال المصرفي (حقوق الملكية) ويصبح المصرف غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية وعرضة للإفلاس.[2]

ويتم حساب هذا المؤشر عن طريق إضافة العائد على الأصول للمصرف ROA الى نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول E/A، وما ينتج من هاته الإضافة يتم قسمته على قيمة الانحراف المعياري للعائد على الأصول □(ROA) وهذا الأخير يجب ان يحسب لخمس سنوات متتالية على الأقل.[3]

[1] - حولية يحي، زقار بخدة، مساهمة الابتكارات المالية في تجسيد مقياس الاستقرار المالي z-core في مصرف الشارقة الإسلامي للفترة 2014-2018، ورقة مقدمة في كتاب الملتقى بعنوان التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، دار الفا للوثائق، قسنطينة الجزائر الطبعة الأولى، 2022، ص 424.

[2]- اماني عزوزة، عوامل استقرار النظام المصرفي دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية حالة ماليزيا، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة -2- ، 2016-2017، ص 227

[3]- حولية يحي، زقار بخدة، مرجع سابق، ص 425

$$Z - SCORE = \frac{\text{ROA} + \text{E/A}}{\partial \text{ROA}}$$

حيث تمثل $\frac{ROA}{\partial ROA}$ مخاطر العائد المعدل

في حين ان $\frac{E/A}{\partial ROA}$ تقيس قدرة راس المال (حقوق الملكية) للمخاطر و أيضا عوائد المحافظ المتنقلة

اما الانحراف المعياري $\delta(\text{ROA})$ يمكن حسابه وفق العلاقة التالية

$$\partial(ROA) = \sqrt{\frac{\sum(ROAi - \overline{ROA})^2}{N-1}}$$

حيث يمثل:

ROAi معدل العائد على الأصول في فترة زمنية معينة

$\overline{(\text{ROA})}$ الوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول خلال فترة الدراسة

N فترة الدراسة او عدد السنوات[1] .

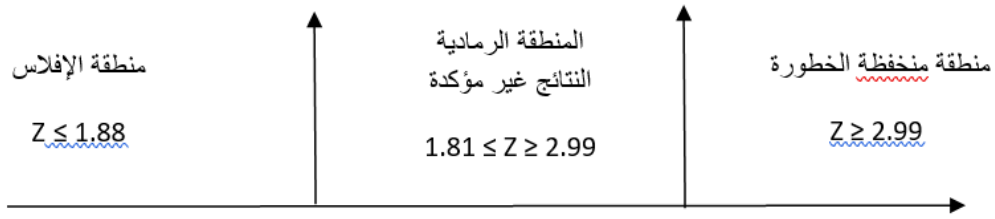
و لقد كان التطبيق الأول لهذا النموذج على 66 مؤسسة أمريكية منها 33 مؤسسة ناجحة و 33 مؤسسة أخرى غير ناجحة مدرجة في البورصة ، و بعد الدراسة و التحليل اثبتت النتائج ان المؤسسات التي قيمة Z-SCORE اقل من 1.88 فان هاته المؤسسات شديدة الخطورة و هي مرجحة للإفلاس ، اما اذا كانت قيمة Z-SCORE منحصرة بين 1.81 و 2.99 هي مؤشرات غير مستقرة نسبيا و هي واقعة داخل المنطقة الرمادية و لابد عليها من اخذ الحيطة و الحذر ، اما اذا كانت قيمة المؤشر Z-SCORE اكبر من 2.99 هي مؤسسات خارج منطقة الخطر و ناجحة و غير معرضة للإفلاس .[2]

وعند حساب Z-SCORE لابد من ان تكون قيمته واقعة في أحد المناطق التالية:

[1]- اماني عزوزة، مرجع سابق، ص 228

[2] - سعيداني سميرة، بيراز نوال، قياس الاستقرار المالي في المصارف الإسلامي باستخدام نموذج z-score دراسة حالة مصرف الشارقة الإسلامي، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد 01، 2023، ص 489

الشكل رقم (01) : تحديد منطقة الاستقرار المالي للمصرف الإسلامي



المصدر: سعيداني سميرة ، بيراز نوال ، قياس الاستقرار المالي في المصارف الإسلامي باستخدام نموذج z-score دراسة حالة مصرف الشارقة الإسلامي ، مجلة الأبحاث و دراسات التنمية ، المجلد 10، العدد 01 ، 2023 ، ص 489

الفرع الثاني: الية حساب الاستقرار المالي باستخدام نموذج Z-SCORE لمصرف البركة الجزائري خلال الفترة 2008 -2021

من خلال تطبيق صيغة المؤشر Z-SCORE على مصرف البركة وهذا خلال الفترة 2008 -2021 وهذا باستخدام المعادلة المدروسة سابقا وتحصلنا على النتائج التي ادرجنها في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): قياس الاستقرار المالي لمصرف البركة للفترة المدروسة 2008-2021

السنوات	حقوق الملكية E	مجموع الأصول A	النتيجة الصافية N	معدل العائد على مجموع الأصول ROA	الانحراف المعياري لـ ROA $\partial(ROA)$	$\frac{ROA}{\partial ROA}$	$\frac{E/A}{\partial ROA}$	Z-SCORE
2008	6417000	72254023	2672738	0,037		0,01840341	0,044184907	6,26%
2009	16834000	98845541	2854214	0,029		0,014365918	0,08472941	9,91%
2010	18843000	120508889	3243157	0,027		0,013	0,077791995	9,12%
2011	20550000	132983968	3778297	0,028		0,014135161	0,07688055	9,10%
2012	22110000	150787878	4190030	0,028		0,013824666	0,072950161	8,68%
2013	22965000	157073195	4092489	0,026	2,01	0,012962518	0,072739166	8,57%
2014	23810000	162772728	4306604	0,026		0,013163071	0,072774913	8,59%

7,09%	0,060303508	0,010557979		0,021	4107918	193573057	23463000	2015
6,69%	0,057503633	0,009422081		0,019	3983568	210343621	24312000	2016
5,62%	0,04911639	0,007100356		0,014	3548415	248632694	24546000	2017
5,98%	0,05035601	0,009485142		0,019	5166572	270995828	27429000	2018
6,83%	0,056256561	0,012046069		0,024	6333245	261568166	29577000	2019
7,82%	0,062001436	0,016200433		0,033	7825673	240325039	29950000	2020
8,13%	0,063991059	0,01726623		0,035	8125166	234120082	30113000	2021

المصدر: من اعداد الطالبة حسب التقارير المالية المقدمة من طرف مصرف البركة الجزائري

ولتوضيح أكثر يمكن وضع نتائج قيم Z-SCORE في الشكل التالي

الشكل رقم (02): الاستقرار المالي لمصرف البركة الجزائري



المصدر: من اعداد الباحثة باعتماد على نتائج الجدول رقم (09)

دراسة وتحليل النتائج

من خلال النتائج المتوصل اليها في الجدول و الشكل المبينان أعلاه ، نجد ان مؤشر السلامة المالية و الاستقرار المالي يشهد تذبذب خلال فترة الدراسة 2008-2021 ، حيث كانت اقل قيمة وصل اليه هي 5.62 سنة 2017 و اعلى قيمة هي 9.91 سنة 2009 ، و يعود سبب التذبذب الى مكونات المؤشر التي عرفت أيضا تذبذب خلال فترة الدراسة ، حيث نلاحظ ان حقوق الملكية للمصرف عرفت ارتفاعا من سنة 2008 الى غاية 2014 حيث بلغت 23810000 مليون دينار جزائري و هي مرحلة بداية نشاط المصرف ثم شهدت الانخفاض سنة 2015 حيث وصلت الى 23463000 مليون دينار جزائري ، بعد ذلك رجعت الى الارتفاع تدريجيا من سنة 2016 الى 2021 . كما ان العائد على مجموع الأصول عرف بدوره تذبذب خلال فترة الدراسة وانخفاض معدل العائد على الأصول يؤدي الى انخفاض مؤشر الاستقرار المالي.

الا ان التذبذب في مكونات المؤشر والمؤشر في حد ذاته لم تؤثر على استقرار مصرف البركة هذا راجع الى قيمة z-score خلال فترة الدراسة كانت أكبر من 2.99 فهي المنطقة المنخفضة الخطورة.

الا ان هذا لا يعني انها لا تأخذ التدابير والإجراءات الازمة التي تسمح لها بالبقاء في الساحة المصرفية.

وبهذه الدراسة نستنتج ما يلي:

- ان مصرف البركة الجزائري اثبت جدارته المالية من خلال تحقيقه للاستقرار المالي والسلامة المالية.
- يعتبر مؤشر الاستقرار المالي اهم المؤشرات لتحديد السلامة المالية لاي مصرف ومن اجل تقييم اداءه

الانه لابد من السعي لتطويره وخاصة فيما يخص المصارف الإسلامية كونها تتميز بطابع خاص بها وهو متقيدة في عملها بمبادئ الشريعة الإسلامية.

المبحث الثاني: تجربة مصرف السلام الجزائري خلال الفترة من 2008-2021

من بين المصارف الاسلامية العاملة في الجزائر هو مصرف السلام، الذي يعتبر ثاني مصرف اسلامي يزاول نشاطه بأرض الوطن، ولقد اثبت وجوده بشكل ملحوظ وزاد حجم ثقة العملاء فيه، وعلى هذا الاساس سوف نتطرق في هذا المبحث الى تقديم المصرف من خلال تعريفه واهم الأهداف المسطرة من طرفه واهم الخدمات التي يقدمها الى افراد المجتمع، ثم دراسة ادائه باستعمال نموذج التقييم الامريكي CAMELS.

المطلب الاول: لمحة عن مصرف السلام الجزائري

سوف نتطرق في هذا المطلب الى تقديم مصرف السلام الجزائري والنظر الى اهم الأهداف التي سطرها بالإضافة الى الهيئة الرقابة الشرعية له.

الفرع الأول: تقديم مصرف السلام واهدافه

أولا: تقديم مصرف السلام

يعتبر مصرف السلام مصرفا شموليا متعدد المهام يعمل طبقا لقانون الجزائري ووفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية في كافة خدماته، وكثمرة للتعاون الجزائري الخليجي تأسس في جوان 2006،[1] وتم اعتماد مصرف السلام كمصرف ثاني اسلامي في الجزائر بسنة 2008 وبدأ نشاطه الفعلي بداية من 20 اكتوبر 2008 ليقدم خدمات مصرفية مبتكرة براس مال اجتماعي قدره 7.2 مليار دينار جزائري[2] وقد تم رفعه من سنة 2009 الى 10 مليار دينار جزائري ولقد وصل سنة 2021 الى 20 مليار جزائري.

وتتكون شبكة فروع مصرف السلام الجزائري حاليا من 24 فرعا منتشر عبر انحاء التراب الوطني في انتظار فتح فروع اخرى وهذا انسجاما مع الرؤية والاستراتيجية المتبعة من طرف المصرف التي تهدف الى تقريب وتنويع خدماته لمختلف عملائه وبأفضل جودة.[3]

ثانيا: اهداف مصرف السلام

يسعى المصرف الى تحقيق مجموعة من الاهداف، حيث يعمل وفق خطة واضحة المعالم التي تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الناشطة بالجزائر من خلال تقديم خدمات مختلفة وعصرية نابعة قيم ومبادئ الشعب الجزائري التي تتماشى معه، وهذا لتلبيه حاجيات الافراد والسوق، وهاته المعاملات تضبطها هيئات شرعية التي تتكون من كبار العملاء في مجال الشريعة الإسلامية والاقتصاد.[4]

---

[1] - فرج الله أحلام، حمادي موراد، دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية 2018-2020، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد07، لعدد01، 2021، ص 262

[2] - سارة ماضي، بلال سباع، استخدام طريقة camels في تقييم السلامة المصرفية الإسلامية، مصرف السلام نموذجا، ورقة مقدمة في كتاب الملتقى بعنوان التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، دار الفا للوثائق، قسنطينة الجزائر، الطبعة الأولى، 2022، ص 75.

[3] - موقع مصرف السلام: https://www.alsalamalgeria.com/

[4] - أحمد عزوز، عثمان علام، مرجع سابق، ص 185.

يسعى المصرف الى تحقيق الريادة في مجال الصيرفة الشاملة وهذا بتطبيق ما جاءت به تعاليم الشريعة الإسلامية وتقديم خدمات مالية مبتكرة ومعتمدة منه الطرف الهيئة الشرعية للمصرف.[1]

كما يهدف المصرف الى الاعتماد على تطبيق ارفع معايير الجودة في الاداء وهذا لمواجهه التحديات المستقبلية في الاسواق المحلية والدولية والتركيز على تحقيق أكبر عوائد الى العملاء ومساهمين.[2]

كما يحرص المصرف على ان يعكس قيمه الجوهرية في قرارته وسلوكه وافعال موظفيه التي تظهر في تعاملاتهم مع العملاء ولابد من التزام بهذه القيم والتي تتميز من خلال التجديد والابتكار والابداع بطرح منتجات جديدة ومبتكرة على الساحة المصرفية والتي تتوافق مع قيم ومبادئ الشريعة الإسلامية والتي تعمل على تحقيق متطلبات جميع الافراد.

كما يلتزم المصرف بمعايير الجودة الشاملة من خلال تطبيق معالم الشريعة الإسلامية وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية

بالإضافة الى الحفاظ على التواصل الذي يكون داخليا وخارجين وهو يعتبر من اولويات المصرف ليقدم أفضل الخدمات الى العملاء.[3]

الفرع الثاني: الهيئة الرقابة الشرعية للمصرف

تتشكل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف السلام الجزائر من اربعة اعضاء يترأسها رئيس الهيئة وعامل سر الهيئة بإضافة الى عضوين اخرين وهم من خيرة كبار علماء الشريعة الإسلامية والاقتصاد، ممن لهم الالهام بالعلوم الدينية والنظم الاقتصادية والقانونية والمصرفية وكذا المعاملات الإسلامية، ويتم تعيين اعضائها باقتراح من مجلس الإدارة وبموافقة الجمعية العامة للمساهمين في المصرف.

وتعتبر هاته الهيئة الشرعية للمصرف مستقلة في عملها واتخاذ قرارتها عن الإدارة العامة للمصرف فهي تقوم بمراقبه وتدقيق مختلف العمليات المالية ومدى مطابقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية، و تعتبر هي المسؤول الوحيد عن اصدار الاحكام الشرعية عن مختلف القضايا التي يتم رفعها اليها و كذا المواضيع المتعلقة بالعقود التي يبرمها المصرف مع متعامليه ومراقبة كافة اعمال إدارة المصرف والفروع للتأكد من انها تتماشى

[1] - سحاري فريدة، أهمية تطوير البنوك الإسلامية باستخدام الهندسة المالية الإسلامية، دارسة حالة بنك السلام الجزائري، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، 2020-2021، ص 129.

[2] - سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص 65.

[3] - موقع مصرف السلام: https://www.alsalamalgeria.com/

ويبقى مبادئ الشريعة الإسلامية مع امكانية تجنب الارباح للمصرف وهذا من خلال رفع التقارير المالية الدورية للهيئة الشرعية التي تصف نشاط المصرفي وفروعه.[1]

المطلب الثاني: الخدمات التمويلية المقدمة من طرف مصرف السلام

سوف نتطرق في هذا المطلب الى مختلف الخدمات وصيغ التمويل المقدمة من طرف المصرف الى العملاء.

الفرع الاول الخدمات المصرفية المقدمة الى الافراد

يقدم مصرف السلام مجموعة من الخدمات المصرفية للشريحة من المجتمع وهم الافراد وهذه الخدمات متنوعة وتتميز بالعصرنة ومن بينها

أولا: حساب السلام للأفراد

يعمل هذا الحساب على تسهيل ادارة العملية المصرفية للأفراد بكل سهولة وامان وهذا من خلال قبول الايداعات النقدية والشيكات في جميع فروع المصرف والحصول على كشف الحساب الدوري.

ثانيا: التمويل الاستهلاكي

وهو الذي يضم مجموعة من الخدمات المقدمة للأفراد اهمها:

1-التمويل استهلاكي لاقتناء السيارة

حيث يقوم المصرف بتيسير وتقسيط سداد ثمن اقتناء سيارة شريطة ان تكون مصنوعة او مركبة محليا والصيغة المعتمدة عليها من قبل الهيئة الشرعية للمصرف هي تمويل للبيع بالتقسيط.

2-التمويل الاستهلاكي لاقتناء الدراجات النارية

حيث وضع مصرف السلام هذا النوع من التمويل تحت تصرف الافراد خاصة الشباب وشرطه ان تكون مصنعة في الجزائر وهذا بالاعتماد على صيغه التمويل البيع بالتقسيط المعتمدة من طرف الهيئة الشرعية.

[1] - موقع مصرف السلام: https://www.alsalamalgeria.com/

3-التمويل الاستهلاكي لشراء الأثاث

وهي خدمة تمويلية عصرية قدمها مصرف السلام لمتعامليه الافراد لشراء الاثاث المنزلي او غيره ويمكن الاستفادة من هذا النوع من التمويل دون تقديم مبلغ اولي ومن دون التنقل حيث وضع المصرف خدمة تيسير التمويل 100% عبر الانترنت من خلال المنصات الرقمية التالية:

www.savitem.dz , www.taksit.dz ,www.diardzair.dz

ثالثا: التمويل العقاري

وهذا النوع من الخدمة التي يقدمها المصرف لعملائه افراد من اجل شراء منزل يعني امتلاكه او بنائه او توسعة لمنزل قديم او تهيئة منزلا او حتى ايجار منزل وذلك باستخدام صيغ مختلفة تمويلية تسهل متطلبات الافراد وهاته الصيغ تتمثل في صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك وصيغة الإجارة الموصوفة في الذمة.

بالإضافة الى مختلف الحسابات الاستثمارية التي يقدمها البنك لعملائه الافراد

الفرع الثاني: الخدمات التمويلية المقدمة للمؤسسات

ان الخدمات التمويلية التي يقدمها مصرف السلام الى المؤسسات هي متنوعة وتمتاز بالعصرنة كونها تحاكي التكنولوجيا المالية ومن بينها:

أولا: الحساب الجديد

وهو حساب ايداع تحت الطلب يضع تحت تصرف المؤسسات كتسديد الاجور او فواتير الى الخ بطريقه عصريه مبتكره وتمكن المؤسسات من تحويل اموالهم بكل امان وسرعة وثقة.

ثانيا: عمليات التمويل المختلفة

فهنا يقدم المصرف مجموعة من الخدمات التمويلية للمؤسسات لتسيير اعمالها، وهذا من خلال تمويلها من اجل شراء تجهيزات مهنية او تجديد التجهيزات والآلات القديمة و التي تحمل معها مجموعة من المزايا كالمشورة و المرافقة عند اقتناء هاته الآلات او المعدات ، بالإضافة الى شراء وحدات نقل والمساعدة على توسعه المشاريع او التوسعة من اجل بناء مخازن او تهيئة مساحه شاغرة او اضافة خط انتاجي جديد بالإضافة الى التمويل الاستغلالي كشراء المواد الأولية المصنعة او نصف المصنعة او التمويل العقاري كشراء الاراضي والعقارات المختلفة كل هذه التمويلات تعتمد على صيغ التمويلية متنوعة اهمها المرابحة قصيره الاجل، السلم المشاركة، الإجارة المنتهية بالتمليك .

رابعا: خدمات تمويل التجارة الخارجية

حيث يعمل مصرف السلام على تنفيذ مختلف التعاملات التجارية الدولية لمتعامليه دون تأخير كالاعتماد المستندي والتسليم المستندي ومايل سويفت وكذا شبكه البنوك المراسلة.

الفرع الثالث: خدمات التمويل الإلكترونية

حيث قام مصرف السلام بتوسيع خدماته وجعلها أكثر عصرنة وهذا بإدخال عامل التكنولوجيا وهذا من خلال:

أولا: خدمة المصرف عن بعد

وهذا من خلال ولوج العملاء للاطلاع على حساباتهم وتحميل وطبع كشوفات المصرفية دون الحاجة الى التنقل الى المصرف واهدار الوقت فهو بذلك عمل المصرف على تقديم خدمة سريعة وذات جوده عالية.

ثانيا: التطبيق الهاتفي البنكي

لقد قام مصرف السلام بتأسيس تطبيق "السلام سمارت بنكنغ" والذي يفتح بابا جديدا للمتعاملين مع المصرف على مدار الاسبوع 7/7 ايام و24/24سا. والذي يتم من خلال الكشف عن الارصدة واخر العمليات، وتحويل العملات، محاكاه التمويل وغيرها من العمليات المالية.

ثالثا: منصة التجارة الخارجية

لجعل التحويلات المصرفية الدولية أكثر امانا قام مصرف السلام بوضع وسائل دفع مستندية الكترونية أكثر امانا متوافقة مع المعايير الدولية ومتلائمة مع حاجات البائع والمشتري وأهمها:

1-منصة ما قبل التوطين

وهي بوابة واب لمعالجة طلبات العملاء ما قبل التوطين للاستيراد وهذا خلال طيلة ايام الاسبوع 7/7 أيام وعلى مدار 24/24 سا، وبكل امان.

2-منصة الاعتماد المستندي

حيث يضع مصرف السلام بوابة واب الخاصة بالعملاء والتي تسمح بملء استمارة افتتاح الاعتماد المستندي لعملية الاستيراد وتكون هذه الاستمارة الكترونية وسهله الاستعمال وهي مفتوحة على مدار ايام الاسبوع 7/7 أيام وعلى مدار 24/24 سا.

رابعا: خدمة الدفع عبر المسح

وهي خدمة الكترونية عصرية قام بإنشائها مصرف السلام حيث يمكن للفرد تسديد مشترياته عن طريق هاتفه الذكي وهذا عن طريق مسح رمز QR المعروض على هاتف تاجره.

كما يمكن من خلاله هاته الخدمة تحويل الاموال بسرعة الى افراد عائلة العميل المشتركين في " ويمباي" وهو تطبيق تم انشاؤه من طرف مصرف السلام حيث يتم اختيار رقم هاتف أحد افراد العميل ويتم ادخال مبلغ المراد تقديمه وتأدية العملية عبر ادخال رمز السري.

يعمل مصرف السلام على توفير مجموعه من الخدمات المتنوعة والعصرية للفراد والمؤسسات وسواء كانت تقدم بطريقة تقليدية او الكترونية.[1]

وفيما يلي جدول يختصر جميع الخدمات المقدمة من طرف مصرف السلام

جدول رقم (04): الخدمات المقدمة من طرف مصرف السلام

عمليات التمويل	-تمويل مشاريع الاستثمار. -تمويل احتياجات الاستغلال، والاستهلاك. -اعتماد عدة صيغ تمويلية (المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، الاستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، البيع الآجل...).
التجارة الخارجية	-ضمان تنفيذ التعاملات التجارية الدولية دون تأخير، من خلال توفير خدمات سريعة وفعّالة: -وسائل الدفع الدولية (العمليات المستنديّة، التعهدات وخطابات الضمان البنكية)
الاستثمار والادخار	-تنمية رأس المال واستثمار فائض السيولة والاستفادة من أفضل الشروط الموجودة في السوق من خلال: -اكتتاب سندات الاستثمار، فتح دفتر التوفير (أمنيتي)، بطاقة التوفير (أمنيتي)، حسابات الاستثمار، ...الخ.
الخدمات	-خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي. - الخدمات المصرفية عن بعد "السلام مباشر". - خدمة "موبايل بنكنغ"، خدمة مايل سويفت "سويفتي"، بطاقة الدفع الإلكترونية " آمنة ". - بطاقات السلام فيزا الدولية، خدمة الدفع عبر الأنترنت"E-Amina". - خزانات الأمانات "أمان"، ماكينات الدفع والصراف الآلي...الخ.

المصدر: أحمد عزوز، عثمان علام، مرجع سابق، ص 185

[1] - موقع مصرف السلام: https://www.alsalamalgeria.com/

المطلب الثالث: اداء مصرف السلام من خلال استخدام نموذج camels الامريكي خلال الفترة 2008-2021

نحاول من خلال هذا المطلب التقديم تقييم عملي لمصرف السلام الجزائري وذلك من خلال تقييم ادائه المالي باستخدام نموذج الامريكي camels خلال الفترة 2008-2020، وعلى هذا الاساس سوف نقوم على تقديم هذا النموذج وآلية تطبيقه في مصرف السلام محل الدراسة.

الفرع الأول: تقديم نموذج camels محل الدراسة

نظام camels الامريكي هو عبارة عن نموذج يحتوي على مجموعة من المؤشرات المالية التي بموجبها يتم الوقوف امام نقاط الضعف والقوه المصارف وتشخيص السلامة المالية لها و تقييم ادائها ، [1]و يعتبر من ابرز الادوات الرقابية الحديثة المباشرة التي تعتمد بشكل اساسي على التفتيش الميداني [2]وهذا لمعرفه المركز المالي للمصرف وظهر بـ و م أ سنة 1979 ويعرف بنظام الانذار مبكر ، حيث استخدم من طرف خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية على راسها الاحتياطي الفدرالي ، والنتائج الموصل اليها من خلالها كانت دعما اساسيا في اتخاذ القرارات الخاضعة اليها المصارف ، و يصنف مركز المصرف الى خمسة مستويات[3] كما هو موضح بالجدول الاتي:

الجدول رقم (05): تصنيف المصارف وفق نموذج camels

نسبة التصنيف	درجة التصنيف	وضعية المصرف	الاجراء الرقابي المتخذ
1.4-1	01 قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي اجراء
2.4-1.5	02 مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3.4-2.5	03 مقبول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة مستمرة
4.4-3.5	04 هامشي	خطير قد يؤدي الى الفشل	برنامج اصلاح ومتابعة ميدانية
5-4.5	05 غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة واشراف

المصدر: بن عمر محمد البشير، نصير أحمد ، تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج camels ، حالة البنك الوطني الجزائري ، في الفترة (2014-2015) ، مجلة إضافات اقتصادية ، العدد 02 ، 2017 ، ص 36 .

[1] - سارة ماضي، بلال سباع، مرجع سابق ص 63.

[2] - مقاتل حمزة، بونيهي مريم، مرجع سابق ، ص 187 .

[3] - شناتي سامي، اوزريق الياس، مرجع سابق ، ص 189

الفرع الثاني: دراسة مكونات النموذج

حيث يحتوي النموذج على ستة (06) عناصر أساسية وهي كالاتي:

اولا: تحليل كفاية راس المال

ويقصد بها هو تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف من جهة وحجم راس المال من جهة أخرى، وبهذا يمكن التعرف على الملاءة المالية للمصرف وقدرتها على تحمل الخسائر المحتملة.[1]

ويتم حساب نسبة كفاية راس المال من العلاقة التالية:

نسبة كفاية راس المال = راس المال المتاح / (المخاطر الائتمانية + المخاطر السوقية +المخاطر التشغيلية) [2]

جدول رقم (06): تصنيف الكفاية الحدية لرأس المال

درجة التصنيف	01	02	03	04
وصف درجة التصنيف لراس المال	جيد	ملائم	ضعيف	ضعيف جدا
اجمال راس المال/ الأصول المرجحة بالمخاطر	10% فأكثر	08% فأكثر	اقل من 08%	اقل من 06%

المصدر: مقاتل حمزة، بونيهي مريم، مرجع سابق، ص 188

ثانيا تحليل جودة الاصول

ويعتمد هذا المؤشر على نوعية الموجودات التي تظهر في ميزانية المصرف وحجم المخاطر المرتبطة بها وهو عبارة عن مؤشر نوعي[3] يتم قياس من خلال نسبة او حجم وكثافة الاصول المتعثرة الى راس المال او القروض المتعثرة الى اجمال القروض. ويتم تصنيف جودة الاصول وفقا لدرجات كما يلي

الجدول رقم (07): تصنيف جودة الأصول

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة التصنيف جودة الأصول
1	أصول قوية	اقل من 05%
2	أصول جيدة	محصورة بين 05و 15%
3	أصول مقبولة	محصورة بين 15و 35%

[1] - ايناس عياد،عبد الناصر براني، مرجع سابق ، ص 901 .

[2] - مقاتل حمزة، بونيهي مريم، مرجع سابق، ص 188 .

[3] - شناتي سامي، اوزريق الياس، مرجع سابق، ص 190

4	أصول ضعيفة	محصورة بين 35و 60%
5	أصول حرجة	تفوق 60 %

المصدر: بن عمر محمد البشير ، نصير أحمد ، مرجع سابق ، ص 38

ثالثا: جودة الإدارة

وهو معيار جد مهم في قياس الاداء المالي للمصارف الا انه يبقى محصور داخل مصرف كونها متعلقة بالاستخدام الداخلي لإدارة مصرف و هو مؤشر نوعي وليس كمي [1]وهي متعلقة بالمؤشرات الاربعة وهي الحوكمة والموارد البشرية والرقابة ونظم المعلومات.[2] و يتم تصنيفها لدرجات كمايلي :

جدول رقم (08): جودة الإدارة

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة اجمالي النفقات التشغيلية الى اجمال الاصول
1	قوية	اقل او تساوي من 25%
2	جيدة	محصورة بين 26و 30%
3	مقبولة	محصورة بين 31و 38%
4	ضعيفة	محصورة بين 39و 45%
5	حرجة	تفوق 46 %

المصدر: مقاتل حمزة، بونيهي مريم، مرجع سابق ،ص 189 .

رابعا: درجة الربحية

وهي تقيس مدى استطاعة المصرف لتوليد الارباح وهي تتمثل في معدل العائد على حقوق الملكية[3] الذي يحسب كما يلي:

معدل العائد على حقوق الملكية =صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية ×100[4]

ويتم تصنيفه حسب الجدول التالي كما يلي:

[1]- مقاتل حمزة، بونيهي مريم، مرجع سابق، ص 189.

[2] - ايناس عياد،عبد الناصر براني، مرجع سابق ،ص 902 .

[3] - شناتي سامي، اوزريق الياس، مرجع سابق، ص 191.

[4] - مقاتل حمزة، بونيهي مريم، مرجع سبق ذكره، ص 189.

جدول رقم (09): درجة الربحية

درجة التصنيف	نوع التصنيف	معدل العائد على حقوق الملكية
1	قوية	أكبر او يساوي 1
2	جيدة	محصورة بين 1و 0.75
3	مقبولة	محصورة بين 0.75و 0.5
4	ضعيفة	محصورة بين 0.5و 0.25
5	حرجة	اقل من 0.25

المصدر: بن عمر محمد البشير، نصير أحمد، مرجع سابق، ص 38

خامسا: درجة السيولة

يقصد بها قدره المصرف على الإبقاء على مستوى كافي من السيولة داخل المصرف لمقابلة مختلف الصعوبات والتزامات التي تطرأ عليها[1] وتوجد نسب عدة لقياس نسبة السيولة كحجم التمويل الى حجم الودائع واهم نسبة تستخدم في نموذج camels هي نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات.[2]

جدول رقم (10): درجة السيولة

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة السيولة
1	قوية	أكبر من 55 %
2	جيدة	أكبر من 60%
3	مقبولة	أكبر من 65%
4	ضعيفة	أكبر من 70%
5	حرجة	اقل من 70%

المصدر: بن عمر محمد البشير، نصير أحمد، مرجع سابق، ص 38

سادسا: درجة الحساسية لمخاطر السوق

وهي الحساسية المتعلقة بمخاطر معدلات الفائدة ومخاطر سعر الصرف واسعار الاسهم في السوق المنوي وغيرها من مخاطر [3]ويتم حساب هاته الحساسية او المؤشر عن طريق خطوتين اول حساب الفجوة بين

[1]- ايناس عياد،عبد الناصر براني، مرجع سابق ، ص 903

[2] - مقاتل حمزة، بونيهي مريم، مرجع سبق ذكره، ص 190.

[3] - شناتي سامي، اوزريق الياس، مرجع سابق، ص 191-192.

الموجودات والمطلوبات الحساسة للسوق ثم حساب مؤشر الحساسية لمخاطر السوق من خلال نسبة الفجوة الى اجمالي الموجودات.

جدول رقم (11): درجة حساسية لمخاطر السوق

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة الحساسية لمخاطر السوق
1	قوية	اقل من 25 %
2	جيدة	محصورة بين 26و 30 %
3	مقبولة	محصورة بين 31و 37%
4	ضعيفة	محصورة بين 38و 42%
5	حرجة	أكبر من 43%

المصدر: مهدي سوايح، رياض العينوس، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية وفقا لنموذج العائد الى حقوق الملكية ومعيار camels دراسة حالة بنك السلام الجزائر خلال الفترة 2018-2021، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد23، العدد 01، 2023، ص 83.

سابعا: معيار السلامة الشرعية للمصارف الإسلامية

يعتبر معيار السلامة الشرعية معيار دو اهمية بالغة لتقييم اداء المصرف الاسلامي لان تحقيق نتائج مرضيه في المعايير السابقة دون تحقيقها في معيار السلامة الشرعية يفقد المصارف الإسلامية مصداقياتها ويخرجها عن اهدفها المنشودة اليها و يعرضها للمخاطر الشرعية[1] لذلك اتفق بعض الباحثين على اضافه هذا معيار الى النموذج camels ليصبح scamels ، وبين المؤشرات المعتمدة بتقييم السلامة الشرعية في مصرف الاسلامي هي هيئه الرقابة الشرعية من خلال ان تكون رقابة فعالة.

و هناك مجموعة من المعايير التي يتم على أساسها تقييم أداء هيئات الرقابة الشرعية [2]و هي كما يلي :

[1] - مقاتل حمزة، بونيهي مريم، مرجع سبق ذكره، ص 190.

[2] - شوقي بورقبة، طريقة camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية، العدد 01، 2011، ص 153 -154.

الجدول رقم (12): معلبير تقييم أداء الهيئات الرقابية الشرعية للمصارف الإسلامية

المعيار	المعنى
المشروعية الحقيقية	ضرورة ان يكون الحكم الشرعي حقيقي من اجل مصلحة المصرف
الكفاءة	لابد ان تكون تكلفة الفتاوى منخفضة للمحافظة على كفاءة المصرف وتنافسيته
القبول لدى الجمهور	ان تلقى الفتاوى المعدة قبول الراي العام والمتعاملين مع المصرف
مصدر الفتوى	لابد ان تصدر الفتوى من هيئة مستقلة عن كيان المصرف
المصداقية	ان تتمتع هيئة الرقابة الشرعية بالمصداقية والنزاهة

المصدر: شوقي بورقبة ، مرجع سابق ، 153-154

الفرع الثالث: تقييم الأداء المالي لمصرف السلام الجزائري خلال فتره 2008-2021 باستخدام نموذج camels

أولا: تحليل مؤشر الملاءة (الكفاية الحدية لراس المال)

تعتبر الكفاية الحدية لراس المال النسبة التي يحتفظ بها من اجل تغطية طلبات المودعين ويتم حسابها وإعطاء التصنيف حسب نموذج CAMELS كما يلي:

الجدول رقم (13): تحليل مؤشر الملاءة المصرفية لمصرف السلام خلال الفترة 2008-2021

السنوات	معدل الكفاية الحدية لراس المال %	درجة التصنيف	نوعية التصنيف
2008	515	1	قوية
2009	293	1	قوية
2010	188	1	قوية
2011	66	1	قوية
2012	49	1	قوية
2013	41,61	1	قوية
2014	41,82	1	قوية
2015	45,88	1	قوية
2016	39,87	1	قوية
2017	26,48	1	قوية
2018	20,6	1	قوية
2019	17,58	1	قوية
2020	15,99	1	قوية
2021	14,38	1	قوية

المصدر: من اعداد الباحثة باعتماد على التقارير المقدمة من مصرف السلام

من خلال الجدول المقدم أعلاه نجد ام الكفاية الحدية لراس المال لمصرف السلام في بدايتها من 2008الى غاية 2010 كبيرة جدا وهذا راجع لان حجم التمويلات المقدمة من طرفه ضعيفة نتيجة بداية النشاط في 2008، وعند حساب نسبة الملاءة المصرفية فان المقام ضعيف وبتالي ترتفع قيمتها، ولكن حتى بعد السنوات المذكورة بقيت النسبة مرتفعة على باقي السنوات، وحسب نموذج الدراسة camels فنجد ان درجة تصنيف المصرف كانت 01 وهي تتصف بالقوة المالية له . أي ان نسبة كفاءة راس المال جيدة جدا و هذا يدل أيضا ان المصرف له القدرة على مواجهة الصدمات المختلفة التي يمكن ان تواجهه.

ثانيا: تحليل جودة الأصول لبنك السلام خلال الفترة 2008-2021

وتقيس هاته النسبة جودة أصول مصرف السلام، وذلك باستعمال نسبة القروض المتعثرة الى راس المال.

الجدول رقم (14): تحليل جودة الأصول لمصرف السلام خلال الفترة 2008-2021

السنوات	نسبة جودة الأصول	درجة التصنيف	نوعية التصنيف
2008	4,03	1	قوية
2009	4,07	1	قوية
2010	1,17	1	قوية
2011	1,02	1	قوية
2012	3,89	1	قوية
2013	5,23	2	جيدة
2014	9,49	2	جيدة
2015	4,86	1	قوية
2016	4,86	1	قوية
2017	5,22	2	جيدة
2018	6,47	2	جيدة
2019	5,78	2	جيدة
2020	5,61	2	جيدة
2021	5,77	2	جيدة

المصدر: من اعداد الباحثة باعتماد على التقارير المقدمة من مصرف السلام

من خلال الجدول السابق يتضح ان درجة تصنيف جودة أصول المصرف تتراوح مابين 02.1 الى 9.49 خلال فترة الدراسة وهي تقع ضمن التصنيف 2 التي توصف بالجيدة وهذا يعني ان جودة اصوله قوية.

ثالثا: تحليل جودة إدارة مصرف السلام خلال الفترة 2008-2021

سوف نقوم بقياس جودة إدارة مصرف السلام من خلال حساب نسبة المصاريف التشغيلية الى اجمالي الأصول كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (15) تحليل جودة ادارة لمصرف السلام خلال الفترة 2008-2021

السنوات	نسبة جودة الادارة	درجة التصنيف	نوعية التصنيف
2008	31.77	3	مقبول
2009	15.84	2	جيدة
2010	10.65	2	جيدة
2011	6.90	2	جيدة
2012	4.63	2	جيدة
2013	3.57	2	جيدة
2014	2.12	2	جيدة
2015	2.99	2	جيدة
2016	4.28	2	جيدة
2017	3.80	2	جيدة
2018	2.31	2	جيدة
2019	2.24	2	جيدة
2020	1.70	2	جيدة
2021	1.22	2	جيدة
متوسط درجة التصنيف للمؤشر		2	جيدة

المصدر: من اعداد الباحثة باعتماد على التقارير المقدمة من مصرف السلام

من خلال الجدول السابق نجد ان درجة التصنيف هي 02 خلال الفترة من 2008-2021 وهي درجة توصف بان ادارة المصرف جيدة، وهي يعكس قوة معدل الأداء المالي وكفاءة الإدارة مصرف السلام في ضبط المصاريف التشغيلية.

رابعا: حساب مؤشر الربحية بالنسبة لمصرف السلام للفترة 2008-2021

و من اجل دراسة ربحية مصرف السلام سوف نعتمد على نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) الذي يعتبر من اهم النسب من اجل قياس ربحية المصرف من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (16) تحليل مؤشر الربحية لمصرف السلام خلال الفترة 2008-2021

السنوات	معدل العائد على حقوق الملكية	درجة التصنيف	نوعية التصنيف
2008	3,96	1	قوي
2009	4,11	1	قوي
2010	8,97	1	قوي
2011	10,03	1	قوي
2012	9,86	1	قوي
2013	10,03	1	قوي
2014	9,88	1	قوي
2015	2,1	1	قوي
2016	7,02	1	قوي
2017	7,13	1	قوي
2018	13,97	1	قوي
2019	21,07	1	قوي
2020	15	1	قوي
2021	14,6	1	قوي
متوسط درجة التصنيف للمؤشر		1	قوي

المصدر: من اعداد الباحثة باعتماد على التقارير المقدمة من مصرف السلام

من خلال الجدول أعلاه نجد المصرف انه تحصل على درجة التصنيف 1 وهي تتصف بانه قوي خلال الفترة 2008-2021، وهذا يدل على ان المصرف قادر على توفير دخل كافي لتلبية الاحتياجات والمتطلبات الازمة وتوفير راس المال ودفع حصص المساهمين.

خامسا: حساب مؤشر السيولة بالنسبة لمصرف السلام للفترة 2008-2021

الجدول رقم (17) تحليل مؤشر السيولة لمصرف السلام خلال الفترة 2008-2021

السنوات	نسبة القروض الى الودائع	درجة التصنيف	نوعية التصنيف
2008	0	5	حرجة
2009	120.71	5	حرجة
2010	128.54	5	حرجة
2011	131.43	5	حرجة
2012	125.34	5	حرجة
2013	144.25	5	حرجة
2014	146.32	5	حرجة
2015	109.58	5	حرجة

2016	101.00	5	حرجة
2017	84.61	5	حرجة
2018	106.7	5	حرجة
2019	112.88	5	حرجة
2020	76.53	5	حرجة
2021	77.72	5	حرجة
المتوسط الحسابي لدرجة التصنيف		5	حرجة

المصدر: من اعداد الباحثة باعتماد على التقارير المقدمة من مصرف السلام

من خلال الجدول أعلاه نجد ان المصرف خلال سنة2008 وهي سنة بداية النشاط ان نسبة حجم التمويل الى اجمالي الودائع معدومة وهذا راجع لعدم قيام المصرف بتمويلات خلال تلك الفترة وبعدها بدأت النسبة في الظهور الا انها كانت نسبة كبيرة وهذا يدل ان المصرف قام بمنح قروض أكبر من سيولته وودائع الافراد وهو ما جعله يقع في منقطة التصنيف 5 وهي منطقة حرجة، ولابد عليه من مراجعة ذلك لكي لا يقع في مخاطر و خسائر مالية.

سادسا: حساب مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق بالنسبة لمصرف السلام للفترة 2008-2021

مصرف السلام غيره من المصارف فهو عرضة الى مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الائتمان وفي هاته الدراسة سوف نقوم بحساب مؤشر الحساسية من خلال استخدام نسبة الاصول الحساسة لسعر الفائدة الى اجمالي الأصول والنتائج موضحة في الجدول التالي

الجدول رقم (18) تحليل مؤشر الحساسية اتجاه مخاطر السوق لمصرف السلام خلال الفترة 2008-2021

السنوات	نسبة الأصول الحساسة على اجمالي الأصول	درجة التصنيف	نوعية التصنيف
2008	40.26	4	ضعيفة
2009	37.13	3	مقبولة
2010	33.01	3	مقبولة
2011	32.68	3	مقبولة
2012	32.12	3	مقبولة
2013	34.50	3	مقبولة
2014	33.34	3	مقبولة
2015	29.18	2	جيدة
2016	31.75	3	مقبولة
2017	30.20	2	جيدة
2018	28.25	2	جيدة

2019	27.76	2	جيدة
2020	24.25	1	قوية
2021	29.77	2	جيدة
المتوسط الحسابي لدرجة التصنيف		3	مقبولة

المصدر: من اعداد الباحثة باعتماد على التقارير المقدمة من مصرف السلام

من خلال الجدول أعلاه نجد ان نسبة الأصول الحساسة الى اجمالي الأصول بين ضعيفة ومقبولة وجيدة خلال فترة الدراسة وهي تقع في مجال 24 % الى 40 %، وتم تصنيف مصرف السلام في حساسيته اتجاه مخاطر السوق انها مقبولة وهي الدرجة 03 حسب نموذج الدراسة، وهذا يدا على ان هيكل اصوله تمتاز بالمرونة وقادرة على مواجهة مخاطر السوق الا انه لابد من اخذ الاحتياطات اللازمة.

سابعا: معيار السلامة الشرعية لمصرف السلام خلال الفترة 2008-2021

كما ذكرنا سابقا فمعيار السلامة الشرعية يخص المصارف الإسلامية ويعتبر ذو أهمية كبيرة لأنه حتى لو تحصل المصرف على نتائج مرضية في المعايير السابقة لا تكتمل النتيجة دون وجود هذا المعيار وبالتالي مصرف السلام لابد من تطبيق هذا المعيار عليه من خلال دراسة هيئة الرقابة الشرعية له ومدى التزمها بالرقابة حول اعمال المصرف ومطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وهذا من خلال:

امتلاك المصرف هيئة فتوى والرقابة الشرعية متخصصة في: مراقبة مدى شرعية المعاملات، وهي المسؤولة الوحيدة عن إصدار الأحكام الشرعية لكل ما يتم رفعه إليها من قضايا ومواضيع متعلقة بالعقود التي يبرمها المصرف مع متعامليه، إضافة للرقابة على كافة أعمال الإدارة والفروع للتأكد من موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية مع إمكانية تجنيب الأرباح للمصرف.

ثامنا: التقييم الكلي لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2008 -2021

الجدول رقم (19) التقييم الكلي خلال مؤشر camels لمصرف السلام خلال الفترة 2008-2021

	مؤشر الملاءة	جودة الأصول	جودة الإدارة	إدارة الربحية	إدارة السيولة	مؤشر الحساسية	السلامة الشرعية
درجة التصنيف	1	2	2	1	5	3	4
متوسط درجة التصنيف	3						
نوعية التصنيف	مقبول						

المصدر: من اعداد الباحثة باعتماد على التقارير المقدمة من مصرف السلام

من خلال نتائج الجدول المذكور أعلاه الذي يلخص التقييم النهائي لأداء مصرف السلام الإسلامي تبين ان اداؤه مقبول بعد حصوله على التصنيف 03 وهذا ما يدل على ان المصرف يتمتع بمركز مالي سليم مع وجود بعض المشاكل خاصة فيما يخص جانب إدارة السيولة فلا بد عليه من إعادة النظر في حجم التمويلات المقدمة للعملاء مقارنة بحجم الأصول وحجم الودائع فلابد عليه من الاحتفاظ بنسبة معتبرة من الموجودات السائلة وهذا لمواجهة السحوبات الغير المتوقعة من طرف العملاء.

بالإضافة الى السلامة الشرعية فهو مزال الى حد ما ضعيف فيها فلابد ان يسعى جاهدا الى تحقيق الاستقلالية التامة في هيئة الفتاوى الشرعية وتقديم فتاوي بوجود مرجعية لذلك هذا ما يعطي للمصرف مصداقية أكبر ويجعله يتنافس أكثر في الساحة المصرفية ويحسن من ادائه ويعطي قيمة مضافة للصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر.

تاسعا: خلاصة الدارسة

بعد استخدمنا في هذه الدراسة نموذج CAMELS من اجل تقييم أداء مصرف السلام خلال الفترة من 2008 الى غاية 2021 وجدنا انه يمكن ان يكون مقياسا شاملا ومناسبا لطبيعة عمل البنوك الإسلامية مع العمل في وضع مقاييس كمية لمعيار السلامة الشرعية ووضع درجة تصنيف مناسبة لذلك وبهذا يصبح كاملا للقياس ويمكن اعتماده لقياس كفاءة البنوك الإسلامية في الساحة المصرفية وبهذا يعتبر إضافة جديدة يعطي صورة شاملة لوضعية المصارف الإسلامية ويكشف نقاط قوتها وضعفها.

المبحث الثالث: معيقات ومتطلبات وآفاق تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

إن الصناعة المصرفية في الجزائر القائمة الآن في الجزائر تعمل وتنشط في بيئة مختلطة ومسيطرة بنسبة كبيرة من طرف الصناعة المصرفية الإسلامية التقليدية، لذلك فهي تعاني صعوبات في تطبيقها وتقديمها بشكل يجعل الأفراد يقبلون على مختلف الخدمات التي تنشرها، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مختلف المعيقات التي تحول أمام تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتطويرها وكذا دراسة المتطلبات من اجل النهوض بهذا النوع من الصيرفة وكذا مختلف الأفاق التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها.

المطلب الأول: معيقات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

رغم ما تشهده الساحة المصرفية الجزائرية من إقبال على طلب التمويل الإسلامي بمختلف الخدمات التي يقدمها، إلا أن هذا النوع من التمويل يشهد العديد من التحديات والعراقيل تحول عن تطوره وانتشاره

ولذلك من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى المعوقات التي تقف أمام تطور الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر.

الفرع الأول: المعوقات التشريعية والقانونية

✓ غياب الأنظمة التشريعية والقانونية جعل البنوك الإسلامية تعمل بمحدودية حيث لا يزيد عددها عن بنكين فقط وهما بنك البركة والسلام، كما أن وجودها محصور في مناطق معينة وهي تعيش تحت ضغط من قبل البنك المركزي والمنافسة المصرفية.[1]

✓ كما لم يسعى البنك المركزي إلى تجسيد قانون ينظم عمل الصناعة المصرفية الإسلامية إلى اليوم، هذا الشيء يجعل عدم وجود تنسيق بين النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي والذي يعيق المنافسة الحقيقية بينهم، كما أن هذا الوضع جعل النظام المصرفي الإسلامي متأخرا مقارنة بباقي بلدان العالم حتى الغير الإسلامية منها كفرنسا وبريطانيا.[2]

✓ كما نجد أن البنك المركزي في تطبيقه للسياسة النقدية لم يأخذ بعين الاعتبار وجود البنوك الإسلامية التي تتماشى بالشريعة الإسلامية، حيث حددت التعليمة رقم 06-2002 المعدلة للتعليمة 01-2001 نسبة الاحتياطي القانوني ب 6.25% ومعدل العائد من الاحتياطي القانوني بـ 2.5 %، وهذا يعتبر عائق أمام المصارف الإسلامية.[3]

✓ كما في حالة وجود أزمة سيولة أو عسر مالي بالنسبة للمصارف التقليدية فيمكنها الاقتراض من طرف البنك المركزي [4]وهذا بموجب الامر رقم 40/10 المؤرخ في 26 أوت 2010، [5]وهذا ما يعجز أو لا يمكن للمصارف الإسلامية القيام به كونها لا تعتمد على مبدأ الربا الذي فهو مرفوض للعمل به.[1]

---

[1] - ميدون سيساني، إسماعيل بن قانة، افاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2018، ص 80.

[2]- صالح صالحي، اساسيات التحول النظامي لإدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري، المعوقات الحالية والمسارات المحتملة والمكاسب المتوقعة 2020-2040، الدار الجزائرية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2018، ص 68.

[3]- مناقر نورالدين، حاج سليمان ربيعة، القيود المفروضة على البنوك الإسلامية، ورقة مقدمة في كتاب الملتقى العلمي الوطني تحت اسم الصيرفة الإسلامية بن التنظير والتطبيق، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، الطبعة الأولى ،2020، ص 327

[4]- رديف مصطفى، غفار فيصل، تحديات تفعيل أداء الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل التحرير المصرفي، دراسة نظرية تحليلية، ورقة مقدمة في كتاب جماعي الصيرفة الإسلامية بين النظري والتطبيق تجربة الجزائر تحديات وآفاق، دار ومضة، الجزائر، الطبعة الأولى ،2021، ص 424

[5] - مناقر نورالدين، حاج سليمان ربيعة، مرجع سبق ذكره، ص327

✓ كما يلزم المصرف الاحتفاظ بنسبه معينة من السيولة الآتية من الودائع دون عوائد لمواجهة السحوبات اليومية لإدراك حجم الأموال الغير العاملة والعاطلة داخل المصرف.[2]

✓ عدم وجود الحماية القانونية، وهي تعد أخطر المشكلات والتحديات التي تقف كحاجز أمام تطور المصارف الإسلامية،[3] حيث يعتبر القانون الضريبي عقبة أمام التمويل الإسلامي وذلك من خلال نعرض المصرف الإسلامي إلى نوعين من الضرائب في حال استعماله لصيغة المضاربة، فهذا النوع يوجد فيه ضريبة على أرباح المصرف باعتباره مضاربا وضريبة أرباح المصرف، وبهذا يكون المصرف الإسلامي قد تعرض إلى ازدواج ضريبي بسبب السم على النشاط المهني TAP. كما أن القانون التجاري لم يأتي في طياته بذكر منتجات الصيرفة الإسلامية من حيث شروطها وحقوق وواجبات أطراف عقد الصيغ المبرمة والعقوبات في حالة التعدي والتقصير.[4]

بالإضافة إلى العوائق التشريعية وقانونية فيوجد هناك غياب الإطار التنظيمي والمؤسسي الخاص بالتكامل للعمل المصرفي الإسلامي.[5]

الفرع الثاني: المعوقات التنظيمية والمؤسسية

أولا: الكوادر البشرية والهياكل التنظيمية للمصارف الإسلامية

لقد واجهت الصناعة المصرفية الإسلامية مشكلة في عدم وجود موارد بشرية كفاءة للعمل في النظام المصرفي الإسلامي فقامت بالاستعانة بالموارد البشرية التي تعمل على مستوى المصارف التقليدية وهذا من اجل تكوين جهاز تنفيذي وإداري،[6] إلا أن هذا يعتبر كعائق بالنسبة للمصارف الإسلامية، فلابد من التكوين الجيد

---

[1] - رديف مصطفى، غفار فيصل، مرجع سبق ذكره ،428

[2] - مخلوفي طارق، مرجع سابق، ص 321.

[3] - محمد احمد علي أبو يوسف، العلاقة بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد كلية التجارة بنين، جامعة الازهر، سوريا، 2013، ص 121.

[4] - ليلى عشوب، تعزيز دور المصرفية الإسلامية في ظل الإصلاحات المصرفية الجزائرية 2020-2018، ورقة مقدمة في الكتاب الجماعي العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، تقييم الماضي ومتطلبات النجاح، إصدارات المركز الوطني للبحث في العلوم الإسلامية والحضارة الاغواط، الجزائر الطبعة الأولى ،2022، ص 298

[5] - مخلوفي طارق، مرجع سابق، ص 321.

[6] - محمد احمد علي أبو يوسف، مرجع سابق، ص 121

والتدريب للحصول على كوادر بشرية مؤهلة للقيام بعملها، سواء مع الجمهور أو مع الأجهزة والبرامج المعدة ذلك.[1]

ثانيا: هيئة الرقابة الشرعية

تعرف الرقابة الشرعية على أنها جهاز رقابي واستشرافي لمختلف الأعمال والأنشطة التي تقوم بها المصارف الإسلامية، ومدى مطابقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية.[2]

إلا أن تعدد الفتاوى من طرف هيئه الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية يضعف من ثقتها[3] وهذا راجع إلى وجود ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية للرقابة وتضارب الآراء فيما بينهم، أي عدم وجود توافق في الفتاوى الشرعية هذا ما يجعل الجمهور يفقد الثقة في المصارف الإسلامية وفي تعاملاتها وهذا نتيجة لتعدد الآراء والاختلاف في مضمونها وهذا يحدث تعطيل على مستوى أدارة المصارف في استخدام بعض صيغ التمويل عن الاخرى.

بالإضافة إلى عدم وجود رقابة شرعية داخلية لدى المصرف أو عدم التزام بإجراءاتها عند تقديم الخدمات وعدم توفر عقود منضبطة شرعا.[4]

ثالثا: عدم وجود سوق مالي إسلامي

تعتبر المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية متماثلة مع التي تتعرض لها المصارف التقليدية إلا أن هذه الأخيرة يمكن أن تتحوط من هذه المخاطر عن طريق التمويل الطويل الأجل من خلال الحصول عليه من المصارف الأخرى متى كانت بحاجة إلى سيولة وهذا عن طريق الاقتراض، إلا أن هذا المخرج لا يساعد المصارف الإسلامية كونها لا تتعامل بفائدة الاقتراض.[5] كما أن المصاريف الإسلامية تتعامل بصيغ التمويل

[1] - تيقان عبد اللطيف، تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي (دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية) اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2016-2017، ص 160.

[2]- مخلوفي طارق، مرجع سبق ذكره، ص 318.

[3] - فلاح حميد، التحديات التي تواجه تطوير نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة صوت القانون، المجلد 09، العدد 02، 2023، ص 192.

[4] - محمد احمد علي أبو يوسف، مرجع سابق، ص 117-118.

[5]- فلاح حميد، مرجع سابق، ص196.

الإسلامي وهي أدوات قصيرة الأجل، فلابد لها أن تطور من هاته الأدوات وتجعلها طويلة الأجل لتجنب شح السيولة وأهمها الأسهم والصكوك وهذا بحاجه إلى وجود سوق مالي ثانوي.[1]

رابعا: انعدام التنسيق والتعاون بين المصارف الإسلامية

رغم أن المصارف الإسلامية ترسم هدف واحد وهو تحقيق المسؤولية الاجتماعية وتسيير حياة الفرد المالية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ، إلا انه عند ملاحظة حالة المصارف الإسلامية في الجزائر نرى غياب التنسيق والتعاون فيما بينهم وفي مجالات كثيرة كتغطية السيولة والقيام بمجموعة من الاستثمارات المشتركة التي تغطي عدم وجود سوق مالي إسلامي و إدارة المخاطر وتبادل الخبرات فيما بينهم لتحوط من المشاكل والمخاطر ويصبح لها حصة اكبر في السوق المصرفي وتستقطب اكبر عدد من المتعاملين خصوصا في ظل العولمة المالية والهندسة المالية التي عملت على ابتكار أدوات مالية جديدة تسمح بتطوير العمل المصرفي الإسلامي خارج الأدوات التقليدية.[2]

المطلب الثاني: متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية

تسعى الجزائر جاهدة إلى الانفتاح على الصناعة المصرفية الإسلامية رغم ما حققته هذه الأخيرة من انجازات وتحديها لمختلف المعوقات والعقبات، إلا أنها مطالبة الآن بوضع إستراتيجية واضحة وفعالة تجعلها تضع أسسها ومكانتها على الساحة المصرفية وتتنافس مع المصارف التقليدية وعلى هذا الأساس سوف نتطرق في هذا المطلب إلى متطلبات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر.

الفرع الأول: تقنين العمل المصرفي الإسلامي

- ✓ وذلك من خلال وضع أنظمة وقوانين تنظم عمل المصارف الإسلامية [3]تصدرها جهات متخصصة في هذا المجال حيث يتم وضع قانون خاص بالمصرف خاص بالمصارف الإسلامية يتناول فيه جميع مجالات النظام المصرفي الإسلامي من أحكام وصيغ وكذا مجال الرقابة عليها،[4] بالإضافة إلى تعديل ومراجعة القوانين والأنظمة السابقة التي لا تمد بأي صلة بتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

[1] - ميدون سيساني، مرجع سابق، ص 80

[2] - فلاح حميد، مرجع سبق ذكره، ص196.

[3] - سليمان بن زكة، عز الدين شرون، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الباحث الاقتصادي ن المجلد 10، العدد 02، 2022، ص 302.

[4] - سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2010، ص 311

✓ كما يجب على البنك المركزي من مراجعة علاقته مع المصارف الإسلامية من خلال مراعاته لخصوصية هذه الأخيرة وذلك بإعادة النظر في نسبة الاحتياط القانوني، دور الملجأ الأخير للإقراض، نسب السيولة ومعدل الكفاية الحدية لرأس المال، بالإضافة إلى القوانين الأخرى كالقانون التجاري من خلال مساهمته بإدراج قوانين تمس عقود التمويل الإسلامي وشروطها.[1]

✓ والاستفادة بتجارب الدول العربية والإسلامية في سن القوانين المنظمة لعمل المصارف الإسلامية.

✓ وجود تعاون مشترك بين مختلف الجهات المختصة والمسؤولية كالبنك المركزي والوزارة المالية بالإضافة إلى جمعية المصارف والمؤسسات المالية من أجل إعداد قانون للمصارف ة المصادقة عليه لتنفيذه.[2]

الفرع الثاني: تطوير النظم الفنية والمحاسبية

لابد من توفير نظام محاسبي إسلامي متكامل يجعل المصارف الإسلامية تقدم خدماتها المالية وفوق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية هذا ما يجعل وجود ثقة في تقديم تلك الخدمات مما يطور كيانها ويخدم الهدف الذي أعدت من اجله.[3]

ونظرا للاختلاف الموجود بين العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي فلابد من تطوير السياسات والمحاسبية والفنية التي تتم التي تتلاءم مع النظام المصرفي الإسلامي سواء كان ذلك من الناحية الشرعية أو من ناحية تحليل البيانات وقياس الأداء بالنسبة للمصرف الإسلامي.

كما أن التطوير الفني والمحاسبي ليس بالأمر السهل فهو يتطلب الوقت والجهد الكافي خصوصا في تصميم البرامج الفنية من اجل عمل الفروع وإعداد البيانات المالية، خصوصا لما يكون الكيان المصرفي القائم هو كيان مزدوج.[4]

[1] - العرابي مصطفى، طروبيا نذير، توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية، تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام 20-02 مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص 260.

[2] - سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 311.

[3] - العرابي مصطفى، طروبيا نذير، مرجع سابق، ص 261.

[4] - موساوي سليم، المصرفية الإسلامية في الجزائر، مبررات التحول ومتطلبات النجاح، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد07، العدد 01، 2018 ص 224.

الفرع الثالث: التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الإسلامية

لكي تقوم المصارف الإسلامية بمختلف خدماتها التمويلية والاستثمارية وتقديم خدماتها على أكمل وجه لابد أن يكون لها فقه في معاملاتها التي تتماشى مع مبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية، وهذا يوجب توفر الكوادر البشرية التي تفقه في هاته الضوابط وأصول الشريعة الإسلامية.[1]

والمصارف الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية تحتاج إلى التدريب المستمر لرفع من كفاءة عامليها وكوادرها، حيث أكبر جزء من الموظفين في المصارف الإسلامية يتم استقطابهم من المصارف التقليدية أي لهم خبره على المستوى المصارف التقليدية، والجزائر كغيرها من الدول لم تستثني من هاته القاعدة فلقد بلغ عدد الموظفين في المصارف الإسلامية سنة 2007 حوالي 250,000 موظف من بينهم 85 % لديهم خلفية في العمل المصرفي التقليدي وهذا ما يجعلهم عرضة إلى الأخطاء، وهذا الامر يتطلب إجراءات لتجنب تلك الأخطاء[2] وأهمها:

فتح مراكز تعليمية وتدريبيه متخصصة في العلوم المصرفية الإسلامية وهذا من اجل تخريج إطارات مصرفية مؤهله للقيام بالعمل المصرف الإسلامي على أكمل وجه.[3]

الفرع الرابع: إدخال لهندسه المالية الإسلامية في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية

إن الصناعة المصرفية الإسلامية تفتقر إلى التطوير والابتكار والتجديد وهذا راجع لعدم وجود منهج عملي وعلمي مناسب يتوافق وأهمية هاته الصناعة، [4]لذلك لابد على المصارف الإسلامية في الجزائر بفتح أقسام متخصصة في مجال الهندسة المالية وتدعيم الابتكار المالي وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من التجارب

[1] - دهيليس سمير، آليات ومتطلبات تطوير المصرفية الإسلامية في الجزائر، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الرابع حول تفعيل التمويل الإسلامي في القطاع المالي الجزائري، ص 18.

[2] - سليمان ناصر، نحو بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي الرابع للصناعة المالية الإسلامية حول تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين طموحات السياسية المالية والممارسات البنكية، المنعقد في الجزائر العاصمة 17-18 نوفمبر 2019، ص 13.

[3] - سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص 313.

[4] - حمزة طيوان، متطلبات تبني الصناعة المالية الإسلامية في ظل التحديات القانونية بالجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، ص 22-23

الدولية في هذا المجال كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للمصرف الإسلامي للتنمية (بجدة) ومراكز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية المتواجد بالقاهرة.[1]

الفرع الخامس: الالتزام بالرقابة الشرعية

لقد أثير جدل كبير على الساحة المصرفية الإسلامية الجزائرية حول مصداقيتها أمام عملائها كونها نابعة داخل كيان مصرفي تقليدي وهذا راجع إلى غياب الهيئات الرقابية الخاصة بالمصارف الإسلامية والتي تستمد أعمالها الرقابية وتخضعها إلى مبادئ الشريعة الإسلامية لذلك لابد من اقامة جهاز التدقيق الشرعي الذي يقوم بفحص وتقييم أعمال المصارف الإسلامية ومطابقتها مع الشريعة، واثبات أعمال هذا الجهاز من خلال تقارير تقدم وترفع على المستوى الداخلي والخارجي للمصرف.[2]

الفرع السادس: متطلبات توحيد معايير تطبيق المنتجات الإسلامية وتطويرها وفق الشريعة الإسلامية

لابد من تطوير صيغ التمويل الإسلامي وتفعيل دورها من خلال الالتزام بأسس وقواعد الشريعة الإسلامية للمحافظة على ماهية الصناعة المصرفية الإسلامية من جهة وكذا تلبية حاجيات السوق المالية التي يرغب العملاء في اقتنائها.[3]

ولابد أن تكون هذه المنتجات أو الأدوات الإسلامية أدوات قادرة على المنافسة ليتم طلبها على الساحة المصرفية وهذا عن طريق الابتكار والإبداع لمنتجات إسلامية أخرى تحمل طابع الاستقلالية عن المنتجات التقليدية.[4]

بالإضافة إلى تطوير المنتجات الإسلامية فلابد من عمل على توحيد معايير تطبيق هذه المنتجات فتعدد المصارف الإسلامية واستخدامها لعدد من صيغ التمويل الإسلامي لم يمكنها إلى حد الآن من توحيد تطبيق هاته الصيغ فنجد أن المصارف الإسلامية في الجزائر تستعمل صيغة مرابحة لكن تطبيقها يختلف من مصرف إلى أخر هذا ما يفقد المصداقية ويعزز ثقة البنك بين المتعاملين.[5]

[1] - سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 313.

[2] - سليمان ناصر، نحو بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[3] - حمزة طيوان، مرجع سابق، ص 262.

[4] - موساوي سليم، مرجع سابق، ص 224.

[5] - مرجع سبق ذكره، ص 226.

الفرع السابع: متطلبات إكمال وتطوير بنيه النظام المالي الإسلامي

لابد من إكمال بنية النظام المالي الإسلامي فالنظام المصرفي وحده لا يمكنه أن يتطور فلابد من إنشاء مؤسسات التأمين الإسلامي التكافلي وإنشاء سوق مالي إسلامي يقوم بإصدار الصكوك وغيرها من الأوراق المالية المختلفة التي تستعمل وفق الشريعة الإسلامية،[1] ولكي يتم إنشاء سوق مالي إسلامي فلابد من وجود مجموعه من الشروط وهي:

- لابد من إصدار قانون يكون ضمني في قانون البورصة واللوائح التشريعية التي تنظم عمل السوق المالي الإسلامي وفق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية.
- وفي حال إصدار أوراق مالية إسلامية آو يتم التعامل بها، وتكون هناك مخالفات فلابد من إصدار أحكام تأديبية تقتضي الحد من ذلك
- ومنع تداول أي أوراق مالية إلا بعد التأكد من خلوها من الربا وإنها لم تستخدم في تمويل المشاريع التي تتنافى مع الشريعة الإسلامية.[2]

بالأخير لإيجاد بيئة ملائمة لعمل مصرف الإسلامي في الجزائر لابد من توفر مجموعة من المتطلبات التي ذكرناها لابد من الجهات العليا والسلطات العليا العمل بها من اجل النهوض بالصناعة المصرفية الإسلامية وتصبح لها مكانة على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.

المطلب الثالث: آفاق تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

إن الفرص كبيرة لإدماج أكبر مؤسسات الصناعة المصرفية الإسلامية، وإقامة أكبر منطقه لها في الجزائر، وهناك إمكانيات كبيرة لنجاحها وتحقيقها لمكاسب مهمة، وعلى هذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى آفاق تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر

الفرع الأول: إدراج مؤسسات مكملة للصناعة المصرفية الإسلامية

توجد بعض المؤسسات الهامة والمكملة التي تساعد الصناعة المصرفية الإسلامية في التطور والاندماج في النظام المصرفي الإسلامي والتي تساهم في التكامل الوظيفي والترابط القطاعي معا ومن بينها:

[1] - العرابي مصطفى، طروبيا نذير، مرجع سابق، ص 261.

[2] - حمزة طيوان، مرجع سابق، ص 34.

أولا: مؤسسة الأوقاف التكافلية

والتي تعمل على جمع التبرعات الخيرية المؤطرة والمنظمة من طرف الدولة وتعد من مؤسسات المهمة ولها استراتيجيه خاصة بها في الدول المتقدمة.

ولكي يتم إقامة هاته المؤسسات الخيرية في الاقتصاد الجزائري لابد من قوانين التي تسهل عمليات إقامتها وتضمن حسن إدارتها وجودة خدماتها.

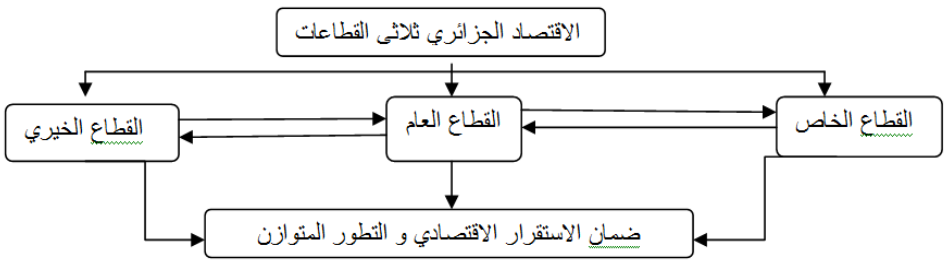
كما تتراوح تقديرات الموارد التراكمية الوقفية في المدى المتوسط والطويل بين 12 مليار دولار سنة 2024، و15 مليار دولار سنة 2030 و25 مليار دولار في آفاق سنة 2040.

ثانيا: مؤسسة الزكاة التضامنية

وهي مؤسسة مهمة للتوزيع المتوازن للثروات والمداخيل، ولابد من مراعاة استقلاليتها في إطار خصوصيتها الشرعية في توزيع وإعادة توزيع الثروات والمداخيل.

وبهاته المؤسسات يمكن تطوير وابتكار مجموعة من المنتجات المتناسبة مع خصوصية هاته المؤسسات لكي يكون لها مكان مع السوق المصرفي حيث أنها هما متكاملتان وظيفيا مع منتجات الصناعة المصرفية الإسلامية ويشكلان معا القطاع الثالث في الاقتصاد الجزائري ويصبح ثلاثي القطاعات كما في الشكل الاتي:

الشكل رقم (24): الاقتصاد الجزائري ثلاثي القطاعات



المصدر: صالح صالحي، مرجع سابق، ص 78.

الفرع الثاني: إعادة الهيكلة الوظيفية للبنك المركزي

إن تحسين أداء البنك المركزي وترقيه أدائه في التعامل مع المؤسسات المصرفية الإسلامية يقتضي الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بحسن التنظيم والإدارة الداخلية الجيدة والتقيد بضوابط عمليات المراجعة والمراقبة، أي أن البنك المركزي سيقوم بوظائفه المزدوجة كبنك البنوك المنظومة المصرفية التقليدية والمنظومة المصرفية الإسلامية.

الفرع الثالث: تأسيس الهيئات الداعمة للصناعة المصرفية الإسلامية

ان أهم شروط نجاح مشروع تأسيس الصناعة المصرفية الإسلامية هو إيجاد بنية أساسية وهيئات داعمة لنموها وتطورها، ومنها مراكز الدراسات والأبحاث المتخصصة في الفروع المالية الإسلامية ومكاتب الخبرات والاستشارات القانونية وبيوت المحاسبة والمراجعة المالية والتدقيق التي تعمل على السلامة الشرعية والفنية والمالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتحقق التكامل الوظيفي بين مختلف مؤسسات الصناعة المصرفية الإسلامية منها والتقليدية.

بالإضافة إلى الرقابة المستقلة الخارجية التي تعمل على الالتزام بالمعايير التي تقدمها مختلف منتجات الصيرفة الإسلامية بالإضافة إلى إدراج تخصصات الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية في معاهد الجامعات في المجال التطبيقي والنظري هذا يضمن الكفاءة المهنية للمتخرجين والعمل في مجال صناعة المصرفية الإسلامية.[1]

[1] - صالح صالحي، مرجع سابق ،ص 76-90

خلاصة الفصل الثالث:

تطرقنا في هذا الفصل الى واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر من خلال عرض تجربة المصارف الإسلامية الناشطة فيها وهما مصرف البركة والسلام اللذان برزا على الساحة المصرفية لما قدماه من خدمات ومنتجات مالية إسلامية استقطبت كل فئات المجتمع، حيث قمنا بدراسة الأداء المالي لكل من المصرفين وهذا باستخدام نماذج حديثة وهما مؤشر الاستقرار المالي z-score لدراسة السلامة المصرفية لمصرف البركة خلال الفترة 2008-2021.

اما بالنسبة لمصرف السلام فقد استخدمنا نموذج camels لتقييم أدائه المالي خلال الفترة المدروسة 2008-2021 ، و كان واضحا بعد الدراسة التي قمنا بها ان كلا المصرفين يقدمان خدمات مالية للشركات و الافراد في المستوى المطلوب و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية تشرف عليها هيئة شرعية للرقابة المصرفية ،الا انه يوجد بعض النقائص من الناحية المالية و كذا من الناحية الرقابية ،فهما يسعيان لتطوير قدراتهما من اجل سد الفجوة و ذلك من خلال طرح جملة من المنتجات الجديدة المواكبة للعصرنة و التكنولوجيا المالية الحديثة من اجل استقطاب اكثر فئات في المجتمع.

كما وضحنا فبي اخر الفصل العراقيل و الصعوبات التي تواجهها هاته المصارف على الساحة المصرفية الجزائرية خاصة المتعلقة بسرد القوانين المنظمة لعملها و ان حصة المصارف الإسلامية في الجزائر مازالت محدودة في السوق المصرفية حيث لا تكاد تظهر و هي لا تتجاوز 3 % ، و من المأمول وضع الاطار القانوني للمالية الإسلامية سيرفع من حصة التمويل الإسلامي بشكل معتبر ، وكي يتحقق ذلك لابد من توفر مجموعة من المتطلبات من اجل النهوض بالصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر سوآءا من الناحية القانونية و التشريعية او حتى عمل المصارف الإسلامية .

خاتمة

ماقدمته الصناعة المصرفية الاسلامية من نمو و تقدم عبر مختلف ارجاء العالم جعل يلتفت اليها و الى طبيعة الخدمات التي تقدمها و هذا من الاجل الابتعاد عن التعثر و العسر المالي الذي لحق بمعظم المصارف نتيجة الازمة العالمية 2008، فلجأت للعمل بمادءئ المشاركة في الربح و الخسارة بدل المديونيةو القروض التي تمنحها المصارف التقليدية.

ولم تنحصر المعاملات المالية الإسلامية في تقديمها على المصارف الإسلامية فقط بل تعدت الى المصارف التقليدية التي سعت الى تحقيق استقرارها المالي من خلال فتح نوافذ إسلامية وكذا العمل على التحول المصرفي من تقليدي الى إسلامي.

والجزائر كدولة كباقي الدول ارادت تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية داخل الاقتصاد الجزائري كونها بلد اسلامي في المقام الاول وثانيا رغبتها في المشي وراء سيرورة العولمة، الا انها تبقى محدودة مقارنة الى ما وصلت اليه بعض الدول في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية هذا راجع لاحتلال المصارف العمومية التقليدية حصة الأسد من السوق بسبب تجربتاه العريقة في هذا المجال.

ورغم تصاعد عدد الدول التي تقدم اعمال مالية ومصرفية وفق احكام الشريعة الإسلامية الا ان الجزائر كانت شحيحة في تأسيس مصرف إسلامي خالص، فهي فتحت المجال امام مصرفين فقط "وهما البركة والسلام " بالإضافة الى السماح للمصارف التقليدية بتسويق خدمات مصرفية اسلامية عن طريق فتح نوافذ إسلامية.

وتواجه الصناعة المصرفية الإسلامية العديد من التحديات في الجزائر كغياب الإطار القانوني و التنظيمي الذي لا يشجع على تأسيس الصيرفة الإسلامية و ينظم علاقتها مع البنك المركزي بالإضافة الى ضعف التأهيل و الكفاءة المهنية لدى العاملين بالمصارف الإسلامية و محدودية المعاهد و المدارس التكوينية في هذا المجال بالإضافة الى غياب الوعي الثقافي بحقيقة هذه الصيرفة لدى المجتمع الجزائري و لتفعيل الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر و تطورها لا بد من وضع أسس الملائمة لها ، و هي ضرورة لا يوجد منها مهرب خاصة مع زيادة عدد المصارف الإسلامية مستقبلا ، و هذا لكي يستفيد الاقتصاد الوطني من البصمة او القيمة المضافة التي تعطيها المصارف الإسلامية في تمويل مختلف القطاعات الدولة ، و هذا كون ان التمويل الإسلامي أداة مرغوبة لدى المجتمع الجزائري لطبيعته المسلمة ، مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على مبدأ الربا.

ويمكن للجزائر ان تندمج كليتا مع النظام المصرفي المالي والإسلامي وهذا بصورة تدريجية وعلى مراحل، شرط ان تتوفر الإرادة السياسية واعداد خطة واستراتيجية للعمل بذلك.

وفي نهاية دراستنا ومن خلال محاولتنا التطرق الى مختلف جوانب البحث توصلنا الى مجموعة من النتائج التي تم تصنيفها الى نتائج اختبار الفرضيات ونتائج عامة للبحث ن بالإضافة الى المقترحات ة آفاق البحث.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

بعد دراسة بحثنا ومحاولة الإحاطة بجميع جوانبه توصلنا الى اختبار فرضياته الى النتائج التالية:

- **الفرضية الأولى: الصناعة المصرفية الاسلامية كضرورة ملحة لأهميتها في الاقتصاد، فحاول العالم تبنيها وتطويرها.** وهي فرضية صحيحة، فقد أثبتنا خلال ما قمنا به في الفصل الأول عندما فصلنا في تطور الصناعة المصرفية الإسلامية عالميا، وتحدثنا عن تجارب بعض الدول كالتجربة البريطانية والتجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية ولاحظنا اهتمام هاته الدول بهاته الصناعة، خاصة ببريطانيا باعتبارها دولة غير إسلامية كما لاحظنا التطور في الأصول المالية وتوزيعها الجغرافي والاقطاعي.
- **الفرضية الثانية: الدور الذي يلعبه الإطار قانوني وتنظيمي لتعريف بالصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر مهم في اعطائها هويتها الا ان هاته القوانين والتشريعات تعاني من عراقيل تقف امام تطورها.** هي أيضا فرضية صحيحة، ففعلا الإطار التشريعي والقانوني مهم في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية الا انه مازال يعاني من ثغرات وتحديات تعيق من ذلك، حيث تم بإصدارها القانونين 18-02، 20-02 والتعليمة 03-2020.

- **الفرضية الثالثة: لقد نجحت الساحة المصرفية التقليدية في تبني فكرة فتح النوافذ الاسلامية وقبول فكرة التحول الى الصناعة المصرفية الاسلامية الا انها تبقى ضعيفة في التطبيق والاداء.** فرضية صحيحة، فالجزائر قامت بترخيص للمصارف التقليدية بالعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية من فتح نوافذ إسلامية او فروع داخلها الا ان يبقى اداؤها متأخر نوعا ما سواء من الناحية الكوادر البشرية العاملة في هذا المجال او من تسويق المعلومة والخدمات المصرفية الإسلامية الى المتعاملين.
- **الفرضية الرابعة: اداء المصارف الاسلامية في الجزائر مقبول على العموم رغم انه يمكن ان تعطي أكثر من ذلك.** فرضية صحيحة، حيث بعد دراسة الأداء المالي للمصرفين البركة والسلام نجد انهما يسعيان من اجل تحقيق ما هو أفضل والصراع من اجل البقاء في الساحة المصرفية، رغم ان حصتهما السوقية في السوق المصرفي ضئيلة جدا مقارنة بالمصارف التقليدية العمومية فهي لا تتجاوز 3 %

- **الفرضية الخامسة: تعاني الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر مجموعة من التحديات والعراقيل التي تحيل عن تطورها الا انه يمكن للمصارف الاسلامية وحتى الانظمة القانونية المنظمة لها ان تتطور شريطة ان تأخذ بمجموعة من متطلبات لذلك.** فرضية صحيحة، تقوم الجزائر بمجهودات جبارة حول تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية الا انها تعاني مجموعة من العراقيل والتحديات تحول عن ذاك سواء من البيئة التشريعية او من الناحية التأهيلية للعاملين في هذا المجال ... وغيرها من العوائق، لذلك لابد ان تأخذ بمتطلبات التطوير والخروج من دائرة حصر النشاط المصرفي الإسلامي في النوافذ الإسلامية الى تأسيس مصارف إسلامية كاملة وخالصة قائمة بحد ذاتها.

ثانيا: النتائج العامة للبحث

لقد افضى البحث بالخروج بمجموعة من النتائج، نوجزها كمايلي

- تعتبر الصناعة المصرفية الإسلامية عن نظام او نشاط مالي ومصرفي يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وهي تعتبر جزءا من الصناعة المالية الإسلامية وهي تأخذ الحصة الأكبر.
- لابد على المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وهذا الالتزام يجعلها تختلف في عملها عن باقي المصارف في قواعد عملها وأهدافها وآليات تطبيق خدماتها.
- كما تقوم المصارف الإسلامية بالاعتماد في تمويلها على صيغ متعددة وأساليب تمويلية مختلفة معترف بها وايجاز العمل بها وفق جميع المعاملات الاقتصادية التي ترضي العميل وأبرز الصيغ التي تستعملها هي الصيغ القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة وهي المضاربة والمشاركة بالإضافة الى صيغ التمويل المشاركة في الإنتاج كالزراعة والمساقاة والمغارسة، وصيغ القائمة على أساس هامش المعلوم كالسلم والاستصناع المرابحة والاجارة بالإضافة الى الصيغ التي هدفها اجتماعي القائمة على أساس التضامن والتكافل والقرض الحسن.
- لقد حققت الصناعة المصرفية الإسلامية تطورات مهمة على الساحة الدولية خاصة بعد الازمة المالية

العالمية حيث بلغت عدد المصارف سنة 2021 الى 560 مصرفا إسلاميا و230 نافذة إسلامية موزعة على 76 دولة، ولقد وصل حجم الأصول المصرفية الإسلامية من مجموع الأصول الإسلامية سنة 2021 الى 17% وما هو متوقع ان تصل الى 24 % سنة 2026.

- تعتبر ماليزيا أكبر البلدان عالميا لاستحواذها وتبنيها الصناعة المصرفية الإسلامية فهي احتلت المرتبة

الثالثة عالميا في ذلك حيث بلغت حجم الأصول المصرفية الإسلامية سنة 2018 الى 214 مليار دولار وهو ما يعادل 16 % من مجمل الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم، وهذا راجع لدعم الحكومي الذي تتحصل عليه ماليزيا فأعاطاها دفعة قوية لتحويل كيانها المصرفي الى كيان مصرفي إسلامي.

- ولم تقتصر الصناعة المصرفية الإسلامية فقط على الدول الإسلامية وانما اخذت بها الدول الغير

الإسلامية كبريطانيا فهي تعتبر بوابه التمويل الاسلامي في العالم الغربي فهي تحتوي على أكبر نسبة من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية وهي تحتل المرتبة 18 عالميا من حيث مجموع اصولها المصرفية الإسلامية التي وصلت في نهاية 2018 الى 25.19% ما يعادل حوالي 4.51 مليار جنيه استرليني.

- يمكن تقسيم الواقع الصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر الى عده محاور فأولها محور التشريعي والتنظيمي

لها الذي تميز بتأسيسها لنظامين وتعليمة خاصين بالنظام المصرفي الاسلامي حيث كان النظام رقم 18-02 الصادر عن بنك الجزائر والمؤرخ ب 4 نوفمبر 2018 والذي يتضمن قواعد وممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية كما يهدف هذا النظام الى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف البنك الجزائر لقيام المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة بمختلف العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، و بظهور عيوب و نقائص بهذا النظام تم الغائه بعد صدور النظام 20-02 الذي قام بإلغاء النظام السابق من خلال مادته رقم 23 هذا النظام 20-02 الصادر عن البنك الجزائر والمؤرخ في 15 مارس 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف المصارف والمؤسسات المالية و كذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر وما يميز هذا النظام عن الاول انه ازاحوا مصطلح تشاركية وادخلوا مصطلح الإسلامية لتعزيز الثقة اكثر في هذا النظام .

اما التعليمة رقم 03-2020 الصادرة عن بنك الجزائر المؤرخة في 2020/04/02 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف المصارف والمؤسسات المالية.

- خاصية او اسلوب التحول من مصرف التقليدي الى المصرف الاسلامي خطوه يقوم بها المصرف التقليدي باستعمال أحد الطرق سواء تحول جزئي او كلي او مرحلي او تدريجي.
- تم اسقاط اسلوب التحول على أحد المصارف العاملة في الجزائر وهو مصرف الوطني الجزائر BNA

الذي يعتبر من اقوى المصارف العمومية على الساحة المصرفية الذي قام بخطوه جريئة وسباقة بتحويل بعض وكالاته كليا الى العمل المصرفي الاسلامي كوكالة حسين داي تحت رقم 635 حيث في 2021/9/16 قام بتحويل عملها كليا الى النظام المصرفي الاسلامي بعدما كان ينحصر عملها الإسلامي من خلال النافذة الإسلامية، ويواجه المصرف التقليدي الذي لديه رغبه في التحول نحو ممارسة الاعمال المصرفية الإسلامية معوقات من شانها تحيل امام استراتيجيه التحول منها معوقات قانونيه وشرعيه وإدارية.

- وتعتبر النوافذ الإسلامية ايضا من الواقع الذي تعرفه الساحة المصرفية الجزائرية حيث معظم المصارف التقليدية تبنت هذا النظام وتعتبر مرحلة اساسية التي تنفتح على تفعيل الصيرفة الإسلامية الا ان مجموعة من العراقيل واهمها ضعف الكوادر البشرية ذات الكفاءة للعمل ضمن هذا النظام باعتبارها كوادر خبرتها المصرفية كانت مبنية على اساس تقديم خدمات مصرفية ومالية قائمة على اساس الربا فوجدت صعوبة للتكيف مع هذا النوع من الخدمات التي تأخذ معاييرها من تعاليم الشريعة الإسلامية.
- والصيرفة الإسلامية في الجزائر ما زالت لن تصل الى بشكل او الحجم المستوى المطلوب حيث ان حجم او عدد المصارف الإسلامية يجيب عن ذلك فهي تحتوي على مصرفين فقط وتم اعتمادهما للعمل مصرف الاسلامي الا انها حصتهما تبقى ضعيفة مقارنة بالنظام المصرفي التقليدي حيث لا تتعدى 03 %.
- كل هذا الواقع تقف امامه مجموعة من العراقيل والتحديات التي لا تسمح له بالتطور والنضوض لذلك لابد على النظام المصرفي الجزائري اتباع مجموعة من الاجراءات والمتطلبات من اجل تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية وكسر حجز أمام هاته العراقيل.

ثانيا: مناقشة النتائج على ضوء نتائج الدراسات السابقة

- تمثل الإطار التشريعي والقانوني المطبق في الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر بنظامين وتعليمة وهما نظام 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية في الجزائر والذي الغي نظرا لاحتوائه نقائص وسلبيات و جاء نظام آخر وهو 20- 02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية ثم جاءت التعليمة 03-20 المعرفة لمنتجات الصيرفة الإسلامية والمحددة لإجراءات و الخصائص التقنية لتنفيذها من قبل المصارف الإسلامية، إلا أنها كانت ضعيفة وغائبة تماما على الساحة المصرفية في التطبيق ، هذا ما جعل التمويل الإسلامي محدود ومختصر فقط على مصرفين البركة والسلام ،كما أن اجتهاد البنك المركزي ما زال بعيدا من اجل تجسيد قانون ينظم العمل المصرفي الإسلامي ،و عند مقارنة نتائج دراستنا بدراسات السابقة (**نعيم حنك ، اثر الاطار التشريعي في تطور الصيرفة الإسلامية الماليزية)** نجد أن الدراسة بينت في

نتائجها أن ريادة ونجاح الإطار التشريعي والقانوني في ماليزيا هي الإرادة السياسية والدعم الحكومي ومن أهم العوامل التي أدت لتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا وتحررها من قيود القوانين المصرفية التقليدية هو سعي البنك المركزي الماليزي.

- بعد دراستنا إلى نتائج الدراسات السابقة (**فوزي عبد القادر رحاب والتي كان محوره حول المعوقات تحول المصارف التقليدية الليبية الى المصارف الإسلامية**) وجدنا أن هناك توافقا مع دراستنا حول وجود مجموعة من العراقيل والتحديات التي تحول عن تحول كلي للمصاريف التقليدية إلى المصارف الإسلامية وهي عراقيل قانونية و أخرى إدارية و شرعية التي لا تسمح بتطور التحول ، كما اعتمدت الدراسات السابقة على دراسة استبيانية استقرائية لمجتمع العينة متمثل في مسئولين ومدراء في مجال الصيرفة الإسلامية على مستوى مصرف الجمهورية وفروعه العاملة بطرابلس ليبيا حول العراقيل التي لا تسمح بالتحول الكلي للعمل المصرفي،أما دراستنا فقد اعتمدت على دراسة حالة مصرف الوطني الجزائري و هو مصرف تقليدي بدراسة احد وكالاته التي أصبحت تقدم حصريا خدمات مصرفية إسلامية و هي وكالة حسين و ذلك ابتداءا من سبتمبر 2021 و استندنا في ذلك على مجموعة من البيانات التي تم الحصول عليها من المصرف و بعد دراستنا و تحليلنا لتلك البيانات وجدنا أن التمويل التقليدي مازال مسيطر على الساحة المصرفية بنسبة 66.9 % .

- وجدنا أن نتائج دراستنا لمتطلبات تطوير النوافذ الإسلامية في الجزائر هي تقريبا نفسها متطلبات وشروط المطبقة في المصارف العراقية للدراسة السابقة (**أحمد خلف حسين الدخيل ، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية**) ما عدا أن المشرع العراقي يعتمد على نوعين من الرقابة الشرعية على مستوى النوافذ الإسلامية وهما هيئة الرقابة الشرعية وقسم التدقيق الشرعي، على عكس الجزائر التي تعتمد على نوع ثالث من الرقابة وهي الهيئة العليا للرقابة الشرعية وتعرف بالهيئة الشرعية الوطنية للصناعة المالية الإسلامية، و التوافق الموجود بين دراستنا والدراسة السابقة هو ان النوافذ وجدت لهدف تحقيق الربح وتحريك عجلة الاستثمار الربحي في المصارف التقليدية فعند تحليلنا لنشاط النافذة الإسلامية على مستوى مصرف trust الجزائري خلال فتره 2016 الى 2021 ، و وجدنا ان حجم التمويل الاسلامي عبر النافذة الاسلامية وصل الى 15.94 % خلال 2019 و تعتبر أكبر نسبة منذ بداية نشاط هاته النافذة.

- بعد دراسة الاداء المالي للمصرفين البركة والسلام خلال الفترة 2021/2008 وجدناهما يتمتعان

بمركز مالي سليم وهذا باستخدام نموذجين لقياس الأداء، فمصرف البركة استخدامنا نموذج z-score لقياس الاستقرار المالي الخاص به وبتحليل النتائج وجدنا ان مؤشر الاستقرار المالي خلال الفترة المدروسة يعاني من تذبذبات وترجع الى التذبذب في المكونات التابعة للمؤشر، الا ان هذا التذبذب لم يأثر على الاستقرار المالي لمصرف البركة نتيجة ان نتائجه موجوده في منطقة منخفضة الخطورة وهي المنطقة اكبر من 2.99 حسب معايير المؤشر.اما مصرف السلام فلقد استعملنا نموذج camels و اضفنا الى نموذج معيار سابع و هو معيار السلامة الشرعية الخاص بالمصارف الإسلامية فاصبح scamels ، وبينت النتائج ان مصرف السلام تم تصنيفه في الدرجة 03 و هو تصنيف مقبول حسب معايير المؤشر ، و تعتبر دراستنا مختلفة نوعا ما عن ما

جاءت به الدراسات السابقة

(yomna daoud ,aida kammoun, financial performance analysis of islamic banks in tunisia)

التي اعتمدت في دراستها على قياس الاداء المالي لمصرفي البركة والزيتونة في تونس خلال الفترة 2010-2014، وهذا باستخدامها لنموذج الاستقرار المالي z-score وتوصلت نتائجها الى ان المصرفين مستقريين ماليا بدرجات مختلفة.

ثالثا: المقترحات العامة للبحث

على ضوء الدراسة والنتائج التي افضيت اليها يتم تقديم مجموعة من المقترحات التي يمكن الاستفادة منها بصدد هذا الموضوع:

- تطوير كفاءة الكوادر البشرية العاملة في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية وذلك بالتأهيل وتكوين من خلال انشاء مدارس تكوينيه ومعاهد متخصصة في البحث والتكوين والتقليل من الاعتماد على العاملين في المصارف التقليدية الذين يكتسبون الخلفية التقليدية في العمل المصرفي وهي لا تتماشى مع مبادئ واهداف العمل المصرفي الاسلامي الذي يتبع تعاليم الشريعة الإسلامية.
- على الحكومة القيام بإصلاحات فيما يخص قانون النقد والقرض وكذا القانون التجاري والقانون الضريبي كون ان الصناعة المصرفية الإسلامية تتوقع عقوبات قانونية في ظل العمل ضمن النظام المصرفي الاسلامي قانون خاص بها يراعي خصوصيتها ويحدد علاقتها بالبنك المركزي.
- لابد على بنك الجزائر العمل على تغيير او ايجاد بديل للأدوات الرقابية التي تتعارض مع العمل

المصري الاسلامي وهي الاحتياطي القانوني، اعادة الخصم وكذا احتياجها للسيولة وذلك من خلال انشاء آليات تساعد في تمويل المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية في حالة احتياجها للسيولة.

- كما لابد من وضع إطار تشريعي يقوم بسد جميع الثغرات الموجودة في الأنظمة من اجل اخفاء جميع اللبس ويساهم في تفعيل وتطوير الصيرفة الإسلامية ولو بشكل جزئي على مستوى الفروع والنوافذ الإسلامية العاملة في المصارف التقليدية.
- لابد من تعديل القوانين والتعليمات الصادرة فهي تعاني نقائص وادخال قوانين او مواد جديدة تسمح ويسهل بانتشار الصيرفة الإسلامية وامكانية المصارف الجزائرية التقليدية الى العمل المصرفي الإسلامي.
- عقد الندوات والملتقيات وورشات العمل من اجل ادماج الصناعة المصرفية الإسلامية وتثقيف الجمهور حول هذا النظام القائم على مبادئ الشريعة الإسلامية من اجل الخروج باقتراحات ونتائج تسمح بتطوير وتفعيل الصناعة المصرفية الإسلامية.
- لابد على المصارف الإسلامية العاملة هنا ان تثبت وجودها من خلال الانتشار أكثر والتوسع على نطاق أكبر وكل مناطق التراب الوطني ليصل خدماتها الى كل الفئات المجتمع، وسعي الدولة الى تأسيس مصارف إسلامية كاملة خالصة دون اللجوء الى المشاركة في راس المال معال دول الاخرى كإدماج مصرفين تقليديين وتحويلهم الى كيان مصرفي اسلامي واحد.
- لابد من توصيد الاحكام على اعمال المشرع الجزائري الذي يعتبر دوره مهما جدا في الرفع وتطوير من الصيرفة الإسلامية فلابد له من وضع تشريع مستقل وخاص بالمصارف الإسلامية كبريطانيا مثلا التي وضعت قانونا خاصا للمصارف الإسلامية.
- وتعتبر الرقابة الشرعية هو الامان بالنسبة للمصرف الإسلامي والحد الفاصل بين ما هو مسموح وغير مسموح ولذلك لابد من تفعيلها كما يجب لأهميتها.
- لابد ان تكون هيئة الرقابة الشرعية مستقلة عن ادارة المصرف وتتكون من مجموعة من الاعضاء ليس عضو واحد وذلك راي الجماعة أقرب الى الصواب من راي واحد وعدم تقصير دور الهيئات الشرعية في الرقابة فقط بل لابد ان يكون لها دخل في تطوير وابداع منتجات اسلامية جديدة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- تدعيم وزارة التعليم العالي الى هذا النوع من التخصصات بازدياد فتحها في جميع ارجاء الجامعات الجزائرية والمعاهد ليس فقط في مجال الاقتصاد وانما حتى في مجال الشريعة الإسلامية.

- إقامة سوق مالي اسلامي يساعد الصناعة المصرفية الإسلامية في التطور والاندماج في نظام المصرفي وجعل وجود جسر بين السوق المصرفي المالي الجزائري وبين مختلف الاسواق المالية العالمية لأخذ العبر وكسب التجارب منها.
- من اجل توسيع الثقافة المالية للفرد الجزائري ولابد من اهتمام بالشمول المالي وتوزيع الخدمات المالية على مختلف اقطار البلاد، وتكثيف الاعلان حول الصيرفة الإسلامية.
- على الجزائر الاستفادة من التجارب الدول الاخرى التي نجحت في مجال الصيرفة الإسلامية وأولها ماليزيا واخذ بمزاياها والتعلم من تجربتها.
- ان نجاح العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر يرتبط بالدعم الحكومي لها والسماح لنظام المصرفي الاسلامي التعايش مع النظام المصرفي التقليدي وتفعيل دور مؤسسات التأمين الإسلامية (التامين التكافلي) الداعمة لفكرة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

افاق البحث في نهاية هذه الدراسة نقترح بعض المحاور يمكن ان تكون مشاريع بحوث مستقبلية:

- أهمية التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية.
- التحول الكلي للصيرفة الإسلامية في الجزائر بين الواقع والافاق
- الصناعة المصرفية الاسلامية كمدخل للاستقرار المالي في النظام المصرفي.
- اهميه الصناعة المصرفية الإسلامية الرقمية في تعزيز دور الشمول المالي الرقمي
- آفاق وانعكاسات تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية على تعبئه الموارد المحلية.
- واقع وتحديات الابتكارات المالية الرقمية ودورها في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية الرقمية.
- جوده الإدارة داخل المصارف الإسلامية.
- دور هيئات الرقابة التشريعية في ضبط العمل المصرفي الاسلامي داخل نظام مصرفي مزدوج .

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

كتب:

1. أحمد شعبان محمد علي، دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر، 2019.

2. أحمد عزوز، عثمان علام، الصيرفة الإسلامية في الجزائر، دار الفا للوثائق، قسنطينة الجزائر، الطبعة الأولى، 2023

3. أنوار زين الدين أبو دلو، إبراهيم عبد الحليم عبادة، الصيرفة الإسلامية ودورها في الوقاية من تعثر الديون، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد 12، العدد 02، 2016.

4. بن حدو فؤاد، البنوك الإسلامية والازمة المالية العالمية، دار الناشر ألفا للوثائق، قسنطينة الجزائر، الطبعة الأولى،2018.

5. جمال الدين عطية، البنوك الإسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة 02، 1993.

6. خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة 04، 2016.

7. سليمان ناصر، تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر، دار الفا للوثائق، قسنطينة الجزائر الطبعة الاولى، 2020.

8. شقيري نوري موسى، المصارف الإسلامية الاستثمار والتمويل في الإسلام، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ،2019.

9. صالح صالحي، اساسيات التحول النظامي لإدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري، المعوقات الحالية والمسارات المحتملة والمكاسب المتوقعة 2020-2040، الدار الجزائرية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2018.

10. طلال محمد علي الجحاوي، مصطفى سلام الدفاعي، التقييم المحاسبي للمصارف الإسلامية، دار الأيام، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.

11. عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدية، اساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

الطبعة 07 ،2015

12. عبد الستار ابو غدة، المصرفية الاسلامية خصائصها وألياتها، وتطويرها، المؤتمر الاول للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، دمشق،13-14 مارس2006.

13. عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات اعمال البنوك، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الثانية 2017.

14. عزوز احمد، علام عثمان، الصيرفة الإسلامية في الجزائر، دار الفا للوثائق قسنطينة الجزائر، الطبعة الأولى، 2023.

15. فؤاد الفسفوس، البنوك الإسلامية، دار كنوز المعرفة، الأردن، الطبعة الأولى ،2010.

16. محمد سعد عامر، الأصول الشرعية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2018.

17. محمد عبد الحميد فرحان، مقدمة في المصارف الإسلامية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى ،2020.

18. محمد محمود المكاوي، الاستثمار في البنوك الإسلامية، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر 2013

19. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الاولى ،2001.

20. محمود عبد الكريم أحمد ارشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، الاردن، الطبعة 02، 2007.

21. محمود عبد الكريم ارشيد، المدخل الشامل الى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

22. مسدور فارس، التمويل الإسلامي من الفقه الى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة للنشر، الجزائر2007.

23. منذر قحف، أساسيات التمويل الاسلامي، الاكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، ،2011.

24. ميلود بن حوحو، العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية في ظل معايير رقابية موحدة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر، 2019.

25. يعرب محمود ابراهيم الجبوري، دور المصارف الاسلامية في التمويل والاستثمار، دار الحامد، الاردن، الطبعة الاولى، 2023.

26. يعرب محمود إبراهيم الجبوري، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، دار الحامد، الأردن، الطبعة الأولى، .2014

27. يونس إبراهيم التميمي، الإدارة الاستراتيجية في المصرف الإسلامي، دار الأكاديميون، الأردن، الطبعة الأولى، 2019.

28. عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، مجموعة دار ابي الفداء العالمية للنشر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، 2013.

رسائل وأطروحات

29. أمارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الاعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010-2011.

30. امال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012

31. امابي عزوزة، عوامل استقرار النظام المصرفي، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، دراسة حالة ماليزيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 02، 2016-2017.

32. بن السيلت نصيرة، تبني البنوك التجارية التقليدية للمعاملات المصرفية الاسلامية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2022.

33. بهون علي عبد الحفيظ، خصوصية رقابة البنك المركزي الجزائري على البنوك الإسلامية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2013-2014.

34. بو عبد الله بطاهر، نماذج تحول البنوك التقليدية للعمل في مجال الصيرفة الإسلامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، 2022 -2023.

35. بوجلال انفال، قياس الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الازمات المالية، أطروحة لنيل شهادة

الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2015-2016.

36. بوحيضر رقية، استراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.

37. بورقبة شوقي، تكلفة إجراءات التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، دراسة مقارنة، رسالة مقدمة من اجل الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004-2005.

38. تيقان عبد اللطيف، تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي (دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية) اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2016-2017.

39. دوفي قرمية، انعكاسات الازمة المالية العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017.

40. زيد ايمن، أثر إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وفقا لمقررات لجنة بازل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند او حاج ، 2019-2020 .

41. زينب نهاد مهنا، تطور الصيرفة الإسلامية في سورية، رسالة معدة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد بالجامعة السورية،2010-2011.

42. سحاري فريدة، أهمية تطوير البنوك الإسلامية باستخدام الهندسة المالية الإسلامية، دارسة حالة بنك السلام الجزائري، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، 2020-2021

43. سعود عبد الحميد، البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.

44. شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011.

45. عبد القادر حيرش، متطلبات الحوكمة كأداة لتطوير الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عمار ثليجي الاغواط، 2017-2018.

46. عبد الكريم قندوز، صناعة الهندسة المالية بالمؤسسات المالية الإسلامية، رسالة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006-2007.

47. فنطازي أمينة، ترقية الاستثمارات في الجزائر باستخدام صيغ المشاركة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة 2-، 2019-2020.

48. فوزي اينال، أهمية الصناعة المالية الإسلامية في زيادة كفاءة الأسواق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2020-2021.

49. قمومية سفيان، النوافذ الاسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول للمصرفية الاسلامية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2019.

50. لعلام لامية، اعتماد صيغ الصناعة المصرفية الإسلامية كمدخل استراتيجي لتحسين أداء البنوك التقليدية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.

51. محمد احمد علي أبو يوسف، العلاقة بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد كلية التجارة بنين، جامعة الازهر، سوريا، 2013.

52. مخلوفي طارق، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية

لسنة 2008، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2019-2020.

53. مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية الى مصارف اسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد جامعة حلب، 2014.

54. مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الاسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي، كلية الاقتصاد جامعة مصر الدولية، 2006.

55. مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران ،2011-2012.

56. معارفي فريدة، استراتيجية تحول البنوك التقليدية الى بنوك اسلامية، دراسة استشرافية للعمل المصرفي في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.

57. منذر عبد الهادي رجب زيتون، تقييم جودة أداء وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية الأردنية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في ادارة الاعمال، كلية الاعمال جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010.

58. مهني دنيازاد ، مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامي في ظل تحديات العولمة المالية ، ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2018-2019.

59. الواحشي وردة، محاولة بناء نظام متوازن لتعزيز الأداء المالي في البنوك الإسلامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.

60. وضحة كريمة ، دور الخدمات المصرفية الإسلامية في تعزيز تنافسية البنوك الإسلامية ، أطروحة لنيل

شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2016-2017 .

المقالات:

61. ام الخير قوق، الإطار القانوني للمصارف الاسلامية في الجزائر، مقال منشور في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد01 2020.

62. آيت قاسي عزو رضوان، مطاهري بهاء الدين، مسيليتي نبيلة، صيغ التمويل الإسلامي بدائل لطرق التمويل التقليدية، مجلة التنويع الاقتصادي المركز الجامعي عين تيموشنت، العدد 01.

63. ايناس عياد، عبد الناصر براني، كفاءة نظام التقييم المصرفي الأمريكي (camels) في تقييم الأداء المالي المصارف الإسلامية، مجلة المعيار، مجلد 25 عدد 59، 2021.

64. بن زكورة العوينة، التحول الى الصيرفة الاسلامية في الجزائر – آفاق وتطلعات – مقال منشور في المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07 العدد 02، 2020.

65. بن عثمان بشير، كريم بن زينب، أسس عمليات الصيرفة الإسلامية على ضوء المنظومة القانونية الجديدة، مقال منشور في مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 09 العدد 01، 2023.

66. بن عمر محمد البشير، نصير أحمد، تقييم أداء البنوك باستخدام نموذج camels ، حالة البنك الوطني الجزائري ، في الفترة (2014-2015) ، مجلة إضافات اقتصادية ، العدد 02 ، 2017 .

67. بن مالك إسحاق، قدة حبيبة، المرابحة كصيغة من صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، مقال منشور في دفاتر السياسة والقانون، المجلد 15 العدد 01 ،2023.

68. بهلول لطيفة، تأثير صيغ التمويل الإسلامي في سوق الأوراق المالية، مقال منشور في جامعة تبسة، سنة 2018.

69. بوحيضر رقية، دراسة تحليلية للنظام 20-02 الخاص بشبابيك الصيرفة الاسلامية في الجزائر وعوامل تطويرها على ضوء التجربة الماليزية، مقال منشور في مجلة حوليات، المجلد 35، العدد 04، 2021.

70. بودربالة ملية، بلقنيشي الحبيب، نحو تفعيل نظام قانوني لانشاء بنوك اسلامية في الجزائر، مقال منشور في مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجدل 06 العدد 02 ،2021.

71. بوقطاية سلمى، مازاري عبد الحفيظ، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية الى بنوك اسلامية في الجزائر، مقال منشور في مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04 العدد 02، 2018.

72. جزار بديعة اميمة، بشيكر عابد، التحول نحو التمويل الاسلامي لإدماج الصناعة المصرفية الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية، دراسة تطبيقية على البنك الوطني الجزائري بوكالة شلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 29، 2022.

73. جعفر هنّي محمد، نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليديَّة كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلاميَّة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الاقتصادية، العدد 12، 2017.

74. جغوط عبد الرزاق،سماش كمال، دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مقال منشور في مجلة البحوث و الدراسات التجارية ، حجم 03 العدد 02 في سبتمبر 2019.

75. حدرباش لمياء، المرابحة للآمر بالشراء في إطار النظام 20-02 والتعليمة 03-2020، مقال منشور في مجلة الفكر القانوني والسياسي، مجلد 07 العدد 01، 2023.

76. حمزة شودار ، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية و المعوقات القانونية المحلية دراسة استقصائية لواقع و تطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير العدد 15 ، 2015 .

77. حمزة طيوان، متطلبات تبني الصناعة المالية الإسلامية في ظل التحديات القانونية بالجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01.

78. خطوي منير،عياد هاجر ، العمل المصرفي الإسلامي في بريطانيا ، مجلة أبحاث كمية و نوعية في العلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 03 العدد 1، 2021 .

79. دحاك عبد النور، إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية :بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 28، 2022.

80. رابحي بو عبد الله، دراسة تجربة البنك الاهلي التجاري السعودي في مجال التحول من الصيرفة التقليدية الة الصيرفة الاسلامية، مجلة ابحاث المجلد 06 العدد 01، 2021.

81. رشام كهينة، تحول البنوك التقليدية الى البنوك الاسلامية الاليات والمعوقات، مقال منشور في مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 03، 2016.

82. زاوية رشيدة ، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تجارب العراق ، ماليزيا، بريطانيا، أسيا ، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية ، العدد 05، 2018.

83. زنكري ميلود، نحو منظومة متكاملة للمالية الاسلامية في الجزائر، مقال منشور في جلة ابحاث ودارسات التنمية، المجلد 08، العدد 02 2021.

84. سعيداني سميرة، بيراز نوال، قياس الاستقرار المالي في المصارف الإسلامي باستخدام نموذج z-scor دراسة حالة مصرف الشارقة الإسلامي، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد 01، 2023.

85. سليم موساوي، المصرفية الاسلامية في الجزائر مبررات التحول ومتطلبات النجاح، مقال منشور في مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 07 العدد 01، 2018.

86. سليمان بن زكة، عز الدين شرون، واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الباحث الاقتصادي ن المجلد 10، العدد 02، 2022.

87. سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث،العدد 07، 2010.

88. سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2010.

89. سهى مفيد أبو حفيظة، احمد سفيان شيخ عبد الله، إنشاء نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية في فلسطين، مجلة بيت المشورة، العدد 01 ،2019.

90. شرون عز الدين، أليات تحول البنوك التقليدية الى اسلامية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 07، 2017.

91. شوقي بورقبة، طريقة camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية، العدد 01، 2011.

92. صالح مفتاح، معارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات السلامية في البنوك التقليدية دور لجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري، مجلة العلوم الانسانية، العدد 34-35 ،2014.

93. عباسي آسية، النوافذ الإسلامية مدخل للتحول نحو الصيرفة الإسلامية، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد03، العدد 01 2023.

94. عبير مزغيش، محمد عدنان بن ضيف، النظام القانوني لشبابيك الصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 14، العدد29، 2022.

95. العجاج فاطمة الزهراء، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة بعض البنوك التجارية، مقال منشور في مجلة الدفاتر، المجلد 18 العدد 02 ديسمبر 2022.

96. العرابي مصطفى، طروبيا نذير، توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية، تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام 20-02 مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2020.

97. عرورة فتيحة، صيغ التمويل في البنوك الاسلامية، على ضوء النظام الجديد 20-02، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 03، 2021.

98. غراب حنان، خروبي لقواس أحمد، صيغ التمويل البنكي الإسلامي المتاحة في النوافذ الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة لعينة من الدول ذات التمويل الإسلامي من 2013-2020، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05 العدد 02، 2022.

99. فرج الله أحلام، حمادي موراد، دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية 2018-2020، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد07، لعدد01، 2021.

100. فلاح حميد، التحديات التي تواجه تطوير نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة صوت القانون، المجلد 09، العدد 02، 2023.

101. كروش نور الدين ، زهرة سيد أعمر ، مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تطورات التكنولوجيا المالية ، مجلة الدراسات المحاسبية و المالية ، المجلد4،العدد02 ، 2020.

102. محمد النوري، التجربة المصرفية الإسلامية في أوروبا، المسارات، التحديات و الأفاق، بحث مقدم للدورة 19 لمجلس الافتاء و البحوث ، اسطنبول 2009 .

103. محمد لعناني، اسماء حوفاني، مدى التزام نظام الصيرفة الاسلامية في الجزائر بمبادئ العمل المصرفي الاسلامي دراسة تحليلية للنظام 20-02 مقال منشور في مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02 2020.

104.محيريق عدنان، التحول نحو الصيرفة الاسلامية مع الاشارة الى حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء ،02 2017.

105. معراج هواري، ادم حديدي، تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول الأوروبية بالإشارة إلى التجربة البريطانية و الفرنسية، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، العدد 01، سنة النشر غير موجودة.

106. مفيدة نادي، صابرينة مغتات، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين النظري و التطبيق ، دراسة حالة TRUST BANK،مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية ، المجلد 05، العدد 02، 2021.

107. مهدي سوايح، رياض العينوس، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية وفقا لنموذج العائد الى حقوق الملكية ومعيار camels دراسة حالة بنك السلام الجزائر خلال الفترة 2018-2021، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد23، العدد 01، 2023.

108. موساوي سليم، المصرفية الإسلامية في الجزائر، مبررات التحول ومتطلبات النجاح، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد07، العدد 01، 2018.

109. ميدون سيساني، إسماعيل بن قانة، افاق البنوك الإسلامية في العالم مع الإشارة للتجربة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2018.

110. ميلود بن حوحو، قراءة في احكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية والتعليمة 20-03 المؤرخة في 02 افريل 2020 المعرفة لمنتجات المتعلقة بالصيرفة الاسلامية والمحدد للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، مقال منشور في المجلة الجزائرية لقانون الاعمال العدد الاول، 2020.

111. هودة عبو، أهمية و واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، المجلد 10 ، العدد01 ، 2021 .

112. وهيبة بن شوك، سميرة عبدوس، دراسة التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية، تقييم أداء النظام المالي الإسلامي للفترة 2010-2018، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد03، العدد 02.

113. يدو محمد، سياخن مريم، دور البنوك المركزية في تفعيل التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية مع الاشارة للتجربة السعودية، مقال منشور في المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، 2017.

114. يونس الزين، الامير عبد القادر حفوظة، واقع تجارب الدول الأوروبية في فتح نوافذ الإسلامية، المعوقات والتحديات، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 03، 2007.

الملتقيات والمؤتمرات وكتب جماعية

115.أسامة بوشريط، احمد بن السليت، ثغرات النظام 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية والتعديلات اللازمة له، ورقة مقدمة ضمن كتاب جماعي بعنوان النظام 02-20 المحدد للعمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، دار ألفا للوثائق، الطبعة 01، 2023.

116.بارد سيد علي، موارد واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، مقال من الكتاب الجماعي الصيرفة الإسلامية بين النظرية والتطبيق تجربة الجزائر تحديات وآفاق، دار ومضة، جيجل، الجزائر، الطبعة الأولى، .

117.براحلية بدر الدين، الإطار القانوني والتنظيمي للاقتصاد الاسلامي في الجزائر، ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني الاول حول الصيرفة الاسلامية بين التنظير والتطبيق، بتاريخ 20 جانفي 2020 المدرسة العليا للقليعة.

118.بن ثابت علال، بوفاتح بلقاسم، تحول البنوك التقليدية للبنوك اسلامية: مدخل نظري، قراءة في المعيار الشرعي رقم 06 مع دراسة حالة بنك الكويت الدولي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر تيبازة الدولي للمالية الاسلامية بعنوان التحول الى الصيرفة الاسلامية في الجزائر الأسس والآليات، لا توجد صفحة .

119.جيلالي بن فرج عبد القادر، طهراوي دومة علي، الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتوجهات اعتمادها لدى البنوك العمومية، ورقة مقدمة ضمن كتاب اعمل الملتقى العلمي الوطني الأول حول الصيرفة الإسلامية بين التنظير والتطبيق، يوم 22جانفي 2020، دار النشر المدرسة العليا للتجارة القليعة الجزائر، الطبعة الأولى، 2020.

120.جيلالي عياد غلام الله، خروبي هني، البنوك الاسلامية المفهوم النشأة الاسس، ورقة مقدمة في كتاب اعمال المؤتمر الدولي الخامس عشر حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الاسلامية يومي 17-18 ديسمبر 2019 الجزء الثاني، مخبر الانظمة المالية و المصرفية و السياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، كلية العوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الطبعة الاولى، 2019 .

121.حاج علي امينة، بيدي عيساوي صورية، التحول الجزئي للعمل بالصيرفة الاسلامية في البنوك التقليدية بالجزائر، ورقة مقدمة ضمن كتاب جماعي بعنوان النظام 02-20 المحدد للعمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، دار ألفا للوثائق، الطبعة 01، 2023.

122.حولية يحي، زقار بخدة، مساهمة الابتكارات المالية في تجسيد مقياس الاستقرار المالي z-core في مصرف الشارقة الإسلامي للفترة 2014-2018، ورقة مقدمة في كتاب الملتقى بعنوان التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، دار الفا للوثائق، قسنطينة الجزائر الطبعة الأولى، 2022.

123. دهيليس سمير، آليات ومتطلبات تطوير المصرفية الإسلامية في الجزائر، ورقة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي الرابع حول تفعيل التمويل الإسلامي في القطاع المالي الجزائري.

124. رديف مصطفى، غفار فيصل، تحديات تفعيل أداء الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل التحرير المصرفي، دراسة نظرية تحليلية، ورقة مقدمة في كتاب جماعي الصيرفة الإسلامية بين النظري والتطبيق تجربة الجزائر تحديات وآفاق، دار ومضة، الجزائر، الطبعة الأولى ،2021.

125. رقيق برة حمزة، ثامر أسامة، النظام المصرفي الإسلامي وواقع فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، مداخلة (عنوان الملتقى غير موجود) 2022.

126.روشو عبد القادر، تقنيات العمل المصرفي الإسلامي بالإشارة الى التجربة الجزائرية، مقال من الكتاب الجماعي الصيرفة الإسلامية بين النظرية والتطبيق، تجربة الجزائر تحديات وآفاق، دار ومضة، جيجل، الجزائر، الطبعة الأولى، 2021.

127.زبير عياش،خلف الله بن يوسف، معاش قويدر، المنتجات المالية الإسلامية بديل مناسب للنهوض بالصيرفة الإسلامية في الجزائر ، مقال منشور في كتاب الملتقى العلمي الوطني الأول حول الصيرفة الإسلامية بين التنظير و التطبيق ، منشورات مخبر الإصلاحات الاقتصادية الاستراتيجية و الاندماج في الاقتصاد العالمي بالمدرسة العليا للتجارة ، القليعة الجزائر ، 2020 .

128.سارة ماضي، بلال سباع، استخدام طريقة camels في تقييم السلامة المصرفية الإسلامية، مصرف السلام نموذجا، ورقة مقدمة في كتاب الملتقى بعنوان التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، دار الفا للوثائق، قسنطينة الجزائر، الطبعة الأولى، .

129.سليمان ناصر، قراءة عامة في التنظيم 18-02 المتعلق بالصيرفة الاسلامية في الجزائر، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي الاول للصيرفة الاسلامية حول موضوع: مكانة الصيرفة الاسلامية في النظام المالي الجزائري ومدى مساهمتها في إنعاش الاقتصاد الجزائري، بتاريخ 10نوفمبر 2019 بالجزائر العاصمة.

130.سليمان ناصر، نحو بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي

الرابع للصناعة المالية الإسلامية حول تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين طموحات السياسية المالية والممارسات البنكية، المنعقد في الجزائر العاصمة 17-18 نوفمبر 2019.

131.سليمة بن زكة ، عز الدين شرون ، واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر دراسة تقييمية ، مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد 10 ن العدد 02 ، 2022 .

132.صافر وسام، موسوس مغنية، تنظيم علاقة النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية مع البنك المركزي بمقتضى النظام 20-02، ورقة مقدمة ضمن كتاب جماعي بعنوان النظام 02-20 المحدد للعمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، دار ألفا للوثائق، الطبعة 01، 2023.

133.قويدري محمد، طرقاية سعاد، النوافذ الإسلامية كالية للتحول نحو المصرفية الإسلامية، حالة الجزائر، ورقة مقدمة في الكتاب المطبوع " العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر تقييم الماضي ومتطلبات النجاح، الطبعة الأولى، 2022.

134.كاكي عبد الكريم، صيغ التمويل الإسلامية ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقال منشور في كتاب الملتقى العلمي الوطني الأول حول الصيرفة الإسلامية بين التنظير والتطبيق، منشورات مخبر الإصلاحات الاقتصادية الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد العالمي بالمدرسة العليا للتجارة، القليعة الجزائر، 2020 .

135.كمال رزيق، تقييم تجربة البنوك الاسلامية بالجزائر في ادارة المخاطر الائتمانية ، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول " التحوط و ادارة المخاطر في المؤسسات المالية الاسلامية " الخرطوم ، 05-06 افريل 2012.

136.ليلى عشوب، تعزيز دور المصرفية الإسلامية في ظل الإصلاحات المصرفية الجزائرية 2018-2020 ، ورقة مقدمة في الكتاب الجماعي العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، تقييم الماضي ومتطلبات النجاح، إصدارات المركز الوطني للبحث في العلوم الإسلامية والحضارة الاغواط، الجزائر الطبعة الأولى ،2022.

137.مالكي طارق، واقع صيغ التمويل في المصارف الإسلامية، مصرف السلام نموذجا، مقال من الكتاب الجماعي الصيرفة الإسلامية بين النظرية والتطبيق، تجربة الجزائر تحديات وآفاق، دار ومضة، جيجل، الجزائر، الطبعة الأولى، 2021.

138.مناقر نورالدين، حاج سليمان ربيعة، القيود المفروضة على البنوك الإسلامية، ورقة مقدمة في كتاب

الملتقى العلمي الوطني تحت اسم الصيرفة الإسلامية بن التنظير والتطبيق، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، الطبعة الأولى ،2020.

139.ناصري ايمان،بلمختار فاطمة الزهراء، محاسبة البنوك في ظل تبني النظام المحاسبي البنكي الجزائري ، المعالجة المحاسبية المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية، مقال منشور في الكتاب الجماعي الصيرفة الإسلامية بين النظرية و التطبيق، تجربة الجزائر تحديات وآفاق، دار ومضة، جيجل ، الجزائر، الطبعة الأولى ، 2021. .

140.الندوة المتخصصة في الاجراءات التشريعية والتنظيمية في انشاء وادارة النوافذ الاسلامية في ظل النظام 20-02 المؤرخ في رجب عام 1441، الموافق 15 مارس 2020، المتعلق بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، مركز الاصالة للدراسات والبحوث الدائرة الاقتصادية، 2021.

القوانين والتشريعات

المادة 02 من النظام 18 -02 المحدد لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية الجردية الرسمية، العدد 73 الصادر بتاريخ 09-12-2018

المادة 05 من النظام 18-02.

المادة 06 من النظام 18-02.

المادة 01 من النظام 18-02

المادة 04 من النظام 18-02

المادة 02 من النظام 20-02 الصادر في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية، الصادر عن بنك الجزائر.

المادة 09 من النظام 20-02

المادة 15 من النظام 20-02

المادة 02 من التعليمة رقم 03-2020 المؤرخة في 02افريل 2020، المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات هو الخصائص التقنية لتنفيذها من قبل المصارف والمؤسسات المالية.

المواقع الالكترونية

موقع مصرف الوطني الجزائري BNA: https://www.bna.dz/

موقع مصرف الوطني الجزائري BNA : https://www.bna.dz/

البنك الوطني الجزائري يدشن أول وكالة للصيرفة الإسلامية بحسين داي، مقال منشور الكترونيا يوم 16 سبتمبر 2021 وتم الاطلاع عيه يوم 2021/11/21 انظر:

https://www.aps.dz/ar/regions/112550-2021-09-16-14-06-43?tmpl=component&print=1

موقع بنك trust: https://www.trustbank.dz/

موقع مصرف trust: https://www.trustbank.dz/

موقع مصرف TRUST: https://www.trustbank.dz/index.php/produits-specifiques/vente-a-temperament

موقع مصرف البركة: https://www.albaraka-bank.dz/?lang=ar

موقع مصرف السلام: https://www.alsalamalgeria.com/

مراجع باللغة الأجنبية

141. ICD – REFINITIV ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT 2022 EMBRACING CHANGE.
142. uk excellence in islamic finance , review published by uk trade and investment ,britain 2013.
143. Abd M-lA ajid Salaheen, Klwdian Zaimay ,Hayel Dawood , Development endowment and Islamic financing formulas Financial leasing as an example, Journal of Social Sciences, Volume 9, Number 3, July 2020.
144. Bank Negara Malaysia, Annual Reports 2008-2019
145. Bendaoudia Wahiba1, Kamoumia Soufyane, An Empirical study of factors affecting successful converting to the Islamic finance through the Islamic banking Windows in Algeria - A Case Study of CNEP/BANK - Journal of Economic Integration, Vol : 10 -N 01,2022.
146. Bouaita Abderrezzak, Benahcene Ahsan Salaheddine, Theoritical foundations of the Conversion Towards the Islamic Banking System, Journal of International Economy&Globalization, Vol (02), No (01), 2019
147. Mosab I. Tabash , Raj S. Dhankar, The Impact of Global Financial Crisis on the Stability of Islamic Banks: An Empirical Evidence

148. munawar iqbal and others ; challengs facing islamic banking ;islamic development bank islamic reserch and training institute ; 1edition ; 1998 .
149. hannen drid ;taoues ghribe ; yasmina amamra ; evaluating the algerian experience in the transition towards islamic banking : reality and prospects ; journal of economic growth and enterpreneurship JEGE ;v 5 ;N4 ;2022 .
150.
151. Bouakkaz naoual, Adoption of Islamic Banking under The Regulation No. 20-02 in Algeria: Framework and Performance, THE NATIONAL VIRTUAL CONFERENCE ON: The Islamic Financial System: Implementation Mechanisms and Success Prospects. 02nd November 2021 University Center Abdelhafid Boussouf, Mila, Algeria.
152. Bouarar Ahmed Chemseddine and Mouloudj kamel, Examining Awareness level of Islamic Finance among Customers of Banks in Algeria - Exploratory Study; The International Conference of Entrepreneurship and Islamic Finance: Mechanisms and Stakes to Support Rural Development, 25 - 26 February 2020 University Center of Ain Temouchent, , Algeria.
153. Fakhri Korbi. La finance islamique : une nouvelle éthique ? : Comparaison avec la finance conventionnelle. Économies et finances. Thèse Pour obtenir le grade de Docteur, Université Sorbonne Paris Cité, 2016. Français.
154. Geneviève Causse-Broquet, la finance islamique, revue banque, Paris, 2009.
155. hans visser,islamic finance priciples and pratice,edward elgar,usa ,2009.
156. Islamic Corporation for the Development of the Private REFINITIV, SHIFTING DYNAMICS Islamic Banking, Report 2019.
157. Maulana Taqi Usmani; SALAM AND ISTISNA, An online publication by accountancy.com.pk,
158. nik rahim bin nik wajis, arif fahmi md yusof,nurul basirah razak, islamic banking the malaysian experiences and challenges,international congress on islamic and finance ,21-23 october 2015, sakarya, turkey .

159. roumaila foura , mohamed lellouchi , the suitable marketing plans direction for islamic banking windows in algeria, creativity review ,v13, N01,2023.

160. Shamsalden. Aziz Salh, Islamic Windows of the Conventional Banks: Challenges and Solutions, 4th International Legal Issues Conference, 2019,

161. Tarik Melki, Behih Abdelkader, The Strategy of Islamic Banks in Hedging Risks: The Case of Al Baraka Islamic Bank of Algeria, articl Published in albashair aliktisadia revue, Volume VII, n°03,16/12/2021.

162. عقون سليم، جلال أمحمد، les produits financiers islamiques en Algérie a al lumière du règlement 20-02، ورقة مقدمة ضمن كتاب جماعي بعنوان النظام 20-02 المحدد للعمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، دار ألفا للوثائق، الطبعة 01، 2023.

الملاحق

الوصف:

السلام تيسير تقسيط سداد ثمن اقتناء:

- سيارة؛
- الكهرو منزليات والالكترونيات؛
- أثاث.

المنتجات الممولة عن طريق السلام تيسير منتجة أو مركبة محليا.

المزايا:

- صيغة تمويل معتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف؛
- مستحقات شهرية لا تتعدى 30 بالمئة من دخلك الشهري؛
- تقسيط سداد يمتد من 12 الى 60 شهرا؛
- هامش ضمان جدية يبتدئ من 20 بالمائة من سعر السيارة أو المنتوج؛
- عند فتح الحساب احصل مجانا على: خدمة المصرف عن بعد "السلام مباشر"، بطاقة الدفع "آمنة"، بطاقة التوفير "أمنيتي"، خدمة الدفع عبر الانترنت " آمنة-E".

شروط الأهلية:

- السن ما بين 19 و70 سنة (تاريخ آخر قسط)؛
- وفرت مداخيل ثابتة؛
- مرسم وأقدمية في العمل لا تقل عن 6 أشهر؛

الصيغة الشرعية:

- صيغة البيع بالتقسيط لاقتناء معدات وتجهيزات منزلية أو سيارات للأفراد:

بيع بالتقسيط للأفراد هو صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء سلع أو بضائع أو آلات أو معدات بناء على طلب المتعامل، ويقوم بعد تملكه لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل من خلال تقسيط دفع الثمن لأجل محدد.

الرسوم والعمولات:

- هامش ربح معلوم مسبقا 12 % بالنسبة للسيارة؛
- هامش ربح معلوم مسبقا 11 % بالنسبة للتجهيزات.

الوصف:

حساب السلام بوابتكم للانضمام الى مصرف السلام الجزائر وإدارة عملياتكم المصرفية بكل سهولة وأمان.

المزايا:

- قبول الإيداعات النقدية والشيكات في جميع فروع المصرف؛

الحصول على كشف الحساب دوري؛

- إمكانية متابعة وإدارة الحساب من خلال قنوات السلام الإلكترونية: " السلام مباشر"، " السلام سمارت بنكنغ».

مع فتح "حساب السلام " تستفيدون من:

- الحصول على دفتر شيكات مجاني؛
- الحصول على بطاقة الدفع "آمنة" للأفراد مجانية؛
- خدمة الدفع "E-Amina" لدفع فواتيركم ومشترياتكم عبر الإنترنت.

شروط الأهلية:

- السن: 18 سنة فما فوق؛
- أن يكون للعميل دخل شهري ثابت ومصرح به.

الرسوم والعمولات:

- فتح الحساب مجاني؛
- عمولة تسيير الحساب 250دج كل ربع سنوي.

دار السلام

الوصف:

ترغب في اقتناء مسكن جديد لدى مرقي عقاري أو مسكن قديم لدى خواص أو منزل ترقوي عمومي LPP؟

هل ترغب في إستئجار منزل او شقة؟ انت بحاجة لمساعدة مالية؟

تسعى لبناء منزل أحلامك أو توسيع بيتك الحالي؟

المزايا:

- صيغ تمويل معتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف؛
- هامش ضمان جدية يبتدئ من 10% من قيمة المسكن أو أعمال التهيئة أو أشغال البناء او التوسعة؛

دار السلام لامتلاك منزل:

- تمويل تصل قيمته الى 60 مليون دينار جزائري؛
- فترة سداد تمتد من 5 الى 25 سنة؛

دار السلام لبناء أو توسيع منزل:

- تمويل تصل قيمته الى 25 مليون دينار جزائري؛
- فترة سداد تمتد من 5 الى 25 سنة؛

دار السلام لتهيئة منزل:

- تمويل يمكن ان يغطي 100% من قيمة أشغال التهيئة، تصل قيمته الى 5 مليون دينار جزائري؛
- فترة سداد تمتد من 2 الى 7 سنوات.

دار السلام لاستئجار منزل:

- تمويل يمكن ان يغطي 100% من طلب التمويل (في حدود قدرة استدانة المتعامل والمتعامل الشريك إذا وجد) ؛
- فترة سداد تمتد من 12 الى 24 شهر.

دار السلام لامتلاك مسكن ترقوي عمومي LPP :

- التزام الموثق برهن العقار لصالح مصرف السلام – الجزائر، مباشرة بعد حصول العميل على وثائق نقل الملكية العقارية؛
- اكتتاب لتأمين أمان الأسرة؛
- توطين الراتب لدى مصرف السلام-الجزائر؛
- شيك من مصرف السلام الجزائر بالمبلغ المتبقي يدفع للموثق المعين من طرف المؤسسة الوطنية للترقية العقارية ENPI والمكلف بعملية نقل الملكية وتسجيل الرهن العقاري؛
- الموثق يصدر تعهد خطي للعميل برهن العقار لصالح مصرف السلام -الجزائر؛
- يسلم الموثق للعميل تأكيد بالدفع لصالح المؤسسة الوطنية للترقية العقارية ENPI.

شروط الأهلية:

- أن يكون سنك ما بين 18 و70 سنة تاريخ آخر قسط مدفوع؛
- أن تكون موظفا، صاحب مهنة حرة، تاجر أو صاحب إيراد ثابت؛
- أن تكون جزائري الجنسية (مقيما بالجزائر أو بالمهجر)؛
- أن تكون مداخيلك الشهرية ثابتة ومنتظمة (40000 لامتلاك أو بناء أو توسيع أو إستئجار منزل و25000 لتهيئة منزل).

الصيغة الشرعية:

- **دار السلام لامتلاك منزل:**

- **صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك:**

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء أصول منقولة أو غير منقولة معينة أو موصوفة في الذمة بناء على طلب المتعامل ثم إيجارها له إجارة عين أو موصوفة في الذمة منتهية بالتمليك حيث يقترن بها وعد بتمليك العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة أو أثناءها، وتتم العملية من خلال عقود منفصلة مستقلة عن بعضها فتعقد الإجارة أولا من خلال عقد مخصوص بها ليتم بيع العين عند طلب المتعامل من خلال عقد بيع مستقل يوقع عند البيع وليس قبله.

عقد الاجارة:

يراد به تمليك منفعة مشروعة معلومة لمدة معلومة لمشروع معلوم.

- **صيغة المشاركة لدى المصرف على أساس شركة الملك (الترقوي العمومي LPP):**

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بناء على طلب المتعامل بمشاركته في شراء أو تملك عقار فيكون لكل منهما حصة شائعة في ملكيته وعلى أساسه ما يقوم المصرف بإيجار هذه الحصة إلى المتعامل إجارة منتهية بالتمليك أو البيع التدريجي لها من خلال عقود بيع متتالية.

عقد الاجارة:

يراد به تمليك منفعة مشروعة معلومة لمدة معلومة لمشروع معلوم.

دار السلام لبناء أو توسيع منزل:

صيغة الإجارة الموصوفة في الذمة:

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء عقار موصوف في الذمة بناء على طلب المتعامل ثم إيجاره له إجارة موصوفة في الذمة منتهية بالتمليك حيث يقترن بها وعد بتمليك العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة أو أثناءها، وتتم العملية من خلال عقود منفصلة مستقلة عن بعضها فتعقد الإجارة أولا من خلال عقد مخصوص بها ليتم بيع العقار عند طلب المتعامل من خلال عقد بيع مستقل يوقع عند البيع وليس قبله.

دار السلام لتهيئة منزل:

- **صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي في المباني:**

وهي صيغة يقوم من خلالها المصرف بناء على طلب المتعامل ببناء أو تهيئة عقار حسب المواصفات المحددة ضمن الطلب والمخططات المرفقة به، ويعتمد المصرف في تنفيذ هذه العملية على عقدي استصناع منفصلين يكون في أحدهما صانعا وفي الثاني مستصنعا، حيث يعقد الاستصناع الأول بينه وبين المتعامل المستصنع فيكون صانعا بالنسبة إليه، ثم يعقد المصرف استصناعا موازيا مع مقاول من أجل إنجاز المشروع فيكون مستصنعا في هذا العقد، على أن يكون كل من العقدين مستقلا عن الآخر.

- **صيغة البيع الآجل:**

هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بشراء سلع أو بضائع أو آلات أو معدات بناء على طلب المتعامل، ويقوم بعد تملكه لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل بالأجل.
ومن ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقا لما وصف، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضا وضامنا يتحمل تبعة الهلاك.

تتم صيغ بيع الأجل للمؤسسات من خلال تأجيل دفع الثمن إلى أجل محدد دفعة واحدة أو على أقساط.

دار السلام لاستئجار منزل:

الإجارة من الباطن

الرسوم والعمولات:

هامش ربح ثابت:

7% لحاملي دفتر أو بطاقة التوفير أمنيتي؛

7.25 % للعملاء الموطنين لدى المصرف؛

دفتر الاستثمار هديتي



الوصف:

تراعون في تقديم هدية مبتكرة وفريدة لشخص عزيز عليكم؟

في أية مناسبة (عيد ميلاد، عقيقة، زواج) ولأي شخص (الزوجة، الأبناء، الخطيبة، الوالدان...).

المزايا:

- حساب تحت الطلب؛
- أرباح تضاف إلى حسابك على أساس ربح سنوي؛
- حرية الإيداع والسحب؛
- إمكانية فتح الحساب لصالح شخص آخر؛
- حساب الأرباح على المبالغ المودعة يبدأ من اليوم الموالي لعملية الإيداع.

شروط الأهلية:

حد أدنى لفتح الحساب قيمته 20 000 دينار جزائري.

الصيغة الشرعية:

صيغة المضاربة:

عقد مشاركة بين المصرف والمتعامل في صفقة أو مشروع يسهم /يقوم العميل بتمويله ويتكفل المصرف بإدارته وتنفيذه على أن يوزع الربح بينهما بحسب النسب المتفق عليها مسبقا.

الرسوم والعمولات:

- دفتر مجّاني؛
- حساب بدون تحمل مصاريف التسيير ؛
- عملية السحب والإيداع مجانية.

تقاسم الأرباح:

- حصة العملاء 60% (حسب شروط المصرف الحالية).
- حصة المصرف 40% (حسب شروط المصرف الحالية).

سند الاستثمار "استثمر لي"



الوصف:

تراهنون في إستثمار أموالكم بكل أمان وفقا لمبادئ الأحكام الشرعية؟

مصرف السلام-الجزائر يقدم لكم سندات الاستثمار "استثمر لي"، تمنح لكم الفرصة لاستثمار أموالكم والاستفادة من الأرباح وهذا حسب مدة الاستثمار والمبالغ المستثمرة.

المزايا:

- وديعة معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف؛
- يتم دفع الأرباح كل ربع سنوي.

شروط الأهلية:

امتلاك حساب جاري أو حساب شراكة لدى مصرف السلام-الجزائر

خصائص سندات الاستثمار:

1. تتراوح مدة الاستثمار من 03 إلى 60 شهرا، ويجري سريان مفعول مدّة الوديعة ابتداء من تاريخ فتحها؛
2. تسديد الأرباح عند تاريخ الاستحقاق وبعد اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي أو على أرباح الشركات أو رسوم أخرى في حساب التيلك أو الحساب الجاري للمتعامل؛
3. في حالة عدم حصول المصرف على طلب المتعامل لتجديد الوديعة قبل أو عند تاريخ الاستحقاق، فإنه يمكن للمصرف تجديد هذا الاستثمار لمدة 12 شهرا بمعدل ربح موافق للشروط المصرفية السارية المفعولة لدى مصرف السلام-الجزائر؛
4. تتراوح قيمة المبالغ المستثمرة من:
   - 100 000دج ؛
   - 500 000دج ؛
   - 1 000 000دج ؛
   - 5 000 000دج ؛
5. إمكانية فسخ الوديعة قبل أجل الاستحقاق على أن يفقد المتعامل حقه في الربح المقرر ضمن شروط المصرف ويحتسب لفائدته ربح المدة المنتهية منقوصا 1%؛
6. يمكن غلق الحساب موضوع هذه الاتفاقية حسب الحالات الآتية:

- بطلب من صاحب الحساب؛
- بناء على قرار من قبل المصرف في إطار تطبيق الأحكام الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛

الصيغة الشرعية:

صيغة المضاربة:

عقد مشاركة بين المصرف والمتعامل في صفقة أو مشروع يسهم /يقوم العميل بتمويله ويتكفل المصرف بإدارته وتنفيذه على أن يوزع الربح بينهما بحسب النسب المتفق عليها مسبقا.

الهيئة الشرعية

تعريف الهيئة:

تتشكل الهيئة الشرعية لمصرف السلام-الجزائر من كبار علماء الشريعة الإسلامية والاقتصاد ممن لهم إلمام بالعلوم الدينية والنظم الاقتصادية والقانونية والمصرفية والمعاملات الإسلامية، يتم تعيينهم باقتراح من مجلس الإدارة وبموافقة الجمعية العامة العادية للمصرف.

إن الهيئة الشرعية لمصرف السلام-الجزائر مستقلة عن الإدارة العامة للمصرف كونها تقوم بمراقبة مدى شرعية المعاملات التي يقوم بها المصرف، وهي المسؤولة الوحيدة عن إصدار الأحكام الشرعية لكل ما يتم رفعه إليها من قضايا ومواضيع متعلقة بالعقود التي يبرمها المصرف مع متعامليه، والقيام بالرقابة على كافة أعمال الإدارة والفروع للتأكد من موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية مع إمكانية تجنيب الأرباح للمصرف.

ويساعدها في ذلك المراقب الشرعي للمصرف السيد "محمد هشام القاسمي الحسني" الذي يقوم برفع تقارير دورية للهيئة عن نشاط المصرف.

فضيلة الدكتور" حسين حامد حسان"

رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف السلام-الجزائر

يعتبر الدكتور" حسين حامد حسان " من كبار العلماء في الفقه الإسلامي والاقتصاد ويشغل منصب رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف السلام-الجزائر منذ افتتاح المصرف سنة2008 ،

وهو حاصل على شهادة الماجستير في الحقوق (LLM) في القانون المقارن من جامعة نيويورك، وشهادة الدكتوراه في الشريعة وأصول الفقه من جامعة الأزهر في القاهرة،

ويترأس د .حسين هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في عدد من المؤسسات المالية الإسلامية العالمية الرائدة.

كما عمل خلال مسيرته المهنية المستمرة وعلى امتداد أكثر من 50 عاماً، كمستشار للعديد من البنوك المركزية وأشرف على تأسيس العديد من المؤسسات المالية الإسلامية.

كما أسس الدكتور حسين جامعات و كليات إسلامية في شتى أنحاء العالم و هو حالياً عضو في هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) و مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا (IFSB) ، و الأكاديمية الدولية للفقه التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، و مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في المملكة العربية السعودية ،

كما يشغل منصب رئيس جمعية الفقهاء القانونيين المسلمين الأمريكيين.

وألف الدكتور حسين 21 كتاباً ونشر أكثر من 400 مقال وأشرف على ترجمة القرآن الكريم إلى اللغة الروسية إضافة إلى ترجمة 200 كتاب إسلامي إلى لغات مختلفة.

فضيلة الدكتور "عز الدين بن زغيبة"

نائب رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف السلام-الجزائر

تحصل الدكتور" عز الدين بن زغيبة " على شهادة الليسانس (الأستاذية) في أصول الفقه سنة 1988 م من جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة- الجزائر، كما تحصل على شهادة دكتوراه الدولة في مقاصد الشريعة سنة 1998 م من جامعة الزيتونة- تونس.

وقام الدكتور عز الدين خلال مسيرته المهنية بالتدريس في عدة جامعات في الإمارات، ليبيا، الهند...، كما تم تصنيفه ضمن خبراء القانون الدولي الإسلامي الإنساني من قبل اللجنة العلمية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ألف الدكتور عز الدين مجموعة قيمة من الكتب كما أنجز العديد من الأبحاث والمقالات وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات الفقهية والبرامج التلفازية والإذاعية.

يشرف الدكتور عز الدين بن زغيبة منذ 1998 على رئاسة قسم الدراسات والنشر والإعلام بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث في دبي.

فضيلة الدكتور "محمد عبد الحكيم محمد زعير"

عضو وأمين سر هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف السلام-الجزائر

الدكتور "محمد عبد الحكيم زعير" حاصل على درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية و الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي ويشغل منصب أمين سر هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية لمصرف السلام- الجزائر منذ2008 ، و هو عضو في هيئات الفتوى و الرقابة الشرعية بالعديد من المؤسسات المالية و البنوك الإسلامية العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي.

ونشر الدكتور زعير العديد من الأوراق والبحوث الخاصة بالتمويل الإسلامي، كما يحاضر في كبرى الجامعات الإماراتية.

فضيلة الدكتور" العياشي الصادق فداد"

عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف السلام-الجزائر

حصل الدكتور "العياشي الصادق فداد" على الماجستير في الاقتصاد الإسلامي سنة 1987 كما حصل على الدكتوراه سنة1993 ، ولديه عدة كتب وأبحاث في مجال المعاملات المالية المعاصرة.

ويعد الدكتور العياشي كبير الباحثين بالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية بجدة وعضو اللجنة الشرعية بهيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية.(AAIOFI)

كما أنه رئيس اللجنة التنفيذية للهيئة الشرعية للتصنيف والرقابة التابعة للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وخبير معتمد لمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة.

فضيلة الدكتور "أبو بكر لخضر لشهب "

عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف السلام-الجزائر

البروفيسور "أبو بكر لخضر لشهب" هو دكتور في أصول الفقه الإسلامي بجامعة وادي سوف بالجزائر ومدير مخبر الدراسات الفقهية والقضائية بالجامعة وهو أيضا رئيس المجلس العلمي لمعهد العلوم الإسلامية.

ألف الدكتور "أبو بكر لشهب" العديد من الكتب منها" منزلة الرأي في التشريع الإسلامي " و " تأصيل قاعدة اليسر في الشريعة الاسلامية " و " القواعد الفقهية : الأهمية في التشريع ، و التخريج أثناء التقريع " و "تيسير الوصول إلى معاني علم الأصول " ، كما أنه عضو في الهيئة العلمية للقراءة و التحكيم في العديد من المجلات المحكمة.

. بالنسبة للشركات

الوصف:

الحساب المصرفي الجاري " السلام" هو حساب إيداع تحت الطلب بالدينار الجزائري، تمر من خلاله عمليات دفع من قبل مؤسستكم (تسديد الأجور أو الفواتير ، الخ) أو لفائدة شركتكم في نطاق معاملاتها الاقتصادية اليومية.

من خلال الحساب المصرفي الجاري " السلام" يضع مصرف السلام الجزائر تحت تصرفكم خدمات تتوافق ومعايير مصرفية معاصرة وخبرات عالمية مبتكرة، تمكنكم من تحويل أموالكم بكل أمان والقيام بعمليات دفع سريعة.

المزايا:

- قبول الإيداعات النقدية والشيكات في جميع فروع المصرف؛
- الحصول على دفتر شيكات مجاني؛
- الحصول على كشف الحساب دوري مجاني؛
- تمويل استثمارات؛
- تمويل اجارة؛
- التوظيفات والاستثمارات؛
- إمكانية متابعة وإدارة الحساب من خلال قنوات السلام الإلكترونية: "السلام مباشر"، "السلام سمارت بنكنغ ".

الرسوم والعمولات:

- فتح أو غلق الحساب مجاني؛
- ارسال كشف حساب فصلي مجاني؛
- عمولة تسيير الحساب 2500 دج كل ربع سنوي؛
- طلب كشف الحساب 150 دج.

ii. بناء على قرار من قبل المصرف في إطار تطبيق الأحكام الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
iii. بناء على قرار من قبل المصرف تنفيذا للأحكام القضائية المتعلقة بالإفلاس أو التصفية

شروط الأهلية:

- السن 18 سنة فما فوق؛
- امتلاك حساب بالدينار الجزائري؛
- الاستمتاع بدخل شهري ثابت ومعلوم.

الصيغة الشرعية:

صيغة المضاربة:

عقد مشاركة بين المصرف والمتعامل في صفقة أو مشروع يسهم /يقوم العميل بتمويله ويتكفل المصرف بإدارته وتنفيذه على أن يوزع الربح بينهما بحسب النسب المتفق عليها مسبقا.

الرسوم والعمولات:

يتم صرف مكافئات حساب الاستثمار (وديعة لمدة محددة) وفقا للشروط العامة المعمول بها في المصرف.

جهاز الدفع الإلكتروني



الوصف:

لتسهيل للمستهلك استعمال بطاقة الدفع الإلكترونية في تسديد مشترياته لدى التجار، مصرف السلام الجزائر يضع مجانا تحت تصرف التجار والمهنيين أجهزة الدفع الالكتروني التي تقوم بقبض دفوعات البطاقة الالكترونية الحاملة لشارة CIB

المزايا:

المزايا:

- ايداع الأموال في الحساب تلقائيا بعد كل عملية دفع؛
- الأمان.

شروط الأهلية:

- فتح حساب مصرفي جاري "السلام".

الصيغة الشرعية:

- منتج متوافق مع مبادئ الصيرفة الاسلامية.

السلام إيجار



الوصف:

السلام إيجار هو عبارة عن تمويل تأجيري لمعدات للاستخدام المهني مع وعد أحادي الجانب للبيع على أقصى تقدير نهاية العقد، لصالح المستأجر بسعر متفق عليه أسلا 01 دينار رمزي؛

يتم اختيار المعدات للاستخدام المهني بحرية من قبل العميل؛

السلام إيجار هو أداة تمويل يلبي احتياجات العملاء الذين يواجهون مشاكل تمويل الاستثمار عن طريق التمويل التقليدي:

- الشركات (الشركات الصغيرة والمتوسطة/ الصناعات المتوسطة والصغيرة)؛
- المهنيين؛
- التجار؛
- الحرفيين.

السلام إيجار يسمح بالحفاظ على سيولة الشركة والحفاظ كذلك على رأس المال لتمويل احتياجات الاستغلال.

السلام إيجار يسمح باستبدال وتجديد المعدات، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة والاستجابة لمتطلبات السوق

مزايا المنتج:

- فرصة اقتناء معدات مع الحفاظ على السيولة؛
- حرية اختيار العتاد والمورّد؛
- القدرة على الدفع فورا للمورّد؛
- امتياز الإعفاء من الرسم على قيمة الضريبة المضافة عند الشراء؛
- حق الاستفادة من امتيازات ضريبية عدة؛
- إمكانية تملّك المعدات عند نهاية مدة الإيجار مقابل قيمة رمزية؛
- المبلغ: غير محدد؛

مايل سويفت



الوصف:

قمت بالإجراءات الازمة لفتح اعتمادك المستندي أو قمت بطلب تنفيذ تسليم مستندي لتسديد قيمة مشترياتك في عملياتك التجارية الخارجية ولك الرغبة بالاستعلام على:

- فتح اعتمادك المستندي/ تسليمك المستندي؛
- التعديلات المنفذة على الاعتماد المستندي؛
- دفع قيمة عمليات تجارتك الخارجية.

اشترك في خدمة سوفيتي واحصل على المعلومة المرغوبة عبر بريدك الالكتروني.

المزايا:

- الراحة والتحكم؛
- السهولة والأمان.

شروط الأهلية:

- أن تكون عميل في مصرف السلام الجزائر

الرسوم والعمولات:

- خدمة مجانية

البركة سمارت
خلاصة خدماتكم المصرفية

تمتعوا بباقة «البركة سمارت» المتكونة من أهم الخدمات البنكية وبأسعار تفضيلية.
البركة سمارت خدمة 3 في 1: البنك عبر النت، البنك عبر الهاتف الذكي وخدمة الرسائل القصيرة.
أينما كنتم وفي أي وقت استفيدوا من خدمة:

البركة نت:
بمجرد زيارة موقع:
https://ebanking.albaraka-bank.dz/customer/
يمكنكم القيام والاستفادة من الخدمات البنكية التالية:
- متابعة رصيدكم وتاريخ عملياتكم؛
- متابعة تمويلاتكم؛
- القيام بتحويلات بنكية (داخل البنك، ما بين البنوك في الجزائر، تسديد الضرائب المستحقة لمصالح الجباية DGI...)؛
- طلب وسائل الدفع؛
- تحميل وطبع بطاقة الهوية المصرفية RIB... .

البركة App.dz :
حساباتكم و خدماتكم البنكية بين أيديكم عبر الهاتف الذكي واللوحة الرقمية بمجرد اشتراككم في خدمة البركة نت
حملوا التطبيق عن طريق App store و google play.

رسائل البركة:
الحل الأمثل لإبلاغكم في الوقت المناسب عن كافة العمليات التي تتم عبر حساباتكم و عروض البنك :

- الحركات الدائنة والمدينة؛
- رصيد حساباتكم؛
- جاهزية وسائل الدفع على مستوى فرعكم؛
- التقاسم السنوي للأرباح...

للاستفادة من الباقة «البركة سمارت»
اطلبوا الخدمة عند فتح الحساب.

alBaraka Smart
l'essentiel de vos services bancaires

Bénéficiez de notre pack « alBaraka Smart » avec l'essentiel des services bancaires à tarifs préférentiels.
« alBaraka Smart » un service 3 en 1 : E-banking, Mobile banking et Sms Banking.
Où que vous soyez et à tout moment disposez de :

alBaraka Net :
Il vous suffit de vous connecter sur :
https://ebanking.albaraka-bank.dz/customer/, pour disposer d'une large panoplie de services bancaires via le net :
- La consultation de vos comptes et de l'historique de vos opérations ;
- Le suivi de vos financements ;
- Les virements (EDI, de masse, internes, vers des tiers, fichier DGI pour télépaiement).... ;
- La commande des moyens de paiement ;
- L'édition de RIB,...

alBaraka App.dz :
Vos comptes à portée de main via votre smartphone.
Dès lors que vous disposez d'un abonnement à « alBaraka Net », vous bénéficiez d'accès à tous vos comptes et vos services bancaires via smartphone et tablette, pour cela il vous suffit de télécharger
l'application « alBaraka App.dz » via google play ou App store.

alBaraka SMS :
La solution qui vous informe en temps opportun sur les opérations exécutées sur vos comptes et les offres de la banque:
- Les montants des débits / crédits ;
- Le solde de votre compte ;
- La disponibilité de vos moyens de paiements ;
- Le partage des bénéfices,...

Comment bénéficier du service
Dès l'ouverture du compte choisissez et demandez la souscription au pack « alBaraka Smart »

تقسيط البركة
جهز نفسك الآن

تريد شراء أو تغيير أجهزتك الإلكترونية الكهرو منزلية أو معدات المطبخ
وليس لديك السيولة اللازمة؟
التمويل الاستهلاكي من بنك البركة الجزائر هو الحل المناسب لك.

تقسيط البركة...

- تمويل بصيغة «المرابحة» مصادق عليها من طرف الهيئة الشرعية للبنك؛
- أقساط شهرية ثابتة ومحددة مسبقا؛
- فترة سداد تصل إلى 36 شهرًا؛
- إمكانية دمج راتب الزوج (الزوجة) لرفع قيمة التمويل.

شروط الأهلية:

- السن ما بين 19 و 70 سنة (تاريخ آخر قسط)؛
- مداخيل شهرية ثابتة ومحددة؛
- أن تكونوا مرسمين مع اقدمية في العمل لا تقل عن 6 أشهر؛
- مستحقات شهرية لا تتعدى **30%** من مداخيلكم الشهرية؛
- هامش ضمان الجدية إبتداءا من **10%** من سعر المنتج.

مع تقسيط البركة...

عند فتح الحساب تقدموا بطلب:

- دفتر الشيكات مجانا؛
- الاشتراك في خدمات المصرف عن بعد : AL BARAKA DZ و Al Baraka Net؛
- الاشتراك في خدمة الرسائل القصيرة؛
- بطاقة الدفع الإلكترونية؛
- تفعيل خدمة الدفع عبر الإنترنت.

Taksit Al Baraka
Equipez-vous maintenant

Vous souhaitez acheter ou changer votre électroménager ou équipement de cuisine et vous ne disposez pas de la somme nécessaire ?
Le financement à la consommation de la Banque Al Baraka d'Algérie vous apporte la solution.

Taksit Al Baraka...

- Un mode de financement « Mourabaha » certifié conforme par le conseil Chari'a de la banque ;
- Le paiement de mensualités fixes et connues à l'avance ;
- Une durée de paiement pouvant atteindre 36 mois ;
- La possibilité de faire appel à un Co-acheteur (conjoint), pour augmenter vos revenus.

Conditions d'éligibilité :

- Être âgé de 19 à 70 ans (dernière échéance) ;
- Justifier d'un revenu mensuel net et stable ;
- Être confirmé au poste avec un contrat d'une durée indéterminée (une expérience professionnelle de 6 mois minimum) ;
- Une mensualité ne dépassant pas **30%** de votre revenu mensuel net et fixe ;
- Hamich Dhaman Djidia minimal de **10%** du montant du produit.

Avec Taksit Al Baraka . . .

Dès l'ouverture de votre compte, demandez à votre conseiller clientèle :

- Votre carnet de chèque ;
- Votre carte bancaire ;
- Vos services de banque à distance: **Al Baraka Net** et **AL BARAKA DZ** ;
- Votre souscription au service SMS Banking ;
- Votre service de paiement en ligne.

Financement des Entreprises

La Banque Al Baraka au service des entreprises

La banque Al Baraka d'Algérie propose à ses clients corporate, une large panoplie de produits et services bancaires conformes aux préceptes de la Chari'a, leur permettant de faire face à leur besoins d'investissement et d'exploitation.

Financement de l'exploitation :

- Financement de la matière première et des produits semis finis ;
- Financement de produits finis destinés à la revente en l'état ;
- Préfinancement de l'exportation ;
- Financement de marché nanti, Etc.

Financement de l'investissement :

- Financement de l'équipement roulant et professionnels ;
- Financement de l'immobilier ;
- Leasing.

Financement des engagements par signature :

- Cautions ;
- Financement des opérations de commerce extérieur, Etc .

Pour faire fructifier votre argent:

La banque Al Baraka d'Algérie propose aux investisseurs, désireux de faire fructifier leur argent, des comptes d'investissement et des bons de caisse participatifs, sur différentes périodes, et pour des montants choisis.

Les placements sont rémunérés trimestriellement, selon une clé de répartition des profits convenue au préalable, comme l'édicte le mode d'investissement chari'a compatible « Al Moudharaba ».

Les services alBaraka :

- Les services de transfert d'argent par le biais d'instruments de paiement automatisés ;
- La banque à distance: **alBaraka Net** & **alBaraka App.dz**;
- Le SMS Banking ;
- La carte de paiement (CIB);
- Les terminaux de paiement (TPE) et guichets automatiques (GAB).

Formules de financement:

Mourabaha, Ijara, Salem, Moucharaka, Moudaraba, Moussawama, Etc.

تمويل المؤسسات

بنك البركة الجزائري في خدمة الشركات

يوفر بنك البركة الجزائري توليفة متنوعة من المنتجات والخدمات البنكية الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، لإعانة المؤسسات على إنجاز مشاريعهم الإستثمارية وتلبية حاجياتهم الإستغلالية .

لتمويل حاجياتكم الإستغلالية، يقترح عليكم بنك البركة الجزائري:

- تمويل المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة ؛
- تمويل السلع الموجهة لإعادة بيعها على حالتها ؛
- تمويل الصفقات العمومية ؛
- تمويل ما قبل التصدير ؛
- إلخ...

لتمويل مشاريعكم الإستثمارية يقترح عليكم بنك البركة الجزائري:

- تمويل المعدات المهنية و المنقولة ؛
- تمويل العقار ؛
- التمويل بالاعتماد الايجاري.

لمساندة صفقاتكم (الالتزام بالتوقيع) يقترح عليكم بنك البركة الجزائري:

- تمويل عمليات التجارة الخارجية ؛
- الكفالات ؛
- إلخ...

لإستثمار و تنمية أموالكم:

يوفر بنك البركة مختلف انواع حسابات الإستثمار والودائع، بمبالغ وآجال مختلفة، ويتم احتساب الأرباح على حسب نظام توزيع الأرباح المتفق عليه مسبقا تماشيا مع معايير الأحكام الشرعية الخاصة بعمليات المضاربة.

خدمات بنك البركة الجزائري:

- خدمة تحويل الأموال عن طريق وسائل الدفع الآلية ؛
- المصرف عن بعد: **alBaraka Net** & **alBaraka App.dz** ؛
- رسائل البركة ؛
- بطاقة الدفع (CIB) ؛
- أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) و الصرافات الآلية (GAB).

صيغ التمويل:

مرابحة، إجارة، سلم، مشاركة، مضاربة، مساومة،...الخ.

CIB البركة
أموالكم بكل سهولة وأمان

تودّون...

الإنتفاع بنقودكم في كل وقت وفي أي مكان؟ الإستفادة من سقف سحب ودفع يتماشى ونفقاتكم اليومية؟ .
اختاروا بطاقتكم الإلكترونية من بين حزمة بطاقات البركة،
سينكفل مستشار المتعاملين المكلف بكم بإصدارها لفائدتكم .

المزايا

- بطاقة CIB متوفرة بالنسخة الكلاسيكية والذهبية؛
- سحب نقدي من الصرافات الآلية، تسديد للمشتريات والدفع الإلكتروني عبر الانترنت؛
- توفير دائم للسيولة 7/7، 24/24 عبر كل التراب الوطني؛
- الإستفادة من شبكة واسعة من الصرافات الآلية الحاملة لشعار CIB؛
- عمليات سحب ودفع آمنة؛
- الإستفادة من البطاقة بمجرد فتح الحساب .

شروط الأهلية:

فتح حساب شيكات أو استثمار في بنك البركة الجزائري.

في حالة:

1/ نسيان الرمز السري:

- التحقوا فورا بفرعكم واطلبوا رمزا جديدا من مستشاركم المصرفي .

2/ فقدان أو سرقة بطاقتكم:

- اتصلوا بشبكة تصريح بالضياع أو السرقة المحلية لمركز SATIM على الرقم 20 30 في خدمتكم يوميا من الثامنة والنصف صباحا إلى غاية الثامنة مساءا؛
- بلّغوا البنك عن طريق الهاتف 0661900832 ثم أكّدوا على اتصالكم بالالتحاق به؛
- استخرجوا التصريح بالضياع أو السرقة من عند السلطات المحلية المعنية؛
- اطلبوا بطاقة جديدة من مستشاركم المصرفي.

CIB alBaraka
Votre argent en toute simplicité et sécurité

Vous souhaitez : Profiter de votre argent en tout lieu et à tout moment ? Bénéficier de plafonds de retrait et de paiement en accord avec vos dépenses ?
Les cartes CIB alBaraka sont pour vous la meilleure solution.
Présentez-vous à l'agence la plus proche de chez vous et demandez votre nouveau mode de paiement.

CIB albaraka...

- Une carte CIB dans sa version Classique et Gold ;
- Votre argent 7j/7 et 24h/24, sur l'ensemble du territoire algérien ;
- Une solution globale pour effectuer à la fois vos retraits d'espèces, payer vos achats et effectuer vos règlements sur le net ;
- Un large réseau pour effectuer le retrait de cash et le paiement de vos achats (GAB/DAB/TPE affichant le logo CIB) ;
- Une sécurité maximale dans l'exécution de vos opérations de retrait et de paiement ;
- Une carte mise à votre disposition dès l'ouverture du compte et sur simple demande.

Conditions d'éligibilité :

Ouverture d'un compte chèque ou d'investissement.

En cas:

1/ D'oubli de votre code PIN :

- Rapprochez-vous de votre agence alBaraka et demandez à votre conseiller clientèle sa réédition.

2/ De perte ou de vol de votre carte :

- Contactez le centre d'opposition SATIM au : 30 20 disponible 7j/7 de 8h :30 à 20h :00 ;
- Informez votre banque par téléphone au 0661 900 832, puis rendez-vous sur place ;
- Déclarez la perte, ou le vol de votre carte aux autorités compétentes ;
- Demandez votre nouvelle carte « CIB alBaraka » à votre conseiller clientèle.

ايجار البركة
لتمويل احتياجاتكم المهنية

شركات، مهنيين، لا تحملوا ميزانياتكم المالية عبئ إضافي،
شريككم بنك البركة الجزائري يمول لكم جميع احتياجاتكم المهنية
من: معدات و سيارات سياحية ونفعية وعقارات.

ايجار البركة...

- صيغة تمويل معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للبنك 'الإجارة' ؛
- الحيازة على المعدات مع الحفاظ على سلامة وتوازن خزينتكم؛
- حرية اختيار العتاد والمورّد؛
- إمتيازات ضريبية متعددة؛
- فترة سداد تصل إلى:
  - 5 سنوات بالنسبة للمعدات؛
  - 10سنوات لتمويل العقارات.
- إيجار شهري ثابت ؛
- إمكانية تملّك المعدات عند نهاية مدة الإيجار مقابل قيمة رمزية؛
- إمكانية تأجيل الدفعة الأولى.

شروط الاستفادة:

- توطين كل أو جزء من المبيعات بأحد الفروع التابعة لبنك البركة الجزائري؛
- تقديم فواتير أولية للمعدات الجديدة باسم بنك البركة الجزائري .

ايجار البركة يمول:

- معدات طبية، معدات البناء، سيارات نفعية وسياحية وعقارات مهنية، الخ .

كيف يتم التمويل:

- اختاروا العتاد والمورّد ؛
- تقربوا من أقرب فرع لبنك البركة الجزائري ؛
- بنك البركة الجزائري يتملك العتاد/العقار ويؤجره لكم.

Ijar alBaraka
Pour le financement de vos besoins professionnels

Que vous soyez une entreprise ou un professionnel, Ijar alBaraka est une réponse simple à vos besoins en équipements ou en bien immobiliers.

Ijar alBaraka . . .

- Un mode de financement certifié conforme aux préceptes de la chari'a « Al Ijara » ;
- L'achat de vos équipements tout en préservant votre trésorerie ;
- Le libre choix de votre équipement et de votre fournisseur ;
- Des avantages fiscaux multiples ;
- Une durée de financement allant jusqu'à :
  - 5 ans pour les véhicules utilitaires ou de tourisme ;
  - 10 ans pour les biens immobiliers.
- L'assurance d'un loyer fixe sur toute la durée de financement ;
- Une promesse de vente en fin de période de location pour une valeur symbolique ;
- La possibilité d'octroi d'un différé de paiement.

Conditions d'éligibilité :

- Domiciliation d'une partie ou de la totalité du chiffre d'affaire au sein de la Banque Al Baraka d'Algérie ;
- Présentation de factures pro-forma des équipements à acquérir au nom de la Banque Al Baraka d'Algérie.

Ijar alBaraka finance :

- Matériel : médical, roulant et BTPH;
- Les équipements industriels, les locaux, etc.

Mise en place du financement :

- Choisissez votre matériel et votre fournisseur ;
- Prenez contact avec votre conseiller alBaraka;
- La Banque Al Baraka d'Algérie achète le bien et vous le loue.

Dar alBaraka

Pour le financement de votre projet immobilier

Vous souhaitez devenir propriétaire? Acquérir un nouveau logement? Réaliser des travaux de construction? d'extension ou d'aménagement ?
La Banque Al Baraka d'Algérie est là pour vous accompagner et soutenir votre projet immobilier.

Dar alBaraka...

- Des financements certifiés conformes par le conseil Chari'a de la banque : Istisna'a, Ijara mawsufah fi Dhimma et Ijara muntahiya bi tamlik ;
- Durée de financement allant jusqu'à :
  - 5 ans pour l'aménagement ;
  - 20 ans pour l'extension, la construction et l'acquisition.
- Le paiement d'un loyer mensuel fixe et connu à l'avance ;
- La possibilité de faire appel au conjoint ou à un membre ascendant ou descendant de votre famille.

Conditions d'éligibilité :

- Être âgé de 70 ans à la dernière échéance ;
- Justifier d'un revenu mensuel net et stable;
- Être confirmé au poste avec une expérience professionnelle de 6 mois minimum ;
- Justifier d'un Hamich Dhaman Djidia minimal de 10% du prix du bien.

Mensualité :

En rapport direct avec le revenu mensuel net et fixe, votre mensualité sera de :

- 33 % du revenu mensuel compris entre 40 000 DA et 49 000 DA ;
- 40 % du revenu mensuel compris entre 50 000 DA et 99 000 DA ;
- 50 % du revenu mensuel supérieur ou égal à 100 000 DA.

Avec Dar alBaraka ...

Dès l'ouverture de votre compte, demandez à votre conseiller clientèle :

- Vos moyens de paiement : carte CIB et chéquier ;
- Votre service de paiement en ligne ;
- Vos services de banque à distance : **alBaraka Net & alBaraka App.dz**;
- Votre souscription à l'SMS Banking.

دار البركة

لتمويل احتياجاتكم العقارية

ترغبون في اقتناء مسكن جديد لدى مرقي عقاري أو مسكن لدى خواص؟ يفتقر منزلكم للراحة والحداثة؟ تسعون لبناء أو توسيعة منزلكم؟ .
بنك البركة هنا لمرافقتكم في تحقيق مشروعكم العقاري.

دار البركة ...

- تمويلات موافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية: الإجارة المنتهية بالتمليك، الاجارة الموصوفة في الذمة، الاستصناع؛
- أقساط شهرية محددة مسبقا؛
- فترة سداد تتراوح ما بين 5 (تهيئة منزل) و20 سنوات (امتلاك، بناء أو توسيع منزل)؛
- إمكانية دمج راتب الزوج أو أحد أفراد الأسرة (الأصول، الأبناء) لرفع القدرة على التسديد .

شروط الأهلية:

- السن لا يتعدى 70 سنة عند دفع آخر قسط؛
- دخل صافي شهري ومستقر؛
- أن تكونوا مرسمين مع أقدمية في العمل لا تقل عن 6 أشهر؛
- هامش ضمان الجدية يبتدئ من 10 % من قيمة العقار.

التسديد:

المستحقات الشهرية تحسب بالنظر الى دخلكم الشهري الصافي والثابت:

- 33% من الدخل الشهري الصافي والثابت ما بين 40 000 و 49 000 دج؛
- 40% من الدخل الشهري الصافي والثابت ما بين 50 000 و 99 000 دج؛
- 50% من الدخل الشهري الصافي والثابت أكبر من او يساوي 100 000 دج؛

مع دار البركة...

عند فتح الحساب تقدموا بطلب:

- دفتر الشيكات ؛
- بطاقة الدفع الإلكترونية CIB؛
- خدمة الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت ؛
- الخدمات المصرفية عن بعد : **alBaraka Net & alBaraka App.dz** ؛
- خدمة الرسائل البنكية القصيرة .

خدمة الرسائل القصيرة
المعلومة المفيدة

شركات، تجارا أو أفرادا كنتم، قوموا بتفعيل خدمة الرسائل النصية القصيرة من خلال زيارة أحد فروعنا ليتم إبلاغكم عن كافة العمليات التي تتم عبر حساباتكم :

- الحركات الدائنة والمدينة ؛
- رصيد حساباتكم ؛
- جاهزية دفتر الشيكات، البطاقة الإلكترونية ؛
- السحب النقدي من الصرفات، تسديد المشتريات والدفع الإلكتروني عبر الإنترنت ؛
- التقاسم السنوي للأرباح ؛
- عروض البنك؛
- الخ .

المزايا

- خدمة مجانية ؛
- إخطار في كل لحظة لكل عملية مقيدة في حساباتكم ؛
- متابعة أفضل لحساباتكم ؛
- توفير للوقت والجهد .

شروط الأهلية:

- أن تكونوا عملاء لبنك البركة ؛
- تقديم رقم هاتفكم الخاص.

مع خدمة SMS البركة:

عند فتح الحساب تقدموا بطلب:

- دفتر الشيكات مجانا ؛
- الإشتراك في خدمات المصرف عن بعد : **alBaraka Net** و **alBaraka App.dz** ؛
- بطاقة الدفع الإلكترونية ؛
- تفعيل خدمة الدفع عبر الإنترنت .

SMS Banking
L'information utile

Que vous soyez une entreprise, un particulier ou un professionnel, dès l'ouverture de votre compte bénéficiez gratuitement du service SMS alBaraka

Avec le service SMS alBaraka...

Recevez en temps réel les notifications sur les opérations effectuées sur vos comptes :

- Crédit en compte ;
- Débit du compte ;
- Solde disponible et hebdomadaire ;
- Distribution annuelle des profits à la clientèle ;
- Réception de la carte CIB, du chéquier ;
- Retrait sur DAB , paiement via TPE , carte expirée ;
- Messages d'informations ;
- Etc.

Avantages du service SMS alBaraka :

- Solution gratuite pour l'ensemble des clients de la Banque ;
- Une information utile et au bon moment ;
- Meilleur suivi des opérations exécutées sur vos comptes.

Conditions d'éligibilité :

- Être client de la banque ;
- Transmettre votre numéro de mobile à votre conseiller clientèle.

Avec SMS alBaraka . . .

Dès l'ouverture de votre compte, demandez à votre conseiller clientèle :

- Votre carnet de chèque ;
- Votre carte bancaire ;
- Vos services de banque à distance: **alBaraka Net & alBaraka App.dz** ;
- Votre service de paiment en ligne.

الدفع الإلكتروني
لكافة تسديداتكم عبر النت

شركات، تجارا أو أفرادا كنتم، قوموا بتفعيل الخدمة المجانية للدفع عبر الانترنت 7/24 من خلال زيارة أحد فروعنا.

المزايا

- خدمة آمنة؛
- سهولة الدفع من أي مكان وفي أي وقت؛
- توفير للوقت والجهد؛
- متابعة العمليات المقيدة في حساباتكم عبر الخدمات البنكية عن بعد **alBaraka Net** و **alBaraka App.dz** .

شروط الأهلية:

أن تكونوا عملاء لبنك البركة و حاملين لبطاقة الدفع الإلكتروني CIB.

كيف تتم عملية الشراء عبر الإنترنت؟

- اختاروا المنتج الذي ترغبون في اقتنائه مع الإشارة إلى وسيلة الدفع بالنقر على شارة CIB؛
- قوموا بتدوين المعلومات الخاصة ببطاقتكم (رقم البطاقة ، رمز CVV2 ، تاريخ نهاية صلاحية البطاقة، اسمكم و عنوانكم) ثم أنقروا على الزر «Valider» ؛
- قوموا بتدوين الرمز السري الخاص بكم و انقروا على الزر «Envoyer».

ملاحظة: الاحتفاظ بنسخة من وصل الدفع كدليل مادي لعملية الشراء.

بمن الاتصال عند الحاجة؟

- بلّغوا البنك عن طريق الهاتف 0661900832 من الأحد إلى الخميس، من الساعة 8h30 إلى 16h30؛
- اتصلوا بالرقم الأخضر 3020 للأفراد و 3021 للمهنيين .

E-paiement alBaraka
Pour tous vos paiements sur le net

Que vous soyez une entreprise, un particulier, ou un professionnel, le service gratuit « E-paiement alBaraka », vous permet, de régler gracieusement vos factures et achats en ligne.

E-paiement alBaraka...

- La sécurité de paiement ;
- La facilité et le confort: paiement à domicile 24h/24 et 7 j/7 ;
- L'économie de temps ;
- La possibilité de consulter les mouvements de votre compte via les services de banque à distance **alBaraka Net** et **alBaraka App.dz** .

Conditions d'éligibilité :

Être client de la banque et disposer de la carte **CIB alBaraka**.

Comment payer vos achats :

- Choisir votre produit ;
- Sélectionner le mode de paiement par CIB (cliquez sur le logo CIB) ;
- Saisir les informations de votre carte : le numéro de la carte, le code cvv2 ,la date d'expiration, votre nom et adresse ;
- Valider votre saisie en cliquant sur le bouton «Valider»;
- Saisir votre mot de passe et cliquer sur le bouton «Envoyer».

NB: Prière conservez le reçu transmis par le site web marchand.

Qui contacter en cas de problème ?

- Votre banque au numéro 0661 900 832 du dimanche au jeudi de 8h30 à 16h30 ;
- Le numéro vert 3020 pour les particuliers et 3021 pour les professionnels.

Sayarat alBaraka

Faites votre choix

Vous voulez acquérir une nouvelle voiture pour pouvoir profiter de la vie en famille ? visiter les belles régions de notre pays ?
Choisissez votre voiture parmi la large gamme de véhicules produits localement et nous vous l'achetons.

Sayarat alBaraka...

- un mode de financement «Mourabaha « certifié conforme par le conseil Chari'a de la banque ;
- Le paiement de mensualités fixes et connues à l'avance ;
- Une durée de paiement allant de 12 à 60 mois ;
- La possibilité de faire appel à un Co-acheteur (conjoint),pour augmenter vos revenus.

Conditions d'éligibilité :

- Être âgé de 19 à 70 ans (dernière échéance);
- Justifier d'un revenu mensuel net et stable ;
- Être confirmé au poste avec un contrat d'une durée indéterminée (une expérience professionnelle de 6 mois minimum) ;
- Une mensualité ne dépassant pas 30% de votre revenu mensuel net et fixe;
- Hamich Dhaman Djidia minimal de 20% du prix du véhicule.

Avec Sayarat alBaraka . . .

Dès l'ouverture de votre compte, demandez à votre conseiller clientèle :

- Votre carnet de chèque ;
- Votre carte bancaire ;
- Vos services de banque à distance: **alBaraka Net** et **alBaraka App.dz** ;
- Votre souscription au service SMS Banking;
- Votre service de paiement en ligne.

سيارة البركة

إختاروا سيارتكم

تعبتم من استعمال وسائل النقل العام؟ ترغبون في زيارة المناطق الجميلة في الجزائر أو في بلدان المغرب العربي الشقيق؟ اختاروا سيارتكم من مجموعة السيارات المنتجة وطنيا واطلبوا من بنك البركة الجزائري شرائها لكم .

سيارة البركة...

- تمويل بصيغة المرابحة مصادق عليها من طرف الهيئة الشرعية للبنك؛
- أقساط شهرية ثابتة ومحددة مسبقا ؛
- فترة سداد تمتد من 12 إلى 60 شهر ؛
- إمكانية دمج راتب الزوج (الزوجة) لرفع قيمة التمويل .

شروط الأهلية:

- السن ما بين 19 و 70 سنة (تاريخ آخر قسط) ؛
- مداخيل شهرية ثابتة ومنتظمة ؛
- أن تكونوا مرسمين مع أقدمية في العمل لا تقل عن 6 أشهر ؛
- مستحقات شهرية لا تتعدى 30 % من مداخيلكم الشهرية ؛
- هامش ضمان الجدية إبتداءً من 20% من قيمة السيارة.

مع سيارة البركة...

عند فتح الحساب تقدموا بطلب:

- دفتر الشيكات مجانا ؛
- الاشتراك في خدمات المصرف عن بعد : **alBaraka App.dz** و **alBaraka Net** ؛
- الاشتراك في خدمة الرسائل القصيرة ؛
- بطاقة الدفع الإلكترونية ؛
- تفعيل خدمة الدفع عبر الإنترنت .